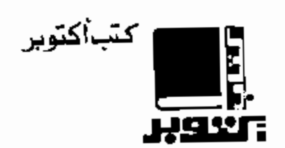
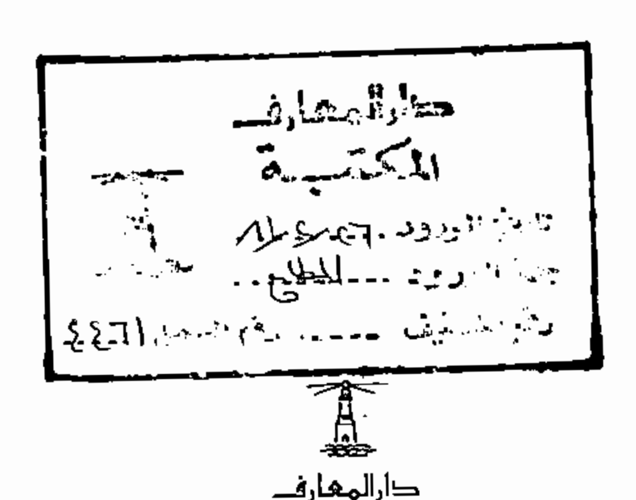
كتب أكتوبر



السوفيت وقضية فلسطين

دكتور محمد نصر مهنا



دار المعارف

الإهــداء

« مذهبي صواب يحتمل الخطأ
ومذهب غيري خطأ يحتمل الصواب »

الإمام الشافعي

المحتويات

فصل تمهيدى

السياسة السوفيتية تجاه فلسطين ، طبيعتها ، وأهدافها ، قبل عام ١٩٤٨

لعل من أصعب ما يواجه الباحثين فى القضية الفلسطينية هو محاولة تفسير وتحليل الموقف السوفيتى المتذبذب حيناً ، والمتساوى فى معظم الأحيان ، لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، ما عدا المواقف الرسمية فى الأمم المتحدة ، أو ما تنشره وكالات الأنباء أو الصحف السوفيتية ، وكلها تبرز وجهة نظر السوفييت الرسمية .

والمعروف أن للسوفييت سياسة أخرى غير معلنة ، وهى تلك التى تعنى ركوع العرب ، تماما للاتحاد السوفيتى الذى يسخر كل إمكاناته وعملائه لهدم بناء السلام فى منطقة الشرق الأوسط[١] ،وهو مايذكرنا بموقف السوفييت من حرب عام ١٩٦٧ ، والتساؤلات التى أثيرت حول أسرار هذه الحرب .. ولماذا سمح السوفييت بدخول مصر هذه المغامرة ؟ ولماذا أطلقوا صفارة بدء المباراة عندما

(١) من خطاب الرئيس السادات مؤخراً أمام مجلس الشعب بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة .

نقلوا للرئيس عبد الناصر معلومات مثيرة عن الحشود الإسرائيلية المتأهبة لغزو سوريا ؟ وهل كانت هذه المعلومات صحيحة ؟

وبافتراض أنها صحيحة .. فهل تستدعى كل ماحدث وتسبب فى الكارثة الخطيرة لمصر وللعرب ولقضية فلسطين نتيجة لهذه الحرب ؟ ولماذا حال السوفييت بين مصر وبين التمتع بالمبادأة فى أواخر مايو ١٩٦٧ ، عندما أيقظ السفير السوفييتى الرئيس عبد الناصر فجراً ليبلغه رسالة من موسكو تطلب منه التريث والانتظار ؟ وهل كان السوفييت من السذاجة بحيث إنهم خدعوا فى نوايا إسرائيل وقدراتها العسكرية ومدى معاونة الولايات المتحدة لها ؟ ولماذا أراد السوفييت لمصر وحدها أن تحتمل أعباء المشكلة الفلسطينية لحماً ودماً وعظماً ؟

قد تحير هذه الفقرات الافتتاحية والتساؤلات القارئ المصرى والعربى ، الذى كان إلى عهد قريب ليست لديه سوى معرفة وجه واحد للعملة عن السياسة السوفييتية وماجرته – ولاتزال – من نتائج بالغة الخطورة على صعيد القضية الفلسطينية ، ومع ذلك فلا يكفى مجرد القول بأن السوفييت لديهم مبرراتهم بالطبع ، لكننا نجد من الواجب أن نتعرض للصورة السوفييتية عن قرب بقدر المستطاع ، لما تمثله العلاقات السوفييتية العربية من اهتمامات السياسة السوفييتية ، وخاصة منذ الحرب العالمية الثانية والفترة السابقة .

فمن الثابت أن السوفييت يقفون دائماً موقفاً مناوئاً للأديان السماوية حتى اليهود السوفييت قد لاقوا الاضطهاد منذ قيام الثورة الشيوعية ، وقد بلغ هذا الاضطهاد قمته عشية الحرب العالمية الثانية حينما أعدم ستالين عام ١٩٣٧ بعض الزعماء اليهود هناك ، ومن الواضح أن كثيراً من اليهود السوفييت قد انزعجوا من التحالف « النازى الروسى » سنة ١٩٤٠ إزاء الهجوم النازى على

الديانة اليهودية ، والذى كان إنجازاً أساسيًّا للرايخ الثالث ؛ ومن ثم فقد ساعد السوفييت الملحدون حلفاءهم السياسيين الجدد فى حربهم على الأديان ، وحتى عندما غزت جيوش هتلر الأراضى السوفييتية كان اليهود السوفييت أيضاً هدفاً للوحشية النازية ، فقتل مئات الألوف ، وأثناء سنوات الحرب كان الذعر الألمانى المصحوب بالاضطهاد السوفييتى هو السمة الملحوظة ، وكانت النتائج طبقاً للبيانات السوفييتية الرسمية فقدان مايزيد على ٢٠ مليون نسمة نتيجة للتطهير الذى قام به ستالين ، وتحت تأثير الهزائم الرهيبة التى حدثت فى المراحل الأولى للحرب سمح ستالين لليهود السوفييت برفع أصواتهم كشعب مرة ثانية ، وبذلت الحكومة السوفييتية جهداً كبيراً لكى تنشر تعاطفاً وتعزيزاً ليهود العالم فى جهودهم للحرب بندائهم للتضامن اليهودى . وفى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤١ سمع نداء لليهود فى العالم لأول مرة من صوت راديو موسكو ، يخاطبهم على أنهم الإخوة اليهود ، وفى هذه الإذاعة قال الشاعر اليهودى السوفييتى بيرتس ماركش : « إن كل اليهود أصبحوا الآن شعباً واحداً . وجيشاً واحداً ، وإن المحيط لم يعد يقسمهم » وفى نفس اليوم أعلن الشعراء والفنانون والأكاديميون وضباط الجيش اليهود السوفييت بفخر انتسابهم إلى الشعب اليهودى ، الذى اختاره النازى هدفاً رئيسيًّا لكراهيتهم ، وللمرة الأولى منذ عام ١٩١٨ عاد صوت جميع اليهود الروس إلى التردد والظهور تحت شعار : « مع كل إخواننا اليهود فى كل بقاع الأرض » ، وفى أبريل سنة ١٩٤٢ جاء فى موسكو إعلان تكوين لجنة « اليهودية المناوئة للفاشية » وكان هدفها الرئيسى تأكيد التضامن اليهودى ، وكان لقصيدة الفنان والشاعر ازى فيفر التى نظمها وقت الحرب بعنوان : « أنا يهودى » كان لها رنة النظم اليهودى ، وتظهر بوضوح المكابيين كأبطال ورموز للتمرد الوطنى

اليهودى . وفى عام ١٩٤٣ ذهب اثنان من كبار الشخصيات اليهودية السوفييتية تصحبها « البركات الشخصية » لستالين ، ذهبا إلى الولايات المتحدة وإنجلترا للمطالبة بالدعم اليهودى الفعال للحرب السوفييتية . وفى لندن صرح أحدهما أن الصهيونية كانت فكرة عظيمة برغم أنها لم تكن تصلح للتطبيق على اليهود السوفييت ، لما لهم من بذور فى روسيا . وعند عودة هذين الزائرين الكبيرين إلى موسكو فى ديسمبر ١٩٤٤ أرسلا تحياتهما بمناسبة عيد ميلاد دكتور وايزمان السبعين .

وفى فلسطين كان الحزب الشيوعى الفلسطينى قد تلقى تعليمات جديدة ، وأعلن استعداده للتعاون مع الهستدروت « اتحاد العمال اليهود » فى النضال من أجل تنفيذ الكتاب الأبيض البريطانى لعام ١٩٣٩ ، وكان رئيس اللجنة اليهودية المناوئة للفاشية قد كتب فى نوفمبر ١٩٤٤ أن الشعب اليهودى له الحق فى الاستقلال السياسى فى فلسطين ، وأنه لايمكن لأى شخص محب للحرية أن يكون له اعتراض على استمرار اليهود فى فلسطين ، وفى تطوير وطنهم الذى أقاموه من خلال العمل الشاق على أساس على الحكم الذاتى .

وفى مؤتمر نقابات العمال العالمى فى لندن فى فبراير ١٩٤٥ وافق الوفد السوفييتى على قرار ينص على أن الشعب اليهودى يجب تمكينه من مواصلة إعادة بناء فلسطين وطناً قومياً . والأكثر من ذلك أن صحيفة النجم الأحمر فى موسكو قد أصدرت مقالة تنتقد بلهجة شديدة جامعة الدول العربية فى ١٣ يوليو ١٩٤٥ ، وبعد ذلك بيومين أذيعت محتوياتها من راديو موسكو باللغة العربية .

وهكذا يمكننا الاستدلال على أن الكتابات العربية فى الاربعينات والخمسينات التى كانت تؤكد على استمرار الصورة السلبية تجاه اليهود فى فلسطين

فى هذه الفترة ، كانت كتابات تنقصها الدقة ، بل إن هناك آراء سوفييتية كانت ترى فى يهود فلسطين آنئذ تقدميين وثوريين وبروليتاريين فى مقابل أنظمة الحكم الرجعية فى الشرق العربى . ولم يخف السوفييت إعجابهم بإنجازات الرواد الأول من اليهود فى فلسطين وهو ما يعتبر دليلا مؤكداً على الإهمال السوفييتى للمشكلة الفلسطينية ، وإن الحجة التى تذرع بها السوفييت أن يهود فلسطين يحملون فى طياتهم تنظيماً ذا ملامح اشتراكية تتمثل أساساً فى المزارع الجماعية والتعاونية وبالتالى فإن هؤلاء اليهود التقدميين والمتقدمين فى فلسطين يمثلون تشجيعاً للسوفييت أفضل من العرب المتخلفين والإقطاعيين الأفندية ، ومن هنا فإن الدولة اليهودية المستقبلة تستطيع تحقيق آمال موسكو ومصالحها ، وقد لاحظ السوفييت ذلك أيضاً من خلال زيارة كبار مسئوليهم إلى فلسطين فى هذه الفترة ، وهذه الاتصالات ومانتج عنها من مؤازرة يهود فلسطين على حساب عرب فلسطين تركت انطباعاً لدى الرأى السوفييتى بأن المجتمع اليهودى فى فلسطين ، وما يبشر به أيضاً من نهضة صناعية ، أفضل من الحكومات العربية المتخلفة ، التى تخضع للاستعمار البريطانى وهى بالتالى – أى التجمعات اليهودية – تعتبر حقلا أسهل لنشاط الشيوعية فى بلدان الشرق العربى التى تضطهد الشيوعيين .

وفى يوليو ١٩٤٤ أعلن مالينكوف أن المطالب الإقليمية للشعب اليهودى فى فلسطين يجب أن تلبى ، كما أن ستالين فى مؤتمر يالتا فى فبراير ١٩٤٥ وافق على تقرير الوطن القومى اليهودى فى فلسطين وعلى فتح أبواب فلسطين أمام الهجرة اليهودية . واستمرت هذه السياسة السوفييتية المؤيدة لليهود فى فلسطين على حساب العرب حتى أبريل عام ١٩٤٧ ، حينما عبر السوفييت عن موقفهم الرسمى

أمام الأمم المتحدة ، حيث كانت العلاقات «سمنا على عسل» بين المسئولين السوفييت والمسئولين اليهود فى فلسطين ، وانعكس ذلك على المناقشات فى دهاليز الأمم المتحدة ، ففى شهر مايو من نفس العام أصر المندوب السوفييتى على ضرورة إنشاء دولة مستقلة يهودية دون إبطاء فى فلسطين ، وقد استطاع السوفييت استقطاب الهند إلى جوارهم ، وكانت الهند تعارض التقسيم ، لأنها تحس بمرارة تجربته وفى ١٤ مايو ١٩٤٧ أصر المندوب السوفييتى – وهو أندريه جروميكو – على إنشاء دولة يهودية فى فلسطين قائلا : «إنه من غير المعقول أن ينكر على الشعب اليهودى حقه فى تحقيق آماله فى إنشاء دولته الخاصة به» .. وهو الحل الذى فضله السوفييت واختاروه بديلا لإنشاء دولة عربية خالصة فى فلسطين ، حيث رفض جروميكو بشدة وإصرار تكوين دولة واحدة يهودية عربية مستقلة ديموقراطية يكون لليهود والعرب فيها حقوق متساوية .

ولم يعط السوفييت قط أى اهتمام لآمال العرب أو حقهم فى فلسطين ، بل إنهم أيضاً عزفوا على نغمة اليهود المشردين فى أوربا ، وإن دولة هتلر وهملر وهيدرنج قد أجهزت على ملايين اليهود ، وأذاقوهم الموت جوعاً وعطشاً ، وأطلقوا عليهم المدافع الرشاشة ، وقتلوهم بفعل الطلقات النارية وبالخنق وبالغاز ، وأشعلت فيهم النيران .

وبالرغم من أن قضية الاضطهاد واليهود المشردين كانت قضية أوربية بحتة ، فإن جروميكو قد استغلها لمصلحة اليهود فى فلسطين ، وعلى حساب العرب قائلا : «إن دولة أوربية واحدة لم تنهض للدفاع عن اليهود» . وتلا ذلك إعلان السوفييت موافقتهم على أن تقسيم فلسطين ، إلى دولتين عربية ويهودية ، باعتبار ذلك خطوة عظيمة إلى الأمام ، وبالطبع كان السوفييت يضعون مصلحة

اليهود أولا نصب أعينهم بالرغم مما ذكره جروميكو – ذرًّا للرماد فى العيون – مثل قوله : « تعاطف شعوب الاتحاد السوفييتى الدائم مع المصالح القومية للشعوب العربية » ولكن شتان بين الكلام والتطبيق ، فالسوفييت كانوا لا يهدفون بالطبع إلى تحقيق المصالح القومية للشعوب العربية . . إنما كان هدفهم الحقيقى هو إبعاد أو إضعاف النفوذ البريطانى ، كما أن المصالح الحيوية للسوفييت فى هذه الفترة كانت تأمين حدودهم الجنوبية . . وبالتالى قلب الأوضاع فى العالم العربى الذى لم يكن للشيوعية أى أمل فى الوصول إليه مباشرة إلا بضرب بريطانيا أولا لكى تنسحب من المنطقة ، ثم خلق الاضطرابات وجعلها مبرراً للتدخل ، وذلك بالتأييد التام لإنشاء دولة يهودية فى فلسطين ، يساندها السوفييت أنفسهم ، وتأسيساً على ذلك لم يصوت السوفييت لصالح التقسيم فحسب ، بل إنهم انحازوا تماماً بتعصب متزايد لتأييد الدولة اليهودية فى فلسطين ، وصدر قرار تقسيم فلسطين « بمباركة » السوفييت ومؤازرتهم حتى إن مصر قد انتقدت آنئذ الموقف السوفييتى المؤيد – على طول الخط – لليهودعشية التقسيم ، وخلال مناقشته وبعد صدور قراره ، فقد تضايق المندوب المصرى فى الأمم المتحدة من هذا الموقف السوفييتى المالئ لليهود على حساب العرب ، فأظهر تبرمه بقوله : « إن المندوب السوفييتى قد أدلى هنا بنظرية مختلفة كل الاختلاف عن مساهمة فلسطين فى حل مشكلة يهود أوربا بالهجرة إلى فلسطين » .

وعموماً فإن أحداث هذه الفترة – التقسيم وماتبعه – قد أوضحت أن السوفييت ما كانوا يهتمون بإيجاد حل عادل لمشكلة فلسطين بقدر ما كانوا يجرون نوعاً من « التسخين السياسى » من أجل تحقيق مصالحهم ، وذلك بوضع كافة العقبات أمام الولايات المتحدة .. كما هو شأنهم حاليًّا حيث يستقطبون بعض

الدول العربية التى ترفض جهود السلام بتوريطها كى ترتمى فى أحضان السوفييت ، بالإضافة إلى أنهم أيضاً يبعدون – بجميع الوسائل – بين المسئولين الفلسطينيين وبين الإنصات لصوت ضمائرهم فى إنقاذ الشعب الفلسطينى الشقيق والعريق من محنته داخل إسرائيل : التشريد والاعتقال والسجن ، وخارج إسرائيل بالإبقاء على دعوة السلام التى أيدها الرأى العام العالمى ، ومنذ عام ١٩٤٧ والسوفييت يبتعدون عن كل المحاولات التى تبذل من أجل إحلال السلام بين العرب وإسرائيل أو إيجاد حل للقضية الفلسطينية . ومهما تذرع السوفييت بحجج لتبرير تصرفاتهم فالملاحظ ، من منظورنا ، ابتعادهم تماماً عن كل اللجان والهيئات التى تخفف العبء عن الشعب الفلسطينى طوال فترة تشرده ، ومنها وكالة غوث اللاجئين التى لا يسهم السوفييت بأى نصيب فيها ، أما بين الدول العربية وإسرائيل فلم يشارك السوفييت فى لجان الهدنة عام ١٩٤٩ ، ولا فى لجنة التوفيق الدولية التى تكونت لكى تعمل على تنمية العلاقات الحسنة بين إسرائيل والعرب ، ووضع الأماكن المقدسة تحت إشراف الأمم المتحدة والسماح لمن يرغب من اللاجئين فى العودة إلى ديارهم أو دفع التعويضات لمن لا يرغبون فى العودة أو من أصيب بضرر من جراء فقد ممتلكاته .

هكذا كان موقف السوفييت من المشكلة الفلسطينية وواضح من أحداث هذه الفترة التى شملت الحرب العالمية الثانية وماقبلها والفترة اللاحقة ، وواضح أن تصعيد هذه المشكلة على النحو الذى سارت عليه كان يتواءم مع المصالح السوفييتية ويتنافى تماماً مع حقوق الشعب الفلسطينى .

كذلك يعتبر الاتحاد السوفييتى فى هذه الفترة أقوى سند للدولة اليهودية ،

حتى إنه قبل عشرة أيام من إعلان دولة إسرائيل وعلى وجه التحديد فى ٤ مايو ١٩٤٨ أعلن أندريه جروميكو المندوب السوفييتى فى الأمم المتحدة أن ذاك أنه توجد دولة يهودية بالرغم من محاولات بلاد معينة لإعاقة تنفيذ التقسيم ، «وهو يعنى بالطبع الدول العربية ومعارضى التقسيم» وفور قيام دولة إسرائيل قدم السوفييت اعترافهم القانونى بالدولة اليهودية ، وأصبح الاتحاد السوفييتى أول دولة تعترف بإسرائيل اعترافاً صريحاً ومباشراً وقانونيًّا ، بعكس ما ترى قطاعات عريضة من الرأى العام العربى من أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى اعترفت أولا ، لأن اعتراف أمريكا كان مجرد اعتراف بالأمر الواقع ، أما السوفييت فهم أول من اعترفوا قانوناً بالدولة الجديدة فى العالم كله .

وعلى صعيد الدول العربية وقف الزعماء العرب كلهم بلا استثناء ، فى جبهة مفككة يعوزهم التنظيم ويفتقرون إلى التكامل النظامى ، وركبت الأوهام رجال السياسة الذين كان ينقصهم الاحتكاك باليهود ، وكان على العرب أن ينتظروا ثلاثين عاماً كاملا حتى جاءت الجهود المصرية من أجل إقرار السلام فى المنطقة ، واتسمت هذه الفترة بالتناقض الحاد بين الدول العربية فى الحساسيات والتقديرات ، باستثناء حرب ١٩٧٣ التى قامت فيها العسكرية المصرية بالجهد الأكبر والعبء الاكبر أيضا - وطوال الحروب السابقة على حرب ١٩٧٣ لم يتخذ العرب الأهبة ، ولم يجروا استعداداً ولم يضعوا أية خطة جادة لمتطلبات الحروب ، ولم يكن همهم الأول إنزال الهزيمة بإسرائيل .. وإنما مراقبة بعضهم بعضاً تربصاً وخيفة .

والجيوش العربية هى الأخرى - باستثناء جيش مصر عام ١٩٧٣ - كان تكوينها أصلا معداً للقيام بالأعمال البوليسية ، وفرض السيطرة المظهرية ،

ووصلت مشكلة فلسطين إلى تفاقمها تحت سمع وبصر القادة العرب وهم عاجزون .. عاجزون عن إيجاد الصيغة التى تحفظ للشعب الفلسطينى حقوقه ، وتحفظ للعرب كرامتهم .. حتى السوفييت الذين لجأ إليهم القادة العرب وارتموا فى أحضانهم – قد عجزوا عن الوصول إلى منتصف الطريق الذى نجحت مصر فى الوصول إلى نهايته ..

الفصل الأول

السياسة السوفييتية تجاه فلسطين
١٩٤٩ – ١٩٦٧

خلال السنوات السبع التى تلت إبرام اتفاقيات الهدنة من عام ١٩٤٩ إلى عام ١٩٥٦ استمرت القضية الفلسطينية تتحرك فى مجالين ، المجال الأول : هو المجال السياسى حيث حاولت الأمم المتحدة عبثاً أن تحمل كلا من العرب والإسرائيليين على قبول التسوية السلمية للخلافات الناشئة بينهما ، وبعد ذلك حاولت الأمم المتحدة أن تجد المسكنات لهذه الخلافات . والمجال الثانى : هو الأرض نفسها على طول خطوط الهدنة حيث تكررت الحوادث التى أخذت تزداد عنفاً يوما بعد يوم ، إلى أن انتهت إلى الحرب صراحة .

وكان الاعتراف بإسرائيل – الدولة المستقلة – من جانب دول كثيرة العدد غربية وشرقية أيضاً ، ويأتى على قمتها الاتحاد السوفييتى الذى كان أقوى سند للدولة اليهودية الجديدة ، ربما أكثر من الولايات المتحدة نفسها فى هذه الفترة ،

حيث كان الاتحاد السوفييتى أول دولة كبرى تعترف بإسرائيل اعترافاً صريحاً ومباشراً وكاملاً ، فى حين جاء الاعتراف الأمريكى بإسرائيل مجرد اعتراف بالأمر الواقع .

وعلى الصعيد الإسرائيلى تتميز الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٤ بتطوير المؤسسات الإسرائيلية ، وبناء قوة عسكرية قادرة على مواجهة العرب ، وقد لاحظ بن جوريون أن « العداء المستمر من جانب العرب عشية إنشاء الدولة ، وفى الفترة اللاحقة ، أدى إلى جعل المجتمع اليهودى أكثر تماسكاً ، وصارت العداوة العربية المتأصلة حافزاً لتطور إسرائيل » والمجتمع الإسرائيلى شهد فى هذه الفترة حالات مفرطة من التشكيك حيال الحكومات العربية ، والزعماء العرب جرى اعتبارهم فاسدين وغير ديموقراطيين والزعماء الإسرائيليون بالتالى فقدوا آمالهم فى التفاوض بشأن صلح مع الملك عبد الله ، والحكومات العربية عكفت على علاج مشاكل بلادها وانكفأت الدول العربية على ذاتها داخلياً .

والمؤرخون العرب بحثوا بعمق عن معنى الكارثة – طبقاً لعنوان كتاب المؤرخ اللبنانى قسطنطين رزيق – من خلال عيوب المجتمع العربى وأسلوبه فى التفكير ، والأحزاب العربية القديمة الحاكمة لم تكن تعرف مزاولة سياسة أخرى غير تلك التى كانت تزاولها دائماً وتكشف القناع تماماً عن العيوب الداخلية لهذه الأحزاب ، ففى مصر اضطر الملك فاروق فى يوليو ١٩٤٩ إلى أن يشرك حزب الوفد فى وزارة انحادية ، بالرغم مما فقده الوفد من مكانته ، لأن بريطانيا هى ألتى فرضته على الملك قبل ذلك بفترة . وعقب قيام الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لم تكن الثورة تشكل آنئذ خطراً بالنسبة لإسرائيل إلا على المدى البعيد .

فالضباط الأحرار كانوا يرغبون فى أن يجعلوا مصر دولة حرة قوية ، وانشغلت الثورة المصرية حتى مارس ١٩٥٤ فى الكفاح داخليًا ضد قوى المجتمع القديم ، ومن بينها الشيوعيون والإخوان المسلمون ، أما مشكلة فلسطين فلم تكن الأولى فى القائمة التى وضعها الضباط الشبان ، وإن كانت قد لعبت - بدون شك - دوراً هاماً فى اظهار عمق الفساد والانحلال الذى كان يسود مجتمع ماقبل الثورة . وتشير إحدى الدراسات إلى أن مصر قد قامت فى هذه الفترة - عام ١٩٥٠ - بقيادة مفاوضات مع إسرائيل ، حيث أشارت محطات الإذاعات العربية . كما نشرت الصحف الكبرى تصريحاً نسب إلى مصطفى نصرت وزير الحربية المصرى يقول فيه : « قد يجتمع الوفدان المصرى والإسرائيلى فى يوم ٢٦ من فبراير باشتراك ممثلى الأمم المتحدة للمناقشة فى موضوع الصلح » .. غير أن المصريين والإسرائيليين على السواء قد أسرعوا يكذبون هذا النبأ .

وفى سوريا انعكس انكفاؤها على مشكلاتها الداخلية فى حدوث اضطرابات عنيفة ، فالهزيمة جعلت الإسرائيليين يقتربون من حدودهم أكثر وأكثر ، وانفجر الغضب العلنى الشعبى ، وتوالت مجموعة من الانقلابات العسكرية قام بها « حسنى الزعيم » ثم « سامى الحناوى » ثم أديب الشيشكلى ١٩٤٩ - ١٩٥٤ الذى أعلن عن عزمه على تكريس كل جهوده لمعالجة المشكلات الداخلية فى سوريا ، وانتقلت أهمية القضية الفلسطينية بالتالى لدى السوريين من المركز إلى المحيط .

وفى العراق استطاع نورى السعيد السيطرة على الموقف ، وقام بحل البرلمان وإلغاء ١٨ جريدة وقد حاول نورى السعيد فى أوائل عام ١٩٥٦ التقدم ، بتأييد

من بريطانيا ، باقتراح لإقرار السلام على أساس العودة من حيث المبدأ إلى خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين ، لكن هذا الاقتراح لم يكتب له النجاح . أما الشعب الفلسطيني فقد تعرض في هذه الفترة للمزيد من المساومات والمزايدات والمتاجرات بقضيته ، التي تاجر بها الزعماء العرب ، وجعلوها جسراً للعبور من تناقضاتهم ، وسوف تستمر هذه العلاقة لفترة طويلة قبل أن تأخذ هذه القضية الطريق الصحيح لعلاجها من جانب مصر ، بعد مضي حوالى ٣٠ سنة من الدوران في حلقة مفرغة . وانصرف الشعب الفلسطيني في هذه الفترة إلى تأمين لقمة عيشه ، فتفرق في أرجاء الأرض ، وانضوى تحت لواء الأحزاب السياسية المختلفة في العالم العربي ، مما أدى إلى تسرب خلافات هذه الأحزاب وانعكاساتها على الفلسطينيين أنفسهم الذين استطاع بعضهم – بالرغم من ذلك – تحقيق ثروات طائلة أما الفلسطينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي فكانوا ممزقين مشتتين ، وتعرضوا لتمييز عنصري مارسته إسرائيل تجاههم ، وأخذوا يعانون من حرمانهم من الحقوق والحريات الأساسية تحت سمع وبصر الزعماء العرب الذين وقفوا موقف المتفرجين . ولم يتخذوا زمام المبادرة للحلول السلمية ، إلا بعضاً من الزعماء العرب .. الذين تركوا الباب موارباً في التحدث مع الإسرائيليين ، ولكن بكثير من الحرص والحذر خشية أن يفتضح أمرهم أمام الآخرين حيث كانوا ينظرون إلى بعضهم بعضاً في توجس وخيفة .

وفي مواجهة هذه الأحداث على المسرح العربي لم يهتم السوفييت إطلاقا بإيجاد أي حل للمشكلة الفلسطينية في الفترة من ١٩٥٠ – ١٩٥٢ ، وكان المنطق السوفييتي دائماً إجرائياً ، حتى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لم تشكل أي اهتمام بالنسبة للسوفيت الذين وضعوا إسرائيل خارج نطاق المسئولية كليًّا – أي

مسئولية إسرائيل عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين..

وامتنع السوفييت باستمرار عن التصويت على القرارات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٥، ولم يسهم الاتحاد السوفييتى قط فى الدعم المالى لوكالة غوث اللاجئين- حتى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم لم تلق اهتماماً من جانب السوفيت، وتحدثوا بدلاً من ذلك بالكلام فقط.. عن تحسين أوضاعهم والتخفيف عنهم.

وعموماً فإن السوفييت لم يكونوا متحمسين للحديث عن حق عودة عرب فلسطين إليها أو حتى التعويض، وهو ما يدلنا على استمرار الموقف السوفييتى المؤيد ليهود العالم فى العودة إلى فلسطين طوال النصف الثانى من الأربعينات والفترة اللاحقة، وبالنسبة للقدس وأوضاعها نجد أن السوفييت قد امتنعوا عن التصويت فى كل الأمور المتعلقة بها، وهناك عديد من الباحثين يرون أن السوفييت يؤيدون القدس باعتبارها مدينة يهودية، ويستدلون على هذا الرأى بكثير من الشواهد، أهمها أن السفير السوفييتى فى إسرائيل عام ١٩٥٤ قد قدم أوراق اعتماده آنئذ للحكومة الإسرائيلية فى القدس، على أساس أنها عاصمة لإسرائيل، وقد قوبل ذلك بالارتياح والسرور من جانب إسرائيل، لأن معظم الدول لم تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ومن الأرجح أن الدول الغربية الكبرى قد نظرت بحسد إلى المكاسب التى حققها السوفييت فى الشرق الأوسط نتيجة انحيازهم إلى جانب إسرائيل، ويرتبط ذلك بتوقيع التصريح أو الإعلان الثلاثى عام ١٩٥٠ فى ذكرى مرور عام على توقيع اتفاقيات الهدنة حيث رأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا التى خشيت جميعها من استمرار استفادة الاتحاد السوفييتى من تأييده

لإسرائيل ، فبادرت إلى إصدار هذا التصريح الذى يستنتج منه أن الدول الغربية الثلاثة تعتبر حدود الهدنة حدوداً نهائية ، وضرورة إقامة التوازن فى التسليح بين الدول العربية مجتمعة وبين إسرائيل منفردة ، وشأن الدول العربية التى وقعت دائماً فى أسر رد الفعل بخصوص المشكلة الفلسطينية ولم تتخذ قط زمام المبادأة فى إيجاد حل سلمى ، فقد جاء رد الدول العربية والجامعة العربية على التصريح الثلاثى رداً مؤسفاً ، ولم تجاهر برد قوى عليه ، أما السوفييت فهناك من المؤرخين الغربيين المعاصرين من يرون أن الدول الكبرى لو كانت قد اشتركت جميعها فى هذا التصريح الثلاثى . لكان هذا إعلاناً حكيماً ، ولكن الأمر لم يكن كذلك حيث إن الاتحاد السوفييتى لم يكن من الموقعين عليه ، وعلى ذلك فقد تسبب السوفييت فى جعل هذا التصريح يفقد كل تأثير أو فعالية .

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو : لماذا سكت العرب فى هذه الفترة عن تأييد الاتحاد السوفييتى لإسرائيل ؟ والإجابة : أن سياسة السوفييت كانت تتذبذب آنئذ بين شد وجذب بين العرب والاسرائيليين ، كما أن سياستهم المعلنة قد حولت الأنظار عنهم ، وجعلت العرب يركزون انتقادهم على الدول الغربية ، واستمر السوفييت لا ينحرفون أبداً عن طريق علاقات الصداقة مع إسرائيل ، وبالرغم من تلبد الجو بالغيوم بين السوفييت وإسرائيل ، آنئذ فقد استمرت القضية الفلسطينية لا تستأثر باهتمام السوفييت الذين دأبوا على عدم المناقشة أو على الامتناع عن التصويت على جميع القرارات التى أصدرتها الأمم المتحدة بخصوص النزاع العربى الإسرائيلى ، وهو مايمكن تفسيره أيضاً بانحياز السوفييت إلى إسرائيل . أما موقف مصر فى هذه الفترة ، فالملاحظ أن الرئيس عبد الناصر كان لديه الاهتمام بتسوية النزاع ، وقد شجع الاتصالات مع موشى

شاريت ، وحدثت لقاءات سرية فى إحدى العواصم الأوربية بين مسئولين مصريين وإسرائيليين ، غير أن عودة بن جوريون إلى الحكم فى إسرائيل وتصعيد حوادث الحدود بين مصر وإسرائيل سرعان ماقوضت أسس هذه المفاوضات ، وكان موشى شاريت قد توقع لهذا الحوار أن يسفر عن الاعتراف الفعلى بإسرائيل من جانب الدول العربية على أن تتزعم مصر السير فى هذا الاتجاه .

واتسمت هذه الفترة بتكرار الحوادث على الحدود بطول خطوط الهدنة ، ثم انتهت بالعودة إلى الحرب عام ١٩٥٦ ، أما السوفييت فلم يعيروا أى انتباه للاتهامات المتبادلة بين مصر وإسرائيل ، إلا فى موقف واحد له مغزاه .. حين تجاهل المندوب السوفييتى الشكوى الإسرائيلية ضد مصر ، وعبر عن التعاطف مع حكومة وشعب مصر فيما يتعلق بغارة غزة عام ١٩٥٥ ، أما مغزى هذا الموقف فيعود إلى ظهور تقارير صحفية حول التوصل إلى صفقة الأسلحة مع مصر والتى تمت فى ذلك الحين ، وأيضاً ما شهدته هذه الفترة من المفاوضات المصرية مع الغرب لتمويل مشروع السد العالى والذى أدى إلى العدوان الثلاثى على مصر ، وكان الموقف السوفييتى من هذا العدوان هو تأييد انسحاب إسرائيل من الأراضى المصرية .

غير أن هذا الانسحاب قد تم ليس بسبب الموقف السوفييتى ، ولكنه فى الحقيقة نتيجة لضغط الرئيس الأمريكى آيزنهاور الذى مارسه على إسرائيل ، وهنا تنبغى الإشارة إلى أن السوفييت لم يشتركوا فى قوات الطوارئ الدولية عام ١٩٥٦ ، كذلك فإنهم لم يشتركوا أيضاً قبل ذلك مع مراقبى الهدنة فى عام ١٩٤٩ أو فى لجنة التوفيق الدولية ١٩٥٠ وفى حين استخدمت الولايات المتحدة أسلوب الضغط على إسرائيل حتى تنفذ الانسحاب .. لدرجة أن الرئيس

آيزنهاور وجه خطاباً تليفزيونيا للشعب الأمريكي لإقناعه بسياسته فى الشرق الأوسط ، فإن كل مافعله السوفييت هو استخدام عبارات شديدة اللهجة مما أفقدها وزنها ، وجعل لها وزناً دعائياً لا أكثر ، وفى سوريا كانت دمشق من أكثر العواصم العربية ضرباً على وتر «الأثر الذى تركه الإنذار السوفييتى» أما القاهرة فلم تنكر قيمة التدخل الأمريكى دولياً فى الأزمة ، وحدث أن شكا السفير الأمريكى فى القاهرة أن أجهزة الإعلام لاتذكر الولايات المتحدة ودورها فى الأزمة إلا نادراً ، فجاء رد عبد الناصر باعترافه واعتراف الشعب المصرى بصداقة الولايات المتحدة قائلاً : «إنه بعد اشتراك بريطانيا وفرنسا فى العدوان فإن الولايات المتحدة تبقى الصديق الوحيد لمصر» . ولم يغفل عبد الناصر الدور الأمريكى المؤيد لمصر عام ١٩٥٦ ، بل إنه أشاد بمساندة أمريكا ووقوفها بجانب مصر فى خطابه الشهير الذى ألقاه فى الجامع الأزهر آنئذ .

وإذا كان هناك رابح من عدوان ١٩٥٦ فهو إسرائيل ، حيث حصلت على بعض المزايا الدائمة ، فقد أتيح لإسرائيل استخدام خليج العقبة الذى كان محظوراً عليها منذ سنوات ، وهدم الإسرائيليون نظام الجيش المصرى ، وأتلفوا جانباً كبيراً من أحدث مالديه من أسلحة ومعدات ، كما حصل الإسرائيليون على ميزة لايستهان بها ، وهى نزع سلاح شرم الشيخ ، مما حقق لهم الملاحة فى خليج العقبة وإزالة الحصار الذى كان مفروضاً على ميناء إيلات ، وصور الإسرائيليون عبد الناصر طاغية متعطشاً إلى السلطة ، معتبرين إياه بأنه يشكل الخطر الأعظم على إسرائيل ، أما السوفييت فإن كل مافعلوه هو التهديد بلهجات قاسية لإسرائيل ، غير أن هذه التهديدات اللفظية ما كانت لتروع إسرائيل التى وافقت على الانسحاب من الأراضى المصرية المحتلة بفضل الضغوط الأمريكية التى كانت

أكثر تأثيراً وفعالية .

وبالنسبة لمصر فإن عبد الناصر قد تلقى درساً هو الآخر ، حيث عكست أحداث عام ١٩٥٦ الأليمة إصراراً من عبد الناصر على ألا يسمح لنفسه أن تحتويه الأحداث الجارية والقضايا الثانوية ، وطنطنة أجهزة الإعلام من صحافة وإذاعات عربية ، للدخول فى حرب ضد إسرائيل ، وصمد عبد الناصر بحزم ملحوظ فى وجه الغمز المتكرر من جانب عديد من الدول العربية .

وبالنسبة لقضية فلسطين فقد خرجت القضية خاسرة نظراً لغياب الاستراتيجية العربية ، ولم يكن هناك أى تنسيق بين السياسات العربية التى تعددت ، واستمر العرب يتجاهلون الهزيمة التى حاقت بهم وبالقضية الفلسطينية ، كما استمروا يكررون مقولات من أمثال أن إسرائيل مخلب الاستعمار ، وهو ما أضر بالقضية الفلسطينية ، وهذه الهزيمة – التى صورت للرأى العام المصرى آنئذ بأنها نصر سياسى – قد تركت تأثيراً شديداً فى نفس عبد الناصر ؛ إذ خرج منها مقدراً للأمور بتبصر وترو أكثر من أى وقت مضى ، وإذا كان تدمير إسرائيل فى نظر عبد الناصر هو الهدف الأسمى فإنه لم يعد الهدف العاجل .

وطوال السنوات التالية لعدوان ١٩٥٦ اقتصرت المشكلة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى على استخدام أساليب الحرب الباردة ، وأخذت القرارات تتوالى عاماً بعد عام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تدعو الطرفين فى كثير من الأحيان – ولكن دون جدوى – إلى تسوية مابينهما من نزاع بالطرق السلمية ، وإلى إيجاد الحل الملائم لمصير اللاجئين الفلسطينيين على أساس من القرارات السابقة .

أما السوفييت فقد أخذ نفوذهم يمتد خطوة بعد أخرى فى المنطقة العربية ، ويزيد تدخلهم فى الدول العربية ، وخاصة بالنسبة لسوريا ، التى خضعت خضوعاً يكاد يكون تاماً للحماية السوفيتية ، وبالرغم من أن عبد الناصر لم يقطع اتصالاته مع الولايات المتحدة فقد بدا الاتحاد السوفييتى كأنه بمثابة «منقذ العرب من الاستعمار الجديد» وهو ماانعكس أيضاً على القضية الفلسطينية بأسوأ النتائج ، حتى الكتابات العربية فى تلك الفترة ارتكز معظمها على مقولات من نوع أن إسرائيل أداة للإمبريالية الغربية ، واستمرار للنفوذ الغربى ، وكانت لهذا التفسير مخاطرة ، أو على الأقل مخاطرة الاكتفاء به ، وأخطأ العرب فى توصيف هذه الظاهرة ، وكان أولى بهم فهم وتفسير نموها وتطورها ، وتبع ذلك انزلاق العرب إلى قاع المستنقع . أى إلى أخطر نكسة واجهتها الأمة العربية فى تاريخها المعاصر عام ١٩٦٧ ..

وعموماً فقد ارتكزت الكتابات العربية فى معظمها فى الفترة اللاحقة للعدوان الثلاثى ١٩٥٦ على مقولات من نوع أن إسرائيل أداة للإمبريالية الغربية والنفوذ الغربى فى المنطقة العربية . وكان لهذا التفسير مخاطره لأن السوفييت أيضاً كان لهم النصيب الأوفى فى إنشاء وتدعيم الدولة اليهودية ، لكن العرب تناسوا وتجاهلوا تماماً ذلك ، وتبع ذلك التقييم العربى الخاطئ لفهم وتفسير نمو وتطور القضية الفلسطينية بكل جوانبها ، وخاصة فيما يتعلق برفض الاعتراف بالوجود الإسرائيلى الذى أصر العرب على موقفهم منه ، وبالمقابل فإن إسرائيل أصرت على عنادها وتنكرها تماماً للقرارات الأساسية الخاصة بالقضية الفلسطينية .

وأخذ كلا الجانبين : العربى والإسرائيلى يقلل من إنجازات الجانب الآخر ، وإرجاع هذه الإنجازات للقوى الأخرى من خارج المنطقة وترددت على

الصعيدين العربى والإسرائيلى تفسيرات مثل : خَذَلَنا الروس . أو تجاهلنا الأمريكيون ، وكان هذا تبريراً سياسيًّا إضافيًّا لتدخل القوى العظمى فى المنطقة ، فالنفوذ الشيوعى امتد ليشمل الأردن ذاته . وهو ماجعل الولايات المتحدة توجه عنايتها للأردن ، وتعلن عن قلقها من امتداد السيطرة الشيوعية على البلاد ، وخاصة داخل الجيش الأردنى ، حيث وزعت منشورات على نطاق واسع بين الوحدات العسكرية ، بل قامت ثلاث محاولات انقلابية للإطاحة بحكم الملك حسين .. المحاولة الأولى تزعمها أحد الضباط الذين هم من أصل فلسطينى ، أما المحاولتان الأخريان فإحداهما فى مارس ١٩٥٩ والثانية فى أغسطس ١٩٦٠ وكان هدفها أيضا إسقاط الملك حسين ، والذى تعرض أيضا لمحاولة قتله عام ١٩٦١ . واعتبرت إسرائيل ذلك بمثابة حالة حرب تلقائية تخوضها إذا ماسيطرت على الأردن قيادة أخرى بخلاف قيادة الملك حسين.

وفى سوريا انقلب الشيوعيون ضد عبد الناصر ووصفوه بالاستبدادية ، واتهموا سياسته الخارجية بأنها سائرة فى فلك تيتو ، وبما لايتفق بما فيه الكفاية وسياسة الاتحاد السوفيتى ، وهو ما أدى إلى مزيد من الغضب والتشدد من جانب عبد الناصر ، وانعكس ذلك على إلقاء القبض على مجموعة هامة من الشيوعيين المصريين فى يناير ١٩٥٩ .

وكانت هذه هى مرحلة الخلاف بين مصر والاتحاد السوفيتى ، والذى يرجع سببه أيضاً إلى سيطرة الشيوعيين على العراق ، وهو ماجعل عبد الناصر يهاجم السوفييت بعنف ، ويتصدى لخروشوف نفسه حينما حاول الدفاع عنهم ، وقد هدد ذلك تماماً العلاقات بين الدولتين واستمر هذا الخلاف لمدة عامين ، تأكد السوفييت خلالها أن مصالحهم مهددة فى المنطقة العربية برمتها ، لأن مصر لها

الدور القيادى فى الوطن العربى ، وأن العرب جميعهم يتأثرون بتصرفاتها . وأن الاتحاد السوفييتى إذا خسر مصر ، فإنه سيخسر منطقة الشرق الأوسط كلها من المحيط إلى الخليج ، والعكس صحيح فيما لو استطاع السوفييت استمالة مصر ، وكسب صداقتها فإن ذلك سيجعلهم يستميلون العرب ، ويضمن السوفييت بذلك أمانهم الكامل لحزامهم الجنوبى . لكن السوفييت برغم استقطابهم لمصر حتى منتصف الستينات فإنهم لم يتورطوا قط فى أى عمل عسكرى يحمى مصر فى هذه الفترة ، وكان السوفييت قد رفضوا تماماً حماية حدود مصر من التهديد الخارجى أثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ حين رفض طلب شكرى القوتلى رئيس سوريا آن ذاك ، بالتدخل المسلح إلى جانب مصر ضد دول العدوان الثلاثى ، وحتى عندما رفض السوفييت طلب عبد الناصر التدخل للمساعدة بأية صورة ، بل إن خروشوف وصف عبد الناصر بأنه مندفع .. انفعالى .. لايستطيع أن يفرض إرادته على العالم العربى ، واستشاط عبد الناصر غضباً . وقال فى إحدى المناسبات : «إن الشيوعيين يدبرون المظاهرات ويهتفون ضد قادة الجمهورية العربية ، وضد شعبنا ، ولم يستجب لهم فى العالم العربى سوى العملاء .. وإننا نعتبر هؤلاء الشيوعيين عملاء للأجنبى .. وإن الإرهاب الشيوعى الذى يتجلى اليوم فى بغداد ضد الجمهورية العربية لن يزيد مصر إلا إصراراً على رسالتها » .. ووصف عبد الناصر الشيوعيين بأنهم «عملاء للاستعمار ، يعملون بوحى خارجى ، ولايعملون لمصلحة بلدهم» وأعلن أنه «لن يسمح بقيام حزب شيوعى فى البلاد .. وأنه لايمكن أن يتمكن الشيوعيون العملاء من مصر على الإطلاق ، وأنه حين منع الحزب الشيوعى من العمل فى مصر . فقد كان يعمل على الحفاظ على مقدسات مصر وعلى قوميتها » .

وهكذا جاءت محاولات الوحدة بين العرب فى هذه الفترة – الوحدة المصرية السورية فى فبراير ١٩٥٨ ، والاتحاد الهاشمى بين العراق والأردن ، ثم انضمام اليمن للوحدة المصرية السورية – جاءت هذه المحاولات وانهيارها لتطبع العلاقات العربية وسياساتها بازدواجية المصالح الخاصة ، وأضحت سياسات الدول العربية تعانى من الإحباط ، ومن عجزها عن إقناع الجماهير بأهمية بناء المجتمع العربى الواحد ، وبعد أن تكشف ميل النظم العسكرية آنئذ للتهوين من دور الأحزاب والمنظمات السياسية وانعكس ذلك على القضية الفلسطينية التى انتقلت أهميتها فى هذه الفترة من المركز إلى المحيط ، واستمر ذلك حتى نهاية عام ١٩٦٣ ، ماعدا ما أسهم به الرئيس التونسى الحبيب بورقيبه خلال زياراته المطولة فى دول المنطقة فى شهرى فبراير ومارس ١٩٦٢ . ودعوته لاتباع سياسة المراحل التى اتبعتها تونس ، والسير على نهجها لتسوية النزاع العربى الإسرائيلى بل إن بورقيبة حينما تعرض لمحاولات الوحدة بين العرب اعتبرها مجرد أسطورة ، فى الوقت الذى أكد بورقيبة على «الحقيقة التاريخية» لإسرائيل . وهذا الرأى جعل العلاقات العربية تهتز بشدة وتزيد من انقسامات العرب انقساماً على انقساماتهم .

أما القضية الفلسطينية فلم يتوقف قط استمرار النكسات والصفعات الموجهة إليها التى لازمتها فى هذه الفترة . وكان مجلس الجامعة العربية قد اتخذ فى فبراير ١٩٦٠ قراراً أكد فيه أن استمرار إسرائيل فى محاولاتها تحويل مياه نهر الأردن يعد عملا عدائيًا ضد الدول العربية . وفى أغسطس من العام نفسه عقد المجلس اجتماعاً غير عادى فى اشتورة بلبنان ، حيث تقرر تشكيل لجنة فنية خاصة تضع تقريراً أمام الاجتماع الثانى لمجلس وزراء الخارجية العرب إلى جانب لجنة عسكرية

تضم كل الدول الأعضاء لوضع خطة لمواجهة الاحتمالات . وكانت إسرائيل قد أنهت بالفعل مرحلتها الأولى فى تحويل مياه نهر الأردن ، وهو ماجعل مصر تدعو لعقد مؤتمر قمة عربى فى القاهرة فى يناير ١٩٦٤ ، واتخذ المؤتمر ثلاثة قرارات هامة : إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الفلسطينى ، وتنفيذ خطة تحويل مياه نهر الأردن لإحباط المشروع الإسرائيلى ، لكن مشروع تحويل مياه نهر الأردن ركن على الرف ، ودخل فى دوامة الحرب الباردة بين العرب ، ثم انتهى المشروع إلى الجمود تماما . وهكذا سلمت مصر بصعوبة تحقيق الوحدة العربية .

وعلى الصعيد الإسرائيلى استقال بن جوريون فى ١٦ يونيو ١٩٦٣ بعد أن شعر بالعداء المحيط به نتيجة لافتضاح أمره بعد تورطه فى فضيحة لافون – وزير الدفاع الأسبق – والذى اكتسبت شعبية فى أوساط الرأى العام الإسرائيلى بوصفه ضحية لبن جوريون بعد أن كشف النقاب عن حقيقة الأزمة التى استمرت سنوات فى ظل ستار من السرية بفضل جهد بن جوريون .

وتتلخص هذه الأزمة التى لايعيرها الرأى العام العربى سوى أهمية ثانوية للغاية ، برغم أنها أثرت – ولا تزال – بعمق على النخبة الإسرائيلية الحاكمة – ترجع قصة لافون إلى أواسط الخمسينات حينما عاد بن جوريون إلى الحكم على أثر قضية لافون الغامضة ، وكان لافون وزيراً للدفاع وهو خصم لموشى ديان وشمعون بيريز ، وأحد ساسة الماباى المرموقين – آنئذ – وقد أدانه رفاقه بأنه مسئول عن عملية غير مضمونة تم تنفيذها فى مصر ، وقد وقعت حوادث هذه العملية فى القاهرة بناء على خطة استفزازية وضعتها المخابرات الإسرائيلية بهدف إجبار بريطانيا – قبيل منتصف الخمسينات – على البقاء فى مصر ، عن طريق

عمليات تخريبية ضدها تبدو فى ظاهرها مصرية ، ولكنها فى الواقع من تدبير عملاء إسرائيليين ، واعتبر لافون نفسه أنه ذهب ضحية لمناورات قام بها كل من موشى ديان وشمعون بيريز لإثقال عاتقه بمسئولية كان يجب أن يتحملها بعض قادة أجهزة المخابرات أو شمعون بيريز نفسه ، كما رأى أن التعليمات الصادرة بإحاطة العمليات بالسرية قد لعبت دورا فى اتجاه واحد لتحول دون تبرئته وقد نتج عن هذه العملية انفجار ثلاث قنابل فى القاهرة ، وأظهر التحقيق المصرى أن القصد منها هو إفساد العلاقات بين مصر من جانب ، وإنجلترا والولايات المتحدة من جانب آخر. وكان شاريت -- الذى كان يتولى الحكم قبل بن جوريون – قد وجه نداءً إلى عبد الناصر بالرأفة تجاه مرتكبى هذه الجريمة ، لكن عبد الناصر رفض ذلك ، ونفذ حكم الإعدام فى ثلاثة أشخاص ، فلما أصبح لافون سكرتيراً عاماً لاتحاد العمال « الهستدروت » طلب أن يرد إليه اعتباره ، وهاجم أجهزة الجيش وكلا من موشى ديان وشمعون بيريز أمام اللجنة البرلمانية التى أعلنت براءة لافون ، الذى اكتسب بالتالى شعبية بوصفه ضحية لاستبداد بن جوريون . وتم التنديد علناً أمام الرأى العام الإسرائيلى بالمناورات السرية للدوائر العسكرية ، والارتباط الوثيق بين رئيس الحكومة ، وهذه الدوائر خارج المحافل الديموقراطية . وقد أضر هذا الموقف بين جوريون وأصبح العناد سمة من سمات شيخوخته ولم يلبث أن استقال واعتكف فى مستوطنة سدى بوكر فى النقب ، وخلفه ليفى أشكول الذى يوصف بأنه شخص غير لبق ومتردد ، ولكنه من ناحية أخرى قد اتسم بمهارته فى التنظيم وواقعيته وعدم ميله للمغامرات وشعوره بأن إسرائيل قد أرهقها العبء العسكرى ، وأن الدولة اليهودية تضيق ذرعاً بالتعبئة بصورة دورية ، وأن الرأى العام الإسرائيلى سرعان ما أصبح يتخلى

عن هذه التعبئة .

وهذا المناخ الذى ساده التخلص من الطابع الصهيونى من جانب الرأى العام الإسرائيلى – هذا المناخ اعتبره المتطرفون هناك تدهوراً نحو الهاوية بالدولة اليهودية ، لكن ليفى أشكول بالرغم من ذلك أراد أن يسلك فى مجال السياسة الخارجية طرقاً أخرى غير تلك السياسة المتطرفة لسلفه بن جوريون ، وكان يريد أن يستعيد بخطه السياسى نهج موشى شاريت – رئيس الوزراء الأسبق – الذى أراد تحقيق اتجاه أكثر تصالحا مع العرب .

وقد اندفع أشكول بهذا السعى لإيجاد طرق لتفادى سباق التسلح ، وإلى اللجوء إلى الأمم المتحدة والتحلل من المساندة الأمريكية ومع التقارب مع السوفيت ، وقد رفض أن يعيد «تلميذى» بن جوريون وهما : موشى ديان وشمعون بيريز ، إلى وزارة الدفاع عندما تولى تشكيل وزارته ، لكن تقلب الرأى العام الإسرائيلى ظهر آنئذ عبر نقاش أجرته وقادته صحيفة معاريف . وقد لاحظ الإسرائيليون البارزون أن وضع خاتمة للنزاع العربى الإسرائيلى مع التساهل إلى حد ما مع الفلسطينيين سوف يكون مهمة شاقة للغاية ،

وبالرغم من العديد من المحاولات التى بذلت لتخفيف حدة النزاع العربى الإسرائيلى ، والتى جاءت من خارج المنطقة فإن مشكلة تحويل مياه نهر الأردن جاءت لتهدد بتجديد النزاع بعد أن كان قد فقد جانباً من حدته ، وأصبحت القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت متبلورة حول هذا الموضوع ، حتى إن السنوات الواقعة بين العدوان الثلاثى وحرب ١٩٦٧ يمكن أن توصف بأن النزاع حول مياه نهر الأردن هو الذى لعب دوراً هامًّا فى المشكلة الفلسطينية ، وخاصة

بعد أن انساب نهر الأردن إلى صحراء النقب فى عام ١٩٦٤ ولأول مرة فى تاريخ فلسطين ، وهو ماجعل الرأى العام العربى يتعرض لصدمة عنيفة ويستولى عليه شعور جارف بخيبة الأمل ، واستندت المعارضة العربية فى هذا الموضوع إلى اعتبارات بعضها قانونى وبعضها الآخر اقتصادى وسياسى .

ومن الطريف أن الأردن الذى يمسه الضرر مباشرة من جراء ذلك لم يفعل قط ما يمس مصالح إسرائيل بهذا الخصوص .

أما سوريا فكانت تسودها التوترات الداخلية والخارجية على السواء ، فمن ناحية أعلنت عن نيتها فى العمل منفردة ، وكذلك هناك عوامل تجعل هذه المنطقة مهيأة للانفجار ، فإلى جانب مشكلة تحويل مياه نهر الأردن ، كان هناك النزاع حول حقوق الصيد فى بحيرة طبرية ووضع المناطق المنزوعة السلاح .
وعلى الصعيد العربى أيضاً .. كانت هناك مسألتان : وهما الخطر المتمثل فى حزب البعث فى سوريا والعراق ، وأيضاً المساعدات المصرية المستمرة ، والإمدادات إلى اليمن ، وهو ماكان يشكل عبئاً ماليًا وعسكريًا على مصر .

وفى تقييم مؤتمرات القمة العربية فى هذه الفترة يمكن القول أن الدول العربية لم تخل قط من التنافس والاختلاف بينها ، حتى إن بعضها لقب بالدول العربية الثورية ، والأخريات لقبت بالدول الرجعية ، وكانت الأولى ترتبط بالسوفيت ، أما الثانية فكانت محافظة وتميل إلى الغرب . وانعكس ذلك بالطبع على القضية الفلسطينية ، فالأردن الذى كان من الدول الرجعية آنئذ كان عازفاً تماماً عن الارتباط بالقضية الفلسطينية ، حتى إن الملك (حسين) عبر عن موقفه من منظمة التحرير الفلسطينية فى رسالة بعث بها إلى عبد الناصر يقول فيها :

«أما المنظمة فقد فهمنا أن تشكيلها ماهو إلا لملء الفراغ فى المجتمع الدولى» .

أما سوريا فإن الرأى العام العربى قد يدهش الآن من موقفها الحالى تجاه جهود مصر للسلام ومقارنة ذلك بموقفها آنئذ حيث طالب حزب البعث فى سوريا بقيام الحكومة الفلسطينية فى المنطقة المتبقية فى فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وأن تقوم العضوية فى مؤسسات هذا الكيان الفلسطينى على أساس الانتخابات ، وهو نفس ما تطالب به مصر حاليًا .

إن المتتبع لمناقشات سوريا فى مؤتمرات القمة أيضاً لايسعه إلا أن يضيق بالمهاترات التى يمكن أن نستشفها من رد عبد الناصر على الرئيس اللبنانى شارل حلو خلال زيارته للقاهرة فى أول مايو ١٩٦٥ . فقد تناول عبد الناصر بإسهاب موقف سوريا قائلا : «نعمل إيه .. البعث فى سوريا هو أصل المشكلة .. المزايدات السورية اللى جابت لنا المشكلة .. موضوع نهر الأردن جزء من مشكلة فلسطين .. ومشكلة فلسطين محتاجة لوقت طويل واستعداد كبير .. البعث عاوزنى أحرر فلسطين .. أنا ماقدرش أحرر فلسطين .. البعث طرح شعاراً لتحرير فلسطين .. اليوم قبل الغد .. البعث عاوز يحكم سوريا ويحكم البلاد العربية .. إسرائيل أخيراً ضربت مواقع العمل السورية .. صاحت سوريا .. لازم نهاجم .. أنا بأقول نحن لانقدر أن نهاجم .. يمكن لانقدر حتى أن ندافع فى الظروف الحالية» . وفى إحدى مناقشات مؤتمرات القمة بين القادة العرب نقل عن الرئيس السورى أمين الحافظ قوله : «اعطونى ٤٨ ساعة لتدمير إسرائيل تماما» فأجابه الرئيس الجزائرى بتهكم : «تمهل يا أخى ولا تقلق وسوف نعطيك أربعة أيام كاملة» .

وهكذا أظهر عبد الناصر تبرمه صراحة من البعث والموقف السورى ، ولم

ترض كل من الأردن والسعودية بطلب مصر تأجيل مؤتمر القمة العربي ، بل إن الأردن قام بشن هجوم إعلامي على مصر . واتسمت فترة مابعد مؤتمرات القمة بتوتر العلاقات وبالاختلافات والاتهامات المتبادلة والتشكيك ، فالسعودية والأردن غير راضيتين عن مصر . وسوريا والأردن وصلت مسألة توتر العلاقات بينهما إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد أن اتهمت سوريا الأردن بتدبير انقلاب ضدها . والعمل العربي الموحد أصابه الشلل ، وأحدقت به أخطار وأضرار بالغة وحتى الحد الأدنى من التنسيق بين الخطط كان بغير جدوى ، والعمل الفلسطيني انعكست عليه هو الآخر هذه الأمراض والعلل فانقسم في منتصف الستينات إلى صيغتين .. إحداهما منظمة التحرير الفلسطينية ، والأخرى هي منظمة فتح التي أسسها ياسر عرفات مع فريق من زملائه الذين كانوا يدرسون في ألمانيا بجامعة شتوتجارت ، وفي مصر لم يكن عبدالناصر راضياً عن أسلوب فتح في « تصفية الدولة اليهودية وتقطيع وجودها » لم يرض عبدالناصر عن ذلك قط ، ولم يكن مستعداً أيضاً لشن مثل هذه الحرب التي لن تبقي ولن تذر : وإنه من الجنون استفزاز إسرائيل للقتال ، خصوصاً أن نصف الجيش المصري يقاتل في اليمن وهذا ما جعل عبد الناصر يلتزم الحرص والحذر في معالجة المشكلة الفلسطينية أما السوفييت فكل ما فعلوه هو التسخين السياسي بعبارات منتقاة من أمثال : « تأييد مصر بكل إمكاناته ، وتقديم المساعدة الممكنة لها »[1] ، لكن هذه المساعدة الممكنة لم تكن تتناسب مع المساعدات الأمريكية غير المحدودة لإسرائيل .

وهكذا ظل الموقف مفتوحاً لتطورات محتملة ، فعلى صعيد القطبين الكبيرين

---

(١) من تصريح لألكسي كوسجين في تلك الفترة .

فى هذه الفترة اتسمت العلاقات ببدء ظهور علامات تشير إلى تحول نظام الاستقطاب الثنائى ، وتفكك عدم الانحياز وسط هذا النظام الدولى الذى وصف بمجموعة القواعد المنظمة لسلوكه ، وغموض دوافع أهدافه .. وكانت الفرصة مواتية لكى تضرب إسرائيل ضربتها التى أعدت لها بعناية ومهارية وحذق ، حيث جاء القرار الإسرائيلى مرتكزاً بالطبع على التأييد الضمنى من جانب الولايات المتحدة ، مع التراجع السوفييتى تماماً عن الحلبة . فكانت التطورات الآتية : الغارة على قرية السموع الأردنية فى نوفمبر ١٩٦٦ ثم الغارة على سوريا فى أبريل ١٩٦٧ التى صدرت على أثرها العديد من التصريحات بضرورة التقدم نحو دمشق لإسقاط حكومتها ، وكان أن حشدت مصر قواتها فى سيناء وأغلقت خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية ..

كانت المبادرة فى يد إسرائيل من بدايتها إلى نهايتها ، ومن ثم جاءت ردود الفعل العربية وليدة ساعتها .. فعاليتها معدومة .. ووجهت إسرائيل ضربتها فى ٥ يونيو ١٩٦٧ لينتقل النزاع إلى مرحلة أخرى من مراحل تطوره .

وتجدر الإشارة إلى أنه قد سادت العالم العربى عشية حرب ١٩٦٧ حالة تمزق ، بالإضافة إلى حرب الجبهات العربية والحرب الباردة بين الدول العربية ، والتى أصابت العمل العربى بأضرار بالغة ، حيث بلغت المأساة قمتها حين بدأت الدول العربية عبثاً فى تنسيق خططها وجهودها ، حتى رؤساء الدول العربية آنئذ استطاعوا أن «يبلفوا» – كعاداتهم – الفلسطينيين ، فعمدوا فى آخر مؤتمر للقمة فى أواسط الستينات إلى التشدق بعبارات كلامية لا تقدم ولا تؤخر ، ولم يكن هذا غريباً على المسرح العربى الذى كان يجيش بالأزمات والتمردات والمنازعات .

وعلى الصعيد الإسرائيلي أمضت إسرائيل سنوات ١٩٦٥ – ١٩٦٧ فى إعادة تقييم لموقفها العالمى ، فى محاولات رامية لتغيير علاقاتها مع الولايات المتحدة ، وحدث انشقاق بين القادة الإسرائيليين حول الموقف الذى ينبغى أن تتخذه إسرائيل من الدول العربية ، وكانت حجة موشى ديان أن النصر العسكرى هو الطريقة الوحيدة لحمل العرب فى نهاية الأمر على قبول إسرائيل .

ومن المفيد أن يتذكر المرء الحالة الاقتصادية المتدهورة تدهوراً مطرداً فى إسرائيل ، ومحاولتها إبعاد المتاعب الداخلية بشن الحرب .

ومع هذا فليست مشاكل إسرائيل الداخلية هى الدافع الوحيد وراء حرب ١٩٦٧ ، فقد كان هناك أيضاً إدراك إسرائيل أن الوقت قد حان لكى توجه إسرائيل ضربة ضد العرب ، ومن ناحية أخرى كانت إسرائيل قد اطمأنت إلى الدعم السياسى من الولايات المتحدة الأمريكية ، بفضل التأكيدات التى تلقتها من حكومتها أثناء زيارة ليفى أشكول لها ، مع نجاح إسرائيل فى إقناع الولايات المتحدة بتزويدها بالسلاح ، الأمر الذى تحقق فعلا مع بداية عام ١٩٦٦ بوصول الدبابات الأمريكية وعقد صفقة الطائرات «سكاى هوك» فى نفس العام ، وبذلك اكتملت عناصر الدعم الأمريكى بجانبيه السياسى والعسكرى ، فى حين كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والدول العربية «التقدمية» تزداد سوءاً فوق سوء .

كذلك أظهرت مؤتمرات القمة العربية تصريحاتها الطائشة – أظهرت الدول العربية فى شكل الدول المعتدية التى تبغى تدمير إسرائيل وإلقاءها فى البحر ، وقد انتهزت إسرائيل أيضاً فرصة حالة التفسخ فى العلاقات العربية ، خصوصاً أن نصف الجيش المصرى منشغل بعيداً فى اليمن ، وأصبحت الحرب هى الحل

الوحيد المناسب ، غير أنه كان من الضرورى أن تبحث إسرائيل عن ذريعة لها ، وأن تدخل عن طريق سوريا إلى هذه الحرب .. مع علم إسرائيل بالطبع بأن تعرض سوريا للتهديد بالعدوان سوف يدفع مصر إلى الوفاء بالتزاماتها ، واتخاذ الإجراءات لتخفيف الضغط عن سوريا والدفاع عن الحقوق العربية ، وبهذا تتاح لإسرائيل الظروف المناسبة لخلق ذريعة للحرب . وشن هجومها أساسا ضد مصر ثم ضد سوريا ثم الأردن .

وهكذا استمرت إسرائيل توالى تهديداتها واعتداءاتها على سوريا دائماً والأردن أحياناً ، وتهيىء فى نفس الوقت الرأى العام العالمى لذلك ، بعد أن تغلف ذلك فى قوالب غير حقيقية وقفاز من قطيفة ، وألفاظ خادعة ، مثل : حق الدفاع عن النفس .

ومنذ أوائل عام ١٩٦٧ بدأ التوتر فى المنطقة يتخذ أبعاداً جديدة ، فإسرائيل تهدد بغزو الأراضى السورية والاستيلاء على دمشق .

غير أن عبد الناصر فى مصر لم يجرفه هذا التيار ، ولم يغير من سياسته المعتادة تجاه اسرائيل .. وهى : التشدد الشفوى حيث لم يكن هناك مايدفعه للسعى إلى الصراع المسلح ، بل كان هنالك مايدفع عبد الناصر إلى عكس هذا ، حيث انشغل بمعالجة الأوضاع الداخلية ، ومنها هؤلاء الذين يعارضون التدخل المصرى فى اليمن .

وفى الأردن كان الملك حسين قد وكل للجيش مهمة ملاحقة واعتقال الفدائيين الفلسطينيين الذين أخذوا ينشطون داخل إسرائيل ، وقام الجيش الأردنى بمحاصرة تل الأربعين ومناطق الأغوار ، وشن الجيش الأردنى حملة تفتيش واسعة أسفرت عن اعتقال عدد من الفدائيين الفلسطينيين أودعوا فى

السجون وتعرضوا للتعذيب .

أما السعودية فقد قام الملك فيصل بإطلاق فكرة عقد مؤتمر قمة إسلامى ، وقد أيده – على الفور – الملك حسين .

وظل عبد الناصر – بالرغم من ذلك – غير متهور فى الاندفاع نحو الحرب ، وأعلن أن مسلمى العصور الوسطى انتظروا لمدة ٧٠ عاماً قبل أن يحرزوا أول انتصار هام على الصليبيين ، وإنه إن كان لا يتخلى أبداً عن المشكلة الفلسطينية فإنه لن يشن الحرب الوقائية على إسرائيل إلا إذا بدأت فى الحصول على أسلحة ذرية .

وفى سوريا جاء اليسار إلى الحكم عقب مناورات من جانب اليمين والوسط للاحتفاظ بسيطرتها ، حيث تكاثرت المخالفات فى الخفاء ، واستغل الجميع مختلف أجهزة حزب البعث ، وأخيراً دبرت مجموعة صلاح جديد يوم ٢٣ فبراير ١٩٦٦ انقلاباً عسكريًّا أطاح بالحكومة السابقة من البعث ، وتولى يوسف زعين تشكيل وزارة تضم اثنين من الشيوعيين ، وتم وضع القادة البعثيين فى السجون السورية ، ثم شددت القبضة على المعارضين الذين نددوا بنظام الحكم الملحد والمناهض للعروبة والإسلام ، وتم اكتشاف مؤامرة عسكرية ، وسمح لخالد بكداش بالعودة إلى دمشق ، فضلا عن استئناف صدور صحيفة الحزب الشيوعى علناً ، أما منظمة فتح فقد احتضنها السوريون تماماً ، وهو ما اتخذته إسرائيل ذريعة للحرب ، ولجعل مدخل هذه الحرب هو سوريا .

وقد تمكن الزعماء الإسرائيليون من إيقاع الزعماء السوريين فى فخ تصريحاتهم ، ومن هذه التصريحات ما أعلنه الرئيس السورى الأتاسى فى أكتوبر ١٩٦٦ من « أننا سنحول المنطقة بأسرها إلى جحيم » واستتبع ذلك تطبيق سوريا

أساليب الضغط على إسرائيل ، ومنها إطلاق نيران مدافعها على العمال الزراعيين فى الكيبوتزيم الواقعة على الحدود ، وتشجيع عمليات الفدائيين الفلسطينيين .. حيث بلغت هذه العمليات فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٦٥ وعام ١٩٦٧ – ١١٣ عملية فدائية داخل إسرائيل ، وفى مصر كان عبد الناصر لايزال يرى أن بوسعه أن يمنح سوريا مساندة فعالة إذا ما تعرضت لضربة قوية ، وخلافاً لهذا اعتقد عبد الناصر أنه يستطيع السيطرة على المبادرات الخطرة من جانب سوريا ، بل يخفف أيضاً من حدتها .

غير أن سوريا استمرت فى تسخين الأوضاع ، وخاصة على الحدود ، حيث تكررت الأعمال الفدائية ، واتخذت إسرائيل ذلك ذريعة ، واستنجدت بمجلس الأمن ، وهنا وجه يوثانت سكرتير عام الأمم المتحدة نداء إلى الجانبين يدعوهما إلى التعقل والاعتدال ، لكن إسرائيل قامت بهجوم جوى عنيف على سوريا فى ٧ أبريل ١٩٦٧ ، وهنا صرخ السوريون « لن يعود الهدوء إلى مناطق الهدنة وأن اتفاقية الدفاع المشترك – مع مصر – لاتعنى إطلاق رصاصة على جبهة غزة إذا أطلقت رصاصة على جبهة طبرية ، وأن القيادة العربية الموحدة هى « المرحومة » حيث ليس لها أى عمل إيجابى .. »

أما السوفيت فإن رد الفعل لديهم لم ينعكس إلا فى إبلاغ الحكومتين السورية والمصرية ، أن الجيش الإسرائيلى سوف يهاجم سوريا فى اليوم السابع عشر من مايو .. »

وهنا جاء رد فعل مصر ، ففى خطاب إلى مؤتمر فلسطين فى ١٣ مايو ١٩٦٧ أعلن عبد الناصر « أن الأمة العربية تخوض مرحلة حاسمة من مراحل كفاحها ، وأن واجبنا أن نستعد للمعركة الفاصلة فى فلسطين وغير فلسطين » وذكر أيضاً أنه

كانت هناك خطة مبيتة من إسرائيل لغزو سوريا ، وقد تأكدت لدى عبد الناصر هذه النية من الاتحاد السوفيتي ، وهو ماذكره عبد الناصر فيا بعد حينا تحدث عن ظروف الحرب والأزمة .

وهكذا أخذت الحوادث منذ ذلك الوقت – منذ ١٣ مايو ١٩٦٧ حتى وقعت الحرب في ٥ يونيو ، أي في خلال ثلاثة أسابيع تقريباً – أخذت الحوادث تتوالى بسرعة ، فني ١٥ مايو نقلت وحدات من الجيش المصري إلى سيناء مروراً بشوارع القاهرة الرئيسية ، بعد أن وضعت مصر موضع التطبيق ، ابتداء من ذلك التاريخ ، كل الإجراءات التي تقتضيها حالة الاستعداد لتنفيذ اتفاقية الدفاع المشترك بينها وبين سوريا . فماذا كان رد الفعل السوفيتي تجاه هذه الأحداث المثيرة ؟ .. كعادته دائماً في استخدام أسلوب التسخين السياسي .. أبلغ الاتحاد السوفيتي الحكومتين السورية والمصرية بقرب موعد الهجوم الإسرائيلي .. وهو ما لعب دوراً مؤثراً في تطور مشكلة فلسطين وأيضاً قام السوفييت بإرسال مذكرة تحوي كلمات « شديدة اللهجة » إلى حكومة إسرائيل ، وأيضاً قابل « جدعون روفائيل » الممثل الجديد لإسرائيل في الأمم المتحدة نائب وزير خارجية الاتحاد السوفيتي « سيمونوف » في موسكو ، والذي قدم هو الآخر مذكرة مماثلة ، وفي نفس الوقت حذر السفير السوفيتي في دمشق من النتائج الخطيرة التي قد تقع على سوريا إذا ما سمح لمنظمة فتح في الاستمرار في هجماتها .

غير أن السوريين لم يلتفتوا إلى ذلك ، وذهبت كل التحذيرات السوفييتية – لسوريا – أدراج الرياح ، وازدادت الغارات السورية على الحدود في النصف الأول من شهر مايو .

وهنا بعث السوفييت برسالة عاجلة إلى سوريا ومصر يحذرون فيها البلدين من

أن الإسرائيليين يقومون بحشد قوات كبيرة لتركيزها على مقربة من حدود سوريا ، وأن هناك هجوماً وشيك الوقوع ، وتشير إحدى الدراسات إلى أن السوفيت استعانوا بعبد الناصر كى يتدخل ويهدئ من روع حكومة دمشق ، لكن عبد الناصر أعلن أنه قد تولى الدفاع عن سوريا ، وهكذا خرجت هذه اللعبة الخطيرة – طبقاً لهذه الدراسات – التى أثارها السوفيت من أيديهم ، عند ما أراد عبد الناصر أن يستغلها لمصلحته هو ، وتشير دراسة أخرى إلى أن إسرائيل وقتئذ لم تكن على استعداد لمهاجمة سوريا ، وتنحى بالائمة على الاتحاد السوفيتى ، وأنه كان أولى بموظفى السفارة السوفيتية فى تل أبيب – ولديهم الفرصة بالطبع – أن يروا بأعينهم وقتئذ أنه لم تكن هناك حشود إسرائيلية على الحدود مع سوريا . وأن التقارير المفزعة التى بعث بها السوفييت كان يجدر على العرب البحث عن كنهها ، إما بين العرب أنفسهم وإما بين العرب والسوفييت وإما فى داخل سوريا نفسها .

وعموماً فإن هذه الدراسات تفسر الموقف السوفييتى كالآتى : إن ما كان يأمل فيه السوفيت هو أن يحصلوا على مكاسب سياسية من وراء هذه الحيل ، ذلك لأن مصر لن تجد مناصاً من إرسال قواتها إلى سيناء بعد التحذير السوفييتى . خاصة أن عبد الناصر كان قد تعرض لهجمات متواصلة من جانب السوريين والفلسطينيين والأردنيين الذين اتهموه بالسلبية تجاه إسرائيل ، وقد أراد عبد الناصر بالتالى أن يثبت عزمه وتصميمه على الدفاع عن سوريا ، وهكذا – طبقاً لهذه التفسيرات – أشعل الاتحاد السوفييتى الشرارة التى كان يستهدف من وراء إطلاقها الظهور بمظهر الحليف الأمين للعالم العربى ، وهكذا أشعل السوفييت النار فى الاشرق الأوسط .

ثم أخذت الحوادث تتوالى بسرعة مثيرة منذ ١٥ مايو ١٩٦٧ ، ويوافق هذا اليوم ذكرى إنشاء الدولة اليهودية ، ويعتبر يوم العيد القومى لإسرائيل ، وقد أجرت إسرائيل استعراضاً عسكريًّا فى مدينة القدس ، بالرغم من عدم اعتراف الرأى العام العالمى أبدا بالقدس عاصمة لإسرائيل أو أن تحشد فيها قواتها .

ويبقى السؤال الذى يفرض نفسه هنا .. هل كانت هناك بالفعل حشود إسرائيلية على طول الحدود مع سوريا ؟ والإجابة عن هذا السؤال تحتوى على شقين بالنسبة للسوفييت ولعبد الناصر ، فقد نشرت الصحف السوفييتية بالفعل أنباء تقول :

« .. إن حشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية يقطع بأن إسرائيل تشكل مصدر التوتر فى الشرق الأوسط » ومن جهة أخرى فقد أكدت إذاعة موسكو هذا النبأ ، أما عبد الناصر فقد كان متشككاً حيال هذا الموضوع ، وطلب مزيداً من الإيضاحات فجاءته تقارير سوفييتية وسورية تؤكد وجود حشود إسرائيلية بالقرب من الحدود السورية ، ويبدو أيضاً أن التقارير السوفييتية قد عملت بصفة خاصة على إقناع الزعيم المصرى بهذا الخطر ، لاسيما أنه قد تردد أيضاً أن المخابرات السوفييتية قد حصلت على خطة إسرائيلية أولية ، وأنها قدمتها لعبد الناصر على أنها تمثل خطة هجوم حقيقية وشيكة .

وعموماً يمكن القول بقدر معقول من الثقة : إن عبد الناصر قد صدق الخطر الذى يهدد سوريا ، ويبدو أن السوفيت هم الذين شجعوا عبد الناصر على الإقدام على اتخاذ خطوة ملموسة للتضامن مع سوريا ..

ومن الواضح أن عبد الناصر كان يعتقد وقتئذ نفس الشىء ، إذ إن العرب قد تغامزوا ضد عبد الناصر ، ثم هاجموه صراحة أثناء الغارات الإسرائيلية

الانتقامية على قرية السموع فى الأردن ، والغارات الإسرائيلية الجوية على دمشق ، حتى إن الملك (حسين) بعث برسالة إلى الزعيم المصرى يقول فيها طبقا لما ذكره أحد المصادر :

« برغم أنك عبد الناصر فأنت لاتقوم بشن غارات على أيدى الفدائيين من الأراضى المصرية ، وأنت تعلم أن قوات الطوارئ تفصل حدودك عن الإسرائيليين ، وبجانب ذلك فإنك ترسل إلى رجالا من منظمة فتح ليقوموا بعمليات من حدود الأردن ، ومع ذلك لاتريد أن تساعدنى ، بل لاتريد أن تغلق مضيق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية » .

وسواء كانت هذه المصادر صحيحة أو غير صحيحة فى الحصول على مثل هذه الرسالة .. فإن السوريين والأردنيين لم يقتنعوا بالاستعراضات العسكرية المصرية فى شوارع القاهرة آنئذ ، وتكررت الاتهامات لعبد الناصر بأنه سعيد للغاية بوجود قوات الطوارئ الدولية التى تحول دون وقوع مواجهة مصرية إسرائيلية .

والنتيجة أن هذا الضغط قد ترك أثره لدى الزعيم المصرى الذى قرر أنه لايمكن أن يتراجع ، فالضغوط الداخلية والخارجية على السواء كانت شديدة عليه ، والإذاعات العربية تتهكم على خطواته التى اتخذها والتى لاتنفع ولاتضر ، والتى هى أشبه بالاستعراضات ، كما تقول إذاعة الأردن والسوريون - بدورهم - يلحون عليه والرأى العام فى مصر قد اندفع هو الآخر مؤيداً جلاء القوات الدولية .. أى قوات الطوارئ الدولية .

ومنذ ١٩ مايو أخذت مصر تسرع الخطى فى تحركات قواتها إلى سيناء ، وكان الاهتمام مركزاً وقتئذ على الوحدات المدرعة .

وأعلن الشقيرى أنه وضع قواته الفلسطينية فى غزة تحت أوامر القيادة المصرية ، وأن الملك حسين يجب أن يسقط عن العرش قبل التفكير فى حرب التحرير ضد إسرائيل .

وفى يوم ٢١ مايو حلت القوات المصرية فى شرم الشيخ محل قوات الطوارئ الدولية ، وكان على عبد الناصر أن يتخذ قراراً بشأن الملاحة الإسرائيلية ، لكنه كان لايزال متردداً فى إغلاق المضيق ، وأخبر المشير عبد الحكيم عامر بذلك ، غير أن صدى انتقادات الأردن كانت ماثلة أمام الزعيم المصرى ، حيث لزم الأردن الصمت إزاء ماحدث فى مصر بعد ١٥ مايو ١٩٦٧ مدعياً عدم وجود النية الأكيدة لدى مصر للقتال ، وأخذ راديو عمان يردد :

«إن المصريين يتكلمون أكثر مما يفعلون ، وإن السفن الإسرائيلية مازالت تمر فى مضايق تيران» .

وفى مساء ٢٢ مايو أبلغ عبد الناصر وزراءه ومستشاريه أنه عقد العزم على إعلان إغلاق مضايق تيران فى وجه السفن الإسرائيلية ، كما أوضح أن السفن غير الإسرائيلية الحاملة لمواد استراتيجية أو لبترول والمتجهة إلى إيلات ستمنع من المرور فى المضيق .

وكانت حرية الملاحة فى مضيق تيران هى الميزة الإيجابية الوحيدة التى خرجت بها إسرائيل من حملة سيناء ، واعتقد عبد الناصر أن هناك فرصاً كبيرة فى ألا تتحرك إسرائيل ، فمن ناحية كان السوفيت يحمونه .. ومن ناحية أخرى وقف الرأى العام العربى كله وراءه .

غير أن إسرائيل قد جسدت رد فعلها كمشكلة خطيرة للغاية تشكل باعثاً للحرب ، واستمرت إسرائيل فى حشد كل إمكاناتها ، وعلى الصعيد الداخلى

اضطر ليفى أشكول لإعادة تشكيل وزارته ليدخلها اثنان هما موشى ديان الذى تولى منصب وزير الدفاع ، ومناحم بيجين الذى تولى منصب وزير الدولة ، وبذلك أصبحت الوزارة تضم الأحزاب الإسرائيلية كافة وكان أهم تشجيع لإسرائيل من الولايات المتحدة ، مما طمأن إسرائيل على شن الحرب ، وبناء على ذلك عقد مجلس الوزراء الإسرائيلى الجديد اجتماعا يوم ٤ يونيو ١٩٦٧ حيث أعلن المجلس القرار بشن الحرب فى صباح اليوم التالى ، ولم تكد تمضى ٢٤ ساعة حتى دخلت إسرائيل الحرب .

الفصل الثانى

كارثة ١٩٦٧ وفشل السوفييت في إزالة آثارها

أخفق الساسة العرب فى أن يتعلموا من حربى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، وانعكس ذلك بالطبع على العسكريين العرب ، حيث أظهرت الدروس المستفادة من الحربين عدم تطابق مبادئ الحرب فى مجالات المحافظة على الغرض . ومبدأ الحشد وخفة الحركة . ومبدأ الأمن والاقتصاد فى القوة . . والأهم من ذلك كله أن العسكريين العرب لم يطبقوا مبدأ التعاون بين القوات العربية وبين بعضها بعضاً . فلم تكن هناك قيادة موحدة فضلاً عن عدم صفاء النية نحو الغرض المشترك . وفى عام ١٩٦٧ أيضاً كان هناك الافتقار إلى التعاون الذى ساد فى عامى ١٩٤٨ . ١٩٥٦ وحتى « مظاهرات » الوحدة قد حدثت فى الدقائق الأخيرة وبنفس الافتقار إلى المبادرة والروح الهجومية الحقيقية .

لقد كانت جميع الخطط العربية للمعركة عام ١٩٦٧ ، هذا إذا افترضنا أنه كانت لدى أى جيش عربى قناعة حقيقية باحتمال اشتباكه بحرب مع إسرائيل ، كانت هذه الخطوط تقوم على أساس افتراض الاشتباك بحرب دفاعية ، ترتكز على إيقاع الإسرائيليين فى شرك من أجهزة دفاعية فى حين تبقى قواته المدرعة احتياطاً فى الخطوط الخلفية . وكانت التحصينات التى أقامها الجيش السورى - مثلاً - تعطى شعوراً بالأمن للقوات المرتكزة فى هذه التحصينات . وتفقد القوات السورية أية رغبة فى الخروج من هذه المواقع المريحة نسبياً للقيام بعمليات فى أمكنة مكشوفة ، وهكذا فإنه عندما دفع السوريون سرايا قليلة إلى إسرائيل لم يكن هجومهم ذا فاعلية تذكر . . وأيضاً لم يمضوا فيه إلى النهاية .

وحاقت بالعرب فى خلال الأيام الستة من حرب ١٩٦٧ كارثة يظهر ثقلها من أرقام الخسائر التى أسفرت عنها . لقد ترك العرب بين يدى الإسرائيليين مساحات واسعة من الأرض هى : الضفة الغربية لنهر الأردن ، ومدينة القدس القديمة . ومنطقة غزة . وشبه جزيرة سيناء . وشريط عريض من الأرض على طول الحدود السورية . وتمكنت إسرائيل بذلك من مضاعفة مساحة الأرض التى تشغلها أربع مرات فى خلال أسبوع واحد . وكانت الخسائر فى الأرواح (حوالى ٣٠ ألفاً) فادحة إذا ما أخذ فى الاعتبار مقدار القوات التى استخدمت ، والمدة التى استغرقتها الحرب وهذه بياناتها : عشرة الاف من بين الخمسين ألف مقاتل يتكون منهم الفيلق العربى . وعشرون ألف قتيل على الجبهة المصرية لايدخل ضمنهم العدد الذى لاحصر له من الجنود الذين ماتوا عطشاً فى سيناء وهم يحاولون العودة إلى القناة بعد أن تفككت وحداتهم ، وفى مقابل هذه الأرقام المذهلة يندهش المرء لتواضع مقدار الخسائر التى لحقت

بالإسرائيليين فقد بلغ عدد قتلاهم ٦٧٦ – منهم أكثر من ٢٠٠ أثناء الهجوم على مدينة القدس عدا ٢٥٠٠ جريح[1] ،وكانت الحكومة الإسرائيلية قد قدرت أنه فى حالة وقوع حرب قد يصل عدد القتلى من المدنيين والعسكريين إلى أربعين ألف قتيل .

أما كميات المعدات التى حطمتها إسرائيل واستولت عليها فضخمة جداً وهذا بيانها : ٤٤١ طائرة ، وأكثر من ٧٠٠ دبابة ، منها ١٠٠ دبابة تم الاستيلاء عليها سليمة ، ٥٠٠ قطعة مدفعية وعشرة آلاف سيارة وغواصة واحدة . ووحدات بحرية أخرى . وقاعدة للصواريخ السوفييتية من النوع الذى يضرب من الأرض إلى الجو من طراز S.A.2 وجدت متروكة فى سيناء ، وقد قدر ثمن هذه المعدات فى مجموعها بعشرة مليارات من الفرنكات ، أما ثمن المعدات التى استولى عليها الإسرائيليون سليمة فيقدر بمليار من الفرنكات . وتبعاً للبيانات التى ذكرها المعهد البريطانى للدراسات الاستراتيجية . وهو من المعاهد ذات الاطلاع الدقيق بوجه عام – فقد بلغت الخسائر التى منى بها العرب الأرقام الآتية : ٤٣٠ طائرة ، ٨٠٠ دبابة منها خسائر مصر : ٣٤٠ طائرة ، ٦٠٠ دبابة ، ومنها خسائر الأردن ٢٠ طائرة ، ١٥٠ دبابة ، ومنها خسائر سوريا ٥٠ طائرة ، ٥٠ دبابة ، ومنها خسائر العراق : ٢٠ طائرة . أما الخسائر التى لحقت بإسرائيل فهى حسب تلك البيانات ٤٠ طائرة ، ١٠٠ دبابة .

على أن هذه الخسائر التى حاقت بالعرب فى المعدات العسكرية لم تكن تمثل

---

(١) تقدير عدد القتلى والجرحى من بين الإسرائيليين مستمدة من المصادر الإسرائيلية ولا ينتظر بالطبع أن تكون منصفة .

غير جزء يسير من الكارثة التى أصيب بها العرب وخاصة مصر . نتيجة للحرب بطريقة مباشرة من جراء إغلاق قناة السويس . والنظرة الواقعية إلى الموقف تؤدى بصاحبها إلى الخروج بنتيجة واحدة واضحة ، وهى أن الجانب العربى لم يحسن القتال فى تلك الحرب . فلا أحد ينكر أن التنسيق كان ضعيفاً بين الدول العربية المشتركة فى الحرب – إن لم يكن هناك تنسيق فعلى – كما لم تكن هناك خطة عمل موحدة بالرغم من الخطوات التى اتخذت قبل الحرب مباشرة ، ويقترن بهذا حقيقة أن الإسرائيليين كانوا يخططون لتلك الحرب منذ وقت طويل . وقد سأل الإخوان تشرشل – راندولف وونستون – وهما يعدان كتابهما « حرب الأيام الستة » – أحد القادة الإسرائيليين عن سبب نجاحهم . فأجاب الجنرال هود ، وهو من أعضاء القيادة الإسرائيلية العليا آنئذ : « إن ستة عشر عاماً من التخبط قد انصبت كلها فى (الثمانين دقيقة) التى بدأت بالحرب – لقد كنا نعيش مع الخطة ، وننام معها ، ونأكل معها . لقد أتقناها » .

ويعلق الأخوان تشرشل بإعجاب عن ذلك قائلين : « إن إسرائيل مثلها فى ذلك مثل راعى البقر فى برارى الغرب القديمة ، لم تنتظر عدوها حتى يهاجمها – لقد لمحت البريق فى عينى عبد الناصر فهاجمته » .

وفى مقابل تخطيط إسرائيل للحرب كان الموقف العربى الآخر على النقيض ، وهذا يرجع إلى التأكد أن الدبلوماسية التى قدمها الاتحاد السوفيتى جعلت العرب يستكينون إلى الاعتقاد بأن الأزمة ستمر كغيرها من الأزمات التى شهدها تاريخ المواجهة العربية الإسرائيلية ، هكذا تفاءل العرب إزاء الوعود السوفيتية وثبت أن التفاؤل العربى كان تفاؤلاً مميتاً .

ولقد لاحظ ذلك الاتجاه مراسل إحدى الصحف الهندية حيث بعث من

القاهرة قبل الحرب بيوم واحد يقول : « إن القاهرة لا تريد الحرب ، ومن المؤكد أنها غير مستعدة لها » ويؤيد هذا التقييم الواقعي لاتجاهات العرب الاستراتيجية فى جبهة القتال أن معظم الأسلحة والعتاد العربى على الجبهة العربية كان بهدف الدفاع فقط . من الواضح أن أى إنسان يعد لحرب هجومية لايثبت أسلحة فى أماكن لا تبرحها . وهو ما يظهر أن العرب لم يخططوا لحرب ١٩٦٧ ضد إسرائيل .

وهكذا كان الإسرائيليون أذكى من العرب . ومن ناحية أخرى فإن الكارثة أوضحت بدرجة أكثر أهمية بطلان ماكان يقوله أنصار إسرائيل عن ميول العرب العدوانية ، كذلك يمكن الاستدلال على أن دعاوى إسرائيل من وراء إغلاق خليج العقبة والتصريحات شبه الحربية للقادة العرب ، واستعدادات الدفاع المشترك بين الدول العربية ، كل تلك الدعاوى لم يكن لها شأن بهجوم إسرائيل الذى جرى تخطيطه بعناية منذ شهور . إن لم يكن منذ سنين . وكل ما أسمته إسرائيل أعمالاً استفزازية من جانب العرب إنما وقع قبيل الحرب بأقل من أسبوعين .

أما الذين تحيزوا لإسرائيل من المراقبين والذين بحثوا فيما يسمى بنجاح إسرائيل فى الحرب فإنهم يتجاهلون أحداث التاريخ الحديث والمعاصر ، فألمانيا استطاعت أثناء الحرب العالمية الثانية . وبنفس طريق الحرب الخاطفة أن تستولى على ما يزيد على مساحة أراضيها بتسعين ضعفاً . كما استطاعت اليابان بالطريقة نفسها أن تستولى على ما يزيد على مساحة أراضيها بـ ١٥٠ ضعفاً ، ولكن الأيام التالية أظهرت أن ذلك النجاح العدوانى لم يستطع البقاء طويلاً وهو ما أثبتته بالفعل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كذلك ينبغي ألا نتجاهل ان إسرائيل قد تلقت فى سبيل نجاحها عام ١٩٦٧ مساعدة نشطة من الولايات المتحدة الأمريكية ، فى حين اكتفى السوفيت بالتأييد الكلامى « لأصدقائهم » فى مصر وسوريا .

وبالرغم من ذلك فقد استبسل الجنود العرب . وكانت هناك بطولات خارقة من جانب عدد غير قليل من الضباط . . وضباط الصف والجنود فى جميع الأسلحة . . وضد تلك الظروف العسكرية . ولعل أوضح مثال على ذلك أيضاً أن أكثر من ١٥٠٠ جندى فلسطينى أسلموا أرواحهم دفاعاً عن القدس وحدها .

وقد ذكر الأخوان تشرشل فى كتابهما نقطة هامة أخرى حين قالا :

« وبطبيعة الحال كانت روسيا ومصر وإسرائيل يعلمون منذ البداية أن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدى إذا تعرضت إسرائيل للدمار » . وبهذا أمكن لإسرائيل أن تمضى قدماً فى تنفيذ خططها ، إذ كانت تعلم أنه مهما يحدث فإن واشنطن ستحميها دائماً .

ونصل الآن إلى جانب من جوانب كارثة ١٩٦٧ قد يكون أكثر الجوانب خلافاً وإثارة للجدل . إنه الجانب الخاص بمدى التأييد الغربى لإسرائيل فى تلك الكارثة التى حاقت بالجانب العربى ، ولقد قيل وكتب الكثير فى هذا الموضوع . ومن الثابت أن لهذا الموضوع وجهين : أحدهما يختص بالتواطؤ الحقيقى على العدوان ، والآخر يتعلق بالمساعدة التى نالتها إسرائيل بالوسائل السياسية والدبلوماسية . وكلا الوجهين متساويان فى الأهمية تقريباً من حروب هذا العصر .

وفيما يختص بالتواطؤ العسكرى الفعلى فإن اتهامات كثيرة قد وجهت ،

ولكنها فندت . . ومن المعروف لدى المؤرخين فى مثل تلك الأمور أنه يكاد يكون مستحيلاً إثبات أى شىء إلا بواسطة شاهد قوى شارك فى تلك الأحداث ، ومن هؤلاء الشهود الرئيس أنور السادات الذى أكد فى مذكراته من أن عدوان ١٩٦٧ كان مدبراً ضد مصر وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٦٥ ، حيث بدأت إسرائيل الإعداد لحرب ١٩٦٧ بالاتفاق مع جونسون الذى كان مستسلماً تماماً للمراكز الصهيونية .

وعندما نشرت بعض الكتب لمؤلفين مثل موشى ديان وأنتونى ناتنج تشير جميع الشواهد إلى أن إسرائيل لم تكن تجرؤ على المبادرة بالهجوم ، ولم تكن تستطيع تحقيق ذلك النجاح الذى حققته ، لو لم تحصل على مساعدة نشيطة من أصدقائها الغربيين وعلى الأخص أمريكا . فى الوقت الذى تقاعس فيه السوفييت تماماً عن مساعدة أصدقائهم العرب فى مصر وسوريا ، اللهم إلا الطلب السوفييتى بوقف إطلاق النار فى الحال - والذى لم يتم بالطبع - يوم ٧ يونيو ١٩٦٧ .

وفى أيام نشوة السعادة التى أعقبت الانتصارات العسكرية الأولى دعا الزعماء الإسرائيليون إلى عقد مفاوضات مباشرة مع الدول العربية دون المبادرة فى البداية إلى تحديد مطالبهم القصوى بالنسبة للاستيلاء على الأراضى أو التنازلات السياسية ، وتوقع الإسرائيليون قبولاً من جانب العرب على التفوق الإسرائيلى على حين جاءت حقيقة الواقع لتبين أن النصر الإسرائيلى كشف عن مواطن الضعف لدى الحكومات العربية ، وأدى بالتالى إلى تشجيع حركة المقاومة الفلسطينية التى كانت قد شهدت فى الفترة السابقة على الحرب عدة صراعات داخلية ، وهو مايقتضى منا وقفة للتفسير والتعليل : فمن الثابت أنه

كان هناك صراع المنظمات الفلسطينية المتطرفة مع بعض الدول العربية الراديكالية إلى جانب الدول المحافظة ، ثم الخلاف بين المقاومة نفسها بعد أن تعرضت منذ عام مضى لأزمة القيادة . وتشير إحدى الدراسات إلى أن أسلوب الشقيرى كان أوتوقراطياً ، وقد طلبت مكاتب المقاومة الفلسطينية فى بيروت ودمشق أن يكون لها نصيب فى السلطة . وكان منافساً الشقيرى هما شفيق الحوت (مدير مكتب بيروت) ، واللواء وجيه المدنى « رئيس أركان حرب الجيش الفلسطينى » .

وقد أدت الأزمة إلى قيام الشقيرى بحل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وتشكيل « مجلس الثورة » الذى سيقوم بالإعداد « لمعركة التحرير » وزادت حدة المعارضة للشقيرى ، وابتداء من منتصف فبراير ١٩٦٧ بدأت القواعد تطالب بقيادة جماعية ، ومن ثم تراجع الشقيرى وأعلن عن تشكيل لجنة تنفيذية جديدة ، لكن الانقسام استمر بين صفوف القيادات الفلسطينية مما اضطر الشقيرى إلى إصدار قرار عشية حرب ١٩٦٧ بنقل شفيق الحوت إلى مكتب نيودلهى ، لكن الحوت رفض وانتقد القرار علانية . مؤكداً أنه يرجع إلى رغبة الشقيرى فى إبعاد كل العناصر التى تطالب بالقيادة الجماعية . واستمرت هذه الأزمة بين القيادات الفلسطينية ، وسادت بينها الصراعات حتى استقال الشقيرى فى ديسمبر ١٩٦٧ ، ثم اقترنت الكارثة التى حلت بالعرب وبالشعب الفلسطينى بهجرة جديدة للسكان . فقد فر حوالى مائتى ألف من الفلسطينيين من الضفة الغربية وعبروا نهر الأردن إلى ضفته الشرقية ، كما غادر عشرات الآلاف من السوريين المنطقة التى احتلتها إسرائيل .

وفى تقرير قدمه أوثانت للأمم المتحدة قدر عدد الذين نزحوا بسبب الحرب (٣٢٣٠٠٠ نسمة) منهم ١١٥٠٠٠ كانوا من قبل العمليات الحربية فى وضع

اللاجئين فعلاً ، وهذه الأرقام تتفق تقريباً مع الأرقام المستقاة من مصادر أخرى ، والتى تقدر عدد الأشخاص الذين غادروا الضفة الغربية لنهر الأردن بما يقرب من ٢٦٠,٠٠٠ نسمة منهم ٢٠٠,٠٠٠ نزحوا فى الفترة من ٥ يونيو و٤ يوليه ، و ٦٠,٠٠٠ نزحوا من مواطنهم بعد تاريخ ٤ يوليو ١٩٦٧ ، ومن هذا العدد ١٠٠,٠٠٠ كانوا من قبل فى وضع اللاجئين.

أما من الأراضى السورية المحتلة فيقدر عدد الأشخاص الذين غادروها بما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ نسمة منهم ١٥,٠٠٠ نسمة كانوا من قبل لاجئين.

ويتساءل أحد الباحثين عن مغزى هذه الأعداد الضخمة من النازحين ، وكيف نسى العرب المآسى التى يعيش فيها لاجئو عام ١٩٤٨ الذين كابدوا الويلات فى المخيمات ، ولماذا لم تمنع حكومة الأردن وحكومة سوريا هذه الهجرة الكثيفة ، خاصة أن الأردن فقد فقدت بفعل الهزيمة نصف ما كان لديها من أرض زراعية فضلاً عن عجزها عن إطعام هذا السيل الجارف من المهاجرين ، وعموماً فإن الإجابة على التساؤلات السابقة تفيد أن الضرر الذى لحق بالعرب لايقتصر على ماسبق ، ولكن العرب فوق هذا قد ضحوا عامدين بواحدة من الوسائل التى تنفعهم . تلك هى ميزة التفوق فى العدد التى لدى السكان العرب فى المناطق المحتلة ، وهى ميزة كان من شأنها أن تصد أية أفكار إسرائيلية لضم تلك المناطق إلى أراضيها.

وعموماً يمكن القول إن عام ١٩٦٧ كان نقطة تحول حاسمة فى تاريخ المواجهة العربية الإسرائيلية ، حيث عجل الانتصار الضخم الذى حصلت عليه إسرائيل بحدوث مجموعة من التفاعلات لم يكن باستطاعة أى من المراقبين التنبؤ بها غداة الحرب ذاتها . فسرعان ما اتضح أن الحرب قد خلقت من المشاكل فى

المجتمع الإسرائيلي وخارجه أكثر مما حلت .

لقد جاءت الحرب والانتصار الإسرائيلي بكثير من التناقضات فوق التناقضات المتراكمة فى المجتمع الإسرائيلى ، فضلاً عن مظاهر جديدة فى تفككه ، وملامح هلامية لتطوره السياسى الذى سوف يشهد بعد سنوات قليلة – بحرب ١٩٧٣ – مزيداً من التفكك على المجتمع الإسرائيلى كله ، الذى لم يكن قط معداً لتلقى الصدمة : ولم يعبأ نفسياً كما عبئ فى حروب ١٩٤٨و١٩٥٦ و١٩٦٧ ، حيث كانت هذه الأخيرة – أى حرب ١٩٦٧ – مقدمة لتطورات سوف تحدث تكريساً لمزيد من التناقضات ومظاهر التفكك الاجتماعى ، مثل ارتفاع نسبة جنوح الشباب فى الطبقات الدنيا من المجتمع الإسرائيلى والهجرة المضادة – أى من إسرائيل إلى الخارج – وخاصة تلك التى ضمت بعض الكفاءات العلمية والتكنولوجية ، ثم موجات الإضرابات التى عمت مختلف قطاعات الاقتصاد الإسرائيلى ، والتمرد على الخدمة العسكرية ، وهو ما دعا الكاتب الإسرائيلى الذائع الصيت أورى أفنيرى . يبادر إلى القول :

« إن المؤسسة التى كانت بالغة القوة من قبل قد فقدت الصلة الحقيقية بالناس ، وخاصة بالجيل الشاب ، فإن عجزها عن حل المشاكل الحقيقية للبلاد وخاصة المشكلة العربية قد أصبح واضحاً حالياً ، وبذا فإن تدهور الصهيونية جعل المؤسسة الحاكمة فى طريق الانزواء » .

كذلك فقد نجح الإسرائيليون فيما فشل فيه العرب ، فالمنطق الدعائى الإسرائيلى استقطب مزيداً من تأييد الرأى العام الغربى عشية حرب ١٩٦٧ – وبعدها أيضاً – بأن العرب تساندهم قوة دولية كبرى هى الاتحاد السوفيتى ، وملأت الدعاية الإسرائيلية العالم ضجيجاً بالمساعدات السوفيتية للعرب وللشعب

الفلسطيني ، وهو ما أثبتت التطورات اللاحقة بعده الشديد عن الواقع .

وقد اجتمع مجلس الأمن في صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ في جلسة عاجلة طارئة بناء على دعوة من مندوب مصر ، قال فيها : إن إسرائيل قد ارتكبت عدواناً غادراً ومدبراً على مصر ، وهاجمت قطاع غزة وسيناء ومطارات القاهرة .

وتحدث الأمين العام للأمم المتحدة يوثانت ، ثم مندوب الهند ، اللذان أدانا العدوان الإسرائيلي وبرزت عدة اتجاهات خلال المشاورات التي كانت قد تمت خارج المجلس للوصول إلى مشروع قرار بخصوص الوضع في الشرق الأوسط .

وكان هناك اتجاه يرى أن على مجلس الأمن أن يصدر نداءً عاجلاً إلى الجانبين المتحاربين لإعلان وقف إطلاق النار فوراً ، وترك جميع القضايا الأخرى للبحث في وقت لاحق . وتزعمت هذا الاتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا . وكان هناك اتجاه آخر يرى أن على المجلس أن يطالب بشجب العدوان الإسرائيلي ، وأن يتضمن أي مشروع قرار لوقف النار طلباً بانسحاب الجانبين إلى المواقع التي كانا يحتلانها قبل اندلاع القتال . وقد تزعم الاتحاد السوفييتي هذا الاتجاه . وشن المندوب السوفيتي حملة عنيفة على إسرائيل متهماً إياها بارتكاب العدوان ، وبأنها تتحدى الأمم المتحدة وميثاقها .

وفي اجتماعه الحادي عشر خلال يونيو تلقى مجلس الأمن مشروع قرار سوفييتي ، طلب فيه السوفييت أن يشجب مجلس الأمن العدوان الإسرائيلي ، واحتلال إسرائيل المستمر لقسم من أراضي مصر والأردن وسوريا ، كما طلب مشروع القرار من مجلس الأمن أن يطلب سحب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة . وقد طلب المندوب السوفييتي أن يتم التصويت فوراً على مشروع القرار .

غير أن عملية التصويت أسفرت عن فشل المشروع .

وفى ١٣ يونيو ١٩٦٧ طلب الاتحاد السوفييتى عقد دورة طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، لتنظر فى العدوان الإسرائيلى على الدول العربية . وتصفية نتائج العدوان بعد أن تبين للاتحاد السوفييتى أن مجلس الأمن لن يخرج عن نطاق العمل ضمن إطار وقف إطلاق النار ، وأنه يتخذ قرار لسحب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى احتلتها بعد الخامس من يونيو كما كان مفروضاً فيه أن يفعل ، مما خلق سابقة خطيرة فى العلاقات الدولية ، ألا وهى تمكين المعتدى من الاحتفاظ بأراض احتلها بقوة السلاح . وقد عقدت الجمعية العامة دورة طارئة للنظر فى العدوان الإسرائيلى على الدول العربية بناء على دعوة وجهها أندريه جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفييتى .

وقد جاء فى دعوة الاتحاد السوفييتى أنه بالنظر لتحدى إسرائيل لقرارات مجلس الأمن لوقف إطلاق النار فإن إسرائيل استولت على المزيد من الأراضى التى تخص مصر والأردن وسوريا ، وجاء فى الدعوة أيضاً أنه فى رأى الاتحاد السوفييتى يجب عقد دورة للجمعية العامة للنظر فى الوضع الذى نشأ فى الشرق الأوسط ، وأن تتخذ الجمعية العامة قراراً يهدف إلى تصفية نتائج العدوان ، وانسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط الهدنة .

واشترك تسعة وستون وفداً فى اجتماعات ومناقشات الدورة الطارئة للجمعية العامة . ونظرت الجمعية فى سبعة مشاريع قرارات ومن خلال مشاريع القرارات هذه وكيفية التصويت عليها يتبين للمرء الاتجاهات التى سادت مناقشات الجمعية العامة ، وكانت المشكلة الرئيسية التى تواجه الجمعية هى : هل تتخذ الجمعية العامة قراراً بسحب القوات الإسرائيلية من الأراضى التى

احتلتها إلى المواقع التى كانت فيها قبل الخامس من يونيو دون قيد أو شرط ، أو تتخذ قراراً بحل المشاكل الإسرائيلية العربية ، ومن بينها مشكلة سحب القوات . وعموماً فقد فشلت الجمعية العامة فى اتخاذ قرار يدعو القوات الإسرائيلية إلى الانسحاب .

وهكذا فشل السوفييت فى مجلس الأمن أو فى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أن يحرزوا أى تقدم تجاه انسحاب إسرائيل ، ويذكرنا هذا بفشل السوفييت فى علاج القضية الفلسطينية عموماً . فمنذ عام ١٩٤٧ والسوفييت لا يسهمون إيجابياً فى إيجاد الحل ، بل إن الملاحظ أنهم ابتعدوا دائماً عن كل المحاولات التى بذلت من أجل إحلال السلام بين العرب وإسرائيل ، وقد انعكس ذلك على ابتعادهم عن كل اللجان والهيئات التى تخفف العبء عن الشعب الفلسطينى طوال فترة تشرده ، ومنها وكالة غوث اللاجئين التى لم يسهم السوفييت فيها بأى نصيب .

أما بين الدول العربية وإسرائيل فلم يشارك السوفييت فى لجان الهدنة عام ١٩٤٩ ، ولا فى لجنة التوفيق الدولية التى تكونت لكى تعمل على تنمية العلاقات الحسنة بين إسرائيل والعرب . وواضح أن السوفييت يسعون بالطبع إلى تحقيق مصالحهم التى تتنافى وحقوق الشعب الفلسطينى والأمة العربية .

وعموماً فقد فشل الاتحاد السوفييتى كدولة عظمى فى أن يحتل مكانته ، والمفروض أنها من حقه الطبيعى فى إزالة آثار العدوان الإسرائيلى على الدول العربية عام ١٩٦٧ ، فبعد أن كان يصر بأسلوب التسخين السياسى على انسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو نجد أنه تراجع فى المرحلة اللاحقة من المناقشات ، ووضع السوفييت أيديهم تماماً فى إناء من

الماء البارد ، وتركوا العرب وحدهم يغرقون فى الماء المغلى ، ويعانون من ذل الهزيمة .

ولعل من المستحسن أن تترك الوثائق هى التى تتحدث عن ذلك . فقد تكلم ألكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى قائلاً : إن مجرد تحقيق وقف إطلاق النار يشكل نجاحاً مؤكداً للقوى المحبة للسلام ، وفخراً كبيراً لمجلس الأمن الدولى حتى وإن أخفق فى القيام بالتزاماته كاملة بموجب الميثاق . وأضاف : إن النظر إلى قضية الشرق الأوسط يجب أن يكون ضمن إطار الوضع العالمى وليس كصدام محلى فقط .

ويقودنا الموقف السوفييتى بالتالى إلى إعطاء فكرة عن اتجاهات الولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الفترة كما أوضحها الرئيس الأمريكى الأسبق جونسون فى مؤتمر السياسة الخارجية فى واشنطن فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ قوله : « إن لإسرائيل حقاً أساسياً فى الحياة ولكن يجب فى الوقت نفسه ألا تسمح إسرائيل لنجاحها العسكرى بأن يعميها عن أن لجيرانها حقوقاً ومصالح وأضاف بأن الخطوة الأولى التى يجب اتخاذها لتخفيف أزمة الشرق الأوسط هى وضع حد لسباق التسلح فى المنطقة ، وبعد أن أيد الرئيس الأمريكى جونسون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وحق إسرائيل فى المرور بحرية فى المياه الدولية قال : « إن العودة إلى الوضع الذى كان سائداً قبل الخامس من يونيو لا يشكل علاجاً للسلام . إنما يشكل دافعاً جديداً لتجدد القتال » .

وعموماً فإن النشاطات الطنانة التى انفجرت فى دهاليز الأمم المتحدة كانت نتيجتها كالآتى عند التصويت على مشاريع القرارات المقدمة من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة :

(ا) بالنسبة لمشروع قرار الاتحاد السوفيتى فقد طرح رئيس الجمعية العامة المشروع على التصويت فقرة فقرة ولكنها سقطت جميعها لأنها لم تنل أكثرية الثلثين المطلوبة ، وهكذا اعتبر أن مشروع قرار الاتحاد السوفيتى قد فشل بأكمله .

(ب) بالنسبة لمشروع قرار الولايات المتحدة الأمريكية فقد رأى الوفد الأمريكى عند فشل المشروع السوفيتى ألا يطلب التصويت على مشروع قراره ، وهكذا اعتبر أن المشروع قد سحب والنتيجة أن إسرائيل حققت لنفسها نصراً دبلوماسياً هاماً حيث – من ناحية – استطاعت إبعاد المشاريع التى كانت تخشى اعتمادها ومن ناحية أخرى فإن أى مشروع كان لها فيه مصلحة قد نال عدداً أكبر من الأصوات .

وإن المرء ليعجب حقاً من مقارنة ذلك الموقف بما حدث من أمر مختلف تماماً على أثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، حينما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ٧٤ صوتاً ضد صوتين فقط بانسحاب القوات الإسرائيلية فوراً وبغير قيد أو شرط إلى ما وراء الحدود .

وعقب هذا الفشل الذى منيت به الأمم المتحدة فقد قررت أن تمنح نفسها مهلة للتفكير ، عادت إلى الانعقاد يوم ١٢ من يوليو ١٩٦٧ بعد الحوادث المتكررة التى وقعت على طول جبهة قناة السويس ، والتى كانت نتائجها دائماً فى غير صالح مصر والعرب . أما الموقف السوفيتى فقد طرأ التغيير عليه هو الآخر ، فعشية العدوان وخلاله كان موقفه ساخناً للغاية ، وعقب العدوان مر بمرحلة الاعتدال وهو ما يبدو واضحاً من حديث ألكسى كوسيجين فى مجلس الأمن ، وصل فى النهاية إلى حد التراجع عن موقفه ، حيث اتصل ممثلوه بممثلى الولايات المتحدة ، وأعد الجانبان معاً مشروع قرار يطالب بانسحاب القوات الإسرائيلية

إلى القواعد التي انطلقت منها مع نزول العرب في الوقت نفسه عن حالة الحرب . على أن هذا التعاون بين السوفييت والأمريكيين . والتي لم تشهد المنظمة الدولية أمثلة كثيرة له من قبل ، لم يؤد لسوء الحظ إلى النتيجة المرجوة منه ، إذ أدت المعارضة الصاخبة وغير الموضوعية من القادة العرب آنئذ كما أدت المعارضة الهادئة – رغم قوة تأثيرها – من جانب إسرائيل إلى التخلي عن المشروع المشترك .

وفي الفترة التالية سادت إسرائيل نشوة الانتصار الخاطف الذي أسفر عن اختطافها لمساحات واسعة من الأراضي العربية ، وسادت فيها الأمزجة التوسعية والموجات الشوفينية ، وانعكس ذلك على بيانات قادتها المتضمنة عدم تفكير إسرائيل في قبول أي من قرارات الأمم المتحدة . وقد بلغ الصلف الإسرائيلي قمته تجاه جهود الأمم المتحدة للمحافظة على مظهر القانون في المجتمع الدولي .

هذا الصلف الإسرائيلي تمثل في قول أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل آنئذ – إنه حتى لو قرر ١٢١ عضواً من الأعضاء الـ ١٢٢ في الأمم المتحدة أن تخلي إسرائيل القدس فإننا لن نفعل ، كما أكدت البيانات التالية لقادة إسرائيل أن إسرائيل لاتريد الاحتفاظ بالقدس فقط بل بجميع المناطق التي احتلتها أثناء حرب يونيو ، وبمعنى آخر فقد أصبح واضحاً أن إسرائيل لن ترضى بأقل من « رطلها من اللحم » – نعني بذلك الإشارة إلى حكاية رطل اللحم في رواية تاجر البندقية لشكسبير – المتمثل في جميع المناطق التي احتلتها في حرب ١٩٦٧ ومزيداً من الحقوق في قناة السويس وخليج العقبة مع نبذ الدول العربية لمطالب الشعب الفلسطيني الشقيق .

وحتى أصدقاء إسرائيل أنفسهم قد صدموا بعجرفتها ، وهو ما اضطر – على

سبيل المثال – المعلق الأمريكى المشهور جوزيف السوب إلى إعادة النظر فى سياسة الرعاية التى دأبت عليها الحكومة الأمريكية إزاء إسرائيل ، ولقد كتب « السوب » فى صحيفة « هيرالد تربيون » يقول : إن إسرائيل بانتقالها من موقف عدم المطالبة بأى أرض جديدة إلى موقف المطالبة بالقدس ، ثم المطالبة بتعديل ضئيل فى الحدود الأردنية ، ثم المطالبة بحدود آمنة مع الأردن ، إسرائيل بهذا تكون قد ذهبت بعيداً جداً وسريعاً جداً .

واستمر « السوب » يقول : إن مجرد اتفاق رسمى مع العرب على عدم العدوان والحصول على ضمانات بخصوص مسائل كالملاحة فى مضايق تيران وقناة السويس – لم يعد يرضى الإسرائيليين . . إن زعماء إسرائيل لا يستسيغون التفكير فى مشكلة احتواء إمبراطوريتهم الجديدة على مليون آخر من العرب ، بالإضافة إلى الثلاثمائة ألف الذين لديهم والذين يستطيعون طردهم .

وعلى الصعيد العربى فقد منى العرب بأخطر هزيمة حاقت بهم فى عام ١٩٦٧ ، وهى هزيمة أخطر بكثير مما حاق بالعرب عامى ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ حيث افتقد المواطن العربى الشعور الذاتى والقومى بعدم الأمن ، وأنه قد غدا مهدداً بنفس المصير الذى لقيه المواطن العربى الفلسطينى منذ نزل به الاحتلال الإسرائيلى عام ١٩٤٨ ، وتلازم مع هذا الشعور القومى نوع من الإحساس بعقدة الذنب تجاه قصوره فى الماضى عن مشاركة الشعب الفلسطينى . . ففلسطين كانت نقطة للبداية فحسب ثم جاء دور بقية الدول العربية ليلتهمها مخطط التوسع الإسرائيلى لقمة بعد لقمة وشبراً بعد شبر .

وبات واضحاً على الصعيد العربى أنه لابد من جولة تالية وساعدت على ذلك أيضاً رؤية سياسية نافذة لحدود المواجهة دوليًا وقوميًّا . وكان هذا بمثابة

مقدمة طبيعية وضرورية لحرب السادس من أكتوبر.

وكان واضحاً أيضاً أن الجولة الجديدة ستكون لها أبعاد جديدة تماماً ، وهى أن العرب لا يحاربون حرباً مشروعة – بمعيار خلع الاحتلال عن أرض الوطن فحسب – إنما العرب يحاربون فى نفس الوقت دفاعاً وتنفيذاً لمقررات تحظى بموافقة الرأى العام العالمى والشرعية الدولية ، كذلك فلقد كان واضحاً أن الولايات المتحدة تعانى مآزق خارجية وداخلية تاريخية « فشل مغامراتها العدوانية ضد شعب فيتنام – استمرار حرب التحرير فى كمبوديا – نمو التمرد الأوربى والغربى واليابانى على القيادة الأمريكية ، مع اتساع متزايد لفجوة الصراعات الاقتصادية فيما بينها – أزمات الطاقة والدولار والبطالة – الفضائح السياسية والاجتماعية التى حاصرت آنئذ جهاز الحكم الأمريكى ومؤسساته » الأمر الذى جعل الكثيرين يتنبئون بأن الولايات المتحدة لن تكون فى الوضع المريح الذى يتيح لها مرونة الحركة – وذلك بالقياس إلى وضعها فى حروب ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ .

كذلك بات واضحاً أيضاً أن العلاقات السوفيتية الأمريكية وما سادها من وفاق فى هذه الفترة – هذه العلاقات ستكون بمثابة محك اختبار تماماً مثلما كانت قبلها حرب شبه القارة الهندية والحركة المعقدة بين العملاقين من أجل المحافظة على جو الوفاق . وهو ما جعل مصر تشعر ببرود سياسى تجاه السوفييت ، انعكس على خروجهم من تشكيلات القوات المسلحة المصرية عام ١٩٧٢ ، وترحيل عائلات الخبراء حيث وضح لصانعى القرار السياسى فى مصر أن السوفيت لايودون التوسط فى مشكلة الشرق الأوسط .

هذه العوامل كلها لم تكن واضحة أمام إسرائيل ، حيث تصرفت القيادة

المصرية ممثلة فى الرئيس السادات تجاه إسرائيل مع مواقع ديناميكية ولم تعطها خطأً سياسياً واحداً ، وهو ما ساعد على « برجلة » القيادة السياسية الإسرائيلية التى استمرت فى نزعتها العدوانية ، وما تسبب عن ذلك من كشفها أمام الرأى العام العالمى . وهنا تجدر الإشارة بصفة خاصة إلى وقوع التغيير الملحوظ فى موقف فرنسا ومن ثم إلى حدوث انشقاق كبير فى السياسة الغربية تجاه الشرق الأوسط ، وهى السياسة التى كانت قبل ذلك الحين سياسة موحدة على أية حال .

ويجب التنويه هنا بمجهود الرئيس الفرنسى شارل ديجول فى عام ١٩٦٦ فقد حذر إسرائيل مراراً من محاولة الحصول على مكاسب نتيجة للعدوان قائلاً : « بالنسبة للحكومة الفرنسية فإنه واضح جداً أن الأمر الواقع لا يمكن أن يعتبر نهائياً سواء فيما يختص بالحدود أو بأوضاع المواطنين .

وهكذا طوى عام ١٩٦٧ أحداثه بمزيد من النزعات التوسعية داخل إسرائيل ، وفشلت الأمم المتحدة وخابت مساعيها تماماً فى إقناع إسرائيل بقبول أقل قدر ممكن من القواعد التى تحكم سلوك أعضاء المجتمع الدولى ، وكان ذلك دليلاً على عجز فى الأمم المتحدة قلما شوهد له مثيل من قبل .

أما السوفييت فلم يتبوءوا المكانة التى هى من حقهم ، وسمحوا لأنفسهم بالابتعاد عن حلبة الصراع ، وتركوا العرب وحدهم فى قاع المستنقع ، بعكس الأمريكيين الذين ظلوا يدعمون إسرائيل بقوة .

الفصل الثالث

الوضع القانونى للقدس ، وجهود الدبلوماسية المصرية لإنقاذ المدينة المقدسة

يعتبر الوضع القانونى لمدينة القدس وضعاً معقداً منذ انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين عام ١٩٤٨ ، فإيجاد النظام الدولى الخاص بالمدينة لم يحدث قطّ ، وترسخت كل من السيطرة الأردنية والإسرائيلية على قطاعى المدينة المقدسة ، وخاصة بعد أن شغلت الجمعية العامة للأمم المتحدة أثناء انعقادها فى دورة استثنائية لبحث القضية الفلسطينية فى أبريل ١٩٤٨ – شغلت عن إقرار مشروع نظام التدويل بمحاولة إقرار هدنة فى المدينة المقدسة ، عن طريق قناصل الدول أعضاء مجلس الأمن فيها .

وبالرغم من أن الأمم المتحدة قد أقرت فى عام ١٩٥٠ مبدأ التدويل فإن ذلك قد افتقر إلى التنفيذ ، حيث لم تتمكن الأمم المتحدة من التنفيذ وحدها . وليست هذه المرة الأولى فى مناقشة إيجاد حلول للأوضاع المعقدة لمدينة القدس ، حيث كانت قد سبقتها أيضاً جهود عديدة كان أبرزها – فيما يتعلق

بدور الأمم المتحدة – جهود وسيطها الكونت فولك برنادوت ، الذى كانت الجمعية العامة قد عهدت إليه بالعمل على إيجاد تسوية سلمية للموقف فى فلسطين بمقتضى قرار ١٤ مايو عام ١٩٤٨ ، وحماية الأماكن المقدسة والمبانى الدينية ، وأماكن العبادة فيها . وقد تلخصت حلول الكونت برنادوت الأولى فى شأن القدس فى مقترحاته بتاريخ ٢٧ من يونيو ١٩٤٨ على النحو الآتى :

« ضم مدينة القدس إلى الإقليم العربى ، مع منح الطائفة اليهودية حق الاستقلال بشئون البلدية ، ووضع تدابير خاصة لحماية الأماكن المقدسة » وتولى برنادوت شرح ذلك فى تقريره بتاريخ ٨ يوليو سنة ١٩٤٨ إلى مجلس الأمن بقوله : « إن مدينة القدس تقع فى وسط الإقليم العربى وإن أية محاولة لعزلها سياسياً أو غير ذلك عن الإقليم العربى المحيط بها تنطوى على صعاب جمة . . ولا يعنى إدخال القدس ضمن الإقليم العربى بحالة سيطرة العرب على اليهود أو غيرهم من الشعوب أصحاب المصالح غير العربية فى تلك المدينة » .

وقد أخطأت السياسة العربية – ومنذ ذلك الحين – أخطأت برفضها لأية مقترحات ، سواء كتلك التى أوردها برنادوت أو غيرها فيما يختص بالقضية الفلسطينية ، أو بوضع القدس ، وحتى المناداة بتدويل الأماكن المقدسة بعد هزيمة عام ١٩٤٨ بالطبع – لم يجد من العرب قبولاً ، وتمسك العرب بعروبة القدس .

ويزيد من تعقيد أوضاع مدينة القدس انفرادها دون سائر المدن الفلسطينية – بل مدن العالم – بأهميتها الروحية كمركز لتراث وذكريات المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء . . فهى التى رأت مولد المثل الأخلاقية السامية ، وجمعت آثار الديانات السماوية لبنى البشر حتى أصبحت على مر الأجيال

مقدسة بتراثها ، عريقة بتاريخها ، فريدة بما يرقد فى ترابها من عظام القديسين والأحبار والشهداء . وإذا كان للقدس هذه الأهمية لدى المسلمين والمسيحيين واليهود فهى بالنسبة لإسرائيل رمز لكيان الدولة اليهودية وعصر ملوك إسرائيل ، فداود أول من أنشأ الدولة وأجرى طقوس المعبد ، وسليمان أول من بنى الهيكل ودعم الدولة . ولكن اليهود لم يحتفظوا بوحدتهم القومية أو كيانهم السياسى بعد وفاة سليمان ، وانقسموا على أنفسهم إلى دويلتين نشب بينهما نزاع طويل وقتال مرير واجتاحت فلسطين كلها بعد ذلك موجات من الغزو استمرت حتى الفتح العربى لها . ودخل عمر بن الخطاب فى القرن السابع الميلادى مدينة القدس ، ومنذ ذلك الحين دخلت القدس – مثل سائر مدن فلسطين – فى نطاق الدولة العربية ، والخلافة الإسلامية ، وانتقلت تبعية المدينة المقدسة فى عهد العثمانيين من ولاية لأخرى حتى سنة ١٩١٧ ، واستمر الشعب العربى فى فلسطين يتكلم لغته ويحتفظ بميزاته القومية . . غير أن الإنجليز استولوا على القدس عام ١٩١٧ بعد أربعمائة عام من الحكم العثمانى ، ودخل معهم اليهود من جديد داعين إلى إثبات تاريخ احتجب احتجاباً تاماً – تقريباً – منذ ألوف السنين .

هكذا يرى العرب أنه لم يحدث فى تاريخ القدس مايشكك فى عروبتها قبل صدور وعد بلفور عام ١٩١٧ ، وصدور توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية مع تدويل منطقة القدس .

فماذا عن العلاقة بين المسلمين والمسيحيين وارتباط كل منهم العميق بالمدينة المقدسة ؟ .

أثبتت أحداث التاريخ مدى عمق موقف المسلمين من المدينة وما يكونه من

احترام للأديان الثلاثة ، ولهذا فكثيراً ما عهد إليهم المسيحيون بالحفاظ على آثارهم فى المدينة المقدسة . وفى مقدمتها كنيسة القيامة ، فمنذ عهد صلاح الدين الأيوبى ومفاتيح الكنيسة يعهد بها إلى عائلتين مسلمتين هما نسيبه وجوده . كما تبرز أهمية القدس لدى المسلمين فى كونها تشكل مدينة من أقدس مدنهم .

ويطرح حائط المبكى مشكلة ذكريات الحى اليهودى التقليدى داخل المدينة القديمة . واتضحت شدة التعلق اليهودى على نحو مثير للغاية فى الأيام التى أعقبت حرب ١٩٦٧ وأعلنت إسرائيل أنها غير مستعدة على الإطلاق للتخلى عن السيطرة التى كسبتها على المدينة المقدسة ، والظروف التاريخية التى أحاطت بالأماكن المقدسة أثارت صدام المشاعر ، فالحرم الشريف يقوم فى المكان الذى يعتبر تقليدياً موقع هيكل سليمان ، حيث يعتقد أن حائط المبكى هو ما تبقى من الهيكل المذكور والحائط نفسه (يسميه اليهود بالحائط الغربى) موجود فى مكان يجله المسلمون أيضاً ، وكان طيلة قرون عديدة يؤلف جزءاً من أملاك وقف خيرى للمسلمين وحدهم الحق العينى فيه ، حيث اشتمل هذا الوقف على البيوت المحيطة به فى حى المغاربة والقيمون على الحائط من المسلمين درجوا على السماح لليهود بالمجىء للصلاة ، ولكن السكان اليهود المتزايدين بسرعة فى التاريخ المعاصر والحاضرين للعبادة الجماعية المنظمة عند الحائط – جعلت المسلمين يقاومون جزئياً حتى لا تتعرض للخطر قداسة هذا الحرم . وطيلة سنوات الإمبراطورية العثمانية (٤٠٠ عاماً تقريباً) وإبان عهد الانتداب البريطانى على فلسطين (١٩٢٢ – ١٩٤٨) لم يحق لليهود حتى جلب المقاعد للجلوس عليها أو نفخ البوق ، وخلال الفترة الممتدة من عام ٤٨ إلى ١٩٦٧ ، لم يتمكن اليهود من زيارة الحائط على الإطلاق ، والذين سكنوا منهم الحى فى المدينة القديمة

جرى ترحيلهم عبر خط الهدنة إلى إسرائيل ، ومع أن اتفاقية الهدنة مع الأردن عام ١٩٤٩ نصت على حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة من جانب الإسرائيليين فإن الأردنيين لم يوفوا بأحكام هذا الالتزام . والإسرائيليون خلال اجتياحهم للأراضى العربية عام ١٩٦٧ وضعوا نصب أعينهم القدس العربية ، حتى إن الحاخام الأكبر للجيش الإسرائيلى الجنرال جورين نقل عنه قوله للجنرال ناركيس الذى قاد العمليات فى الأراضى الأردنية[١] ، قائلاً (أى الحاخام) : «إن رجالك يصنعون التاريخ ، وما يجرى فى سيناء هو لا شىء بالنسبة لهذا الأمر» . وقد فهم ناركيس الموضوع فنصح جورين بتهيئة بوقه المكون من قرن الحمل – الشوفار – Shofar وحينما وصلت القوات الإسرائيلية إلى حائط المبكى (البراق) تجمع هناك نفر من الزعماء الإسرائيليين وترأس الصلوات الحاخام جورين ، ثم تدفق الإسرائيليون على المدينة القديمة بالآلاف للتسوق والتفرج على الأماكن المقدسة ، وزيارة الحائط ، وبقايا الحى اليهودى القديم ، بالإضافة إلى إقامة الاتصالات مع السكان «المعادين» وافتتح القطاع اليهودى أمام العرب .

وبالرغم من أن معظم الإسرائيليين لم يشاهدوا الحائط أو المدينة القديمة قط ، كما أن كثيرين منهم غير متدينين – بالرغم من ذلك فقد استحوذت على عقولهم عبارات توارتية من طراز «إن نسيتك يا أورشليم تنسى يمينى ، وبيت كنيست» أى أصبح معبداً ، ونذكر اليهود أن ذلك المكان إنما كانوا يذهبون إليه فقط بناء على منة سلطة أجنبية ، وكان ذلك رمزاً متبقياً على تزعزع الشتات

(١) تشكل الضفة الغربية جزءاً من الأراضى الأردنية بعد أن ضمها الملك عبد الله عام ١٩٤٨ إلى إمارة شرق الأردن وأسماها كلها بالمملكة الأردنية الهاشمية .

وتعرضه للخطر ، وما جعل هذه الرمزية ذات معنى فى يونيو ١٩٦٧ هو الناحية النفسية للأزمة ، فضلاً عن ذكريات المآسى فى التاريخ اليهودى . كذلك فإن مراسم الاحتفالات عند حائط المبكى والتخلص العاجل من حى المغاربة وضم القدس العربية — هذه الأمور كلها تبدو أنها تمثل فى عقول الإسرائيليين ليس مجرد التعبير عن شعور دينى فحسب بل مثلت كذلك إعلاناً ثانياً من الاستقلال السياسى والعاطفى ، يضاهى إعلان قيام الدولة الإسرائيلية فى مايو ١٩٤٨ والرأى العام الإسرائيلى ، وبصورة جامعة تقريباً — ضرب بالتعقل عرض الحائط ، حيث اعتبر ضم الجزء العربى من المدينة عملاً لا يقبل التفاوض ، وبصرف النظر عن السكان فى القدس ، ومتطلبات القانون الدولى ، فضلاً عن صعوبات إقناع العرب بعقد الصلح — بصرف النظر عن ذلك فإن الحكومة الإسرائيلية هى الأخرى قد سارت فى مقدمة الرأى العام الإسرائيلى بهذا الخصوص ، وأحاطت فكرة إعادة التوحيد بهالة من الدعاية ، وكذلك مسألة الاتصال الودى بين العرب واليهود على شاكلة أبناء العمومة الذين التقوا بعد طول ضياع ، وقامت السلطات الإسرائيلية بتهويد المدينة برمتها . . الاقتصاد والقضاء والخدمات الاجتماعية والتعليم والأنظمة التجارية والبنوك والمجالس البلدية ، وبذل الإسرائيليون جهداً لتغليف صنيعة عملهم بعبارات فنية تختلف عن عبارات الضم ، غير أن النتيجة العملية لم تتبدل فقد تحاشوا استخدام ألفاظ من طراز الضم والامتداد الإقليمى والسيادة ، وتحدثوا بدلاً من ذلك عن إعادة توحيد المدينة ، وتوسيع نطاق الصلاحيات الإدارية لمحافظ المدينة الإسرائيلى تيدى كوليك . أصبحت القدس الشرقية — كما يسمونها الآن — تؤلف جزءاً متكاملاً من مدينة إسرائيلية موحدة . . أو بالأحرى لم يضع الإسرائيليون أى

وقت فى دمج القدس العربية كأمر واقع ، حتى تجعل هذا الأمر بمنأى عن المباحثات الدولية والضغوط الدبلوماسية المتزايدة ، وتجنب الوقوع فى موقف انتهاك إسرائيل الصريح والمباشر للقانون الدولى .

وأثر هذا الضم تأثيراً سيئاً على السكان الأصليين فى القدس ، وانعكس ذلك على الصعوبات الاقتصادية التى عانى منها عرب القدس ، مثل إغلاق البنوك العربية ، وقطع المبادلات مع الضفة الشرقية الأردنية والدول العربية الأخرى ، والأسعار المرتفعة التى تسود إسرائيل ، والضرائب المرتفعة أيضاً ، وضياع مجالات العمل أمام أصحاب المهن . ولم يتساهل الإسرائيليون قط فى وجود زعامة سياسية للعرب منظمة وقائمة بذاتها . فحل المجلس البلدى ، وسرح المحافظ العربى من منصبه ، وأدى ذلك إلى رفض أعضاء المجلس أن يشغلوا المقاعد التى عرضها الإسرائيليون عليهم فى المجلس الجديد الموحد – كل هذا ترك عرب القدس دون أية بنية سياسية معترف بها ، وهو ما جعل فئة من الأعيان تضم محافظ – أمين – القدس السابق روحى الخطيب ورئيس محكمة الاستئناف الشرعية عبد الحميد السائح يشكلان هيئة تتحدث باسم عرب القدس ، واحتجت الهيئة المذكورة بشدة على إجراءات الضم الإسرائيلية ، غير أن السلطات الإسرائيلية عمدت إلى تحميل روحى الخطيب والشيخ عبد الحميد السائح وغيرهما ، وعومل الآخرون بصورة عنيفة من جانب الإسرائيليين .

كذلك عمد الاسرائيليون إلى حصر إجراءات الأمن فى القطاع العربى فقط من المدينة لقمع مسيرات الاحتجاج والإضرابات والصدامات بين المواطنين العرب والإسرائيليين . ولم يهتم الإسرائيليون بفرض سيطرتهم الكاملة على عرب القدس فحسب ، بل لقد بذلوا جهداً – لأسباب مختلفة بهدف استبعاد أى

دور – تدعمه الأمم المتحدة وهيئة الرقابة التابعة لها . حقيقة لقد قوبلت خطوات الحكومة الإسرائيلية فى الضم والتهويد باستنكار الرأى العام العالمى ، وهو ما أثار نقاشاً هاماً فى الأمم المتحدة التى أصدرت قرارها بإجماع يكاد يكون كاملاً – ٩٩ صوتاً للاشىء وامتناع عشرين صوتاً عن التصويت باعتبار جميع إجراءات إسرائيل باطلة ، وطالبتها بإلغائها ، والعدول فوراً عن اتخاذ أى عمل من شأنه تغيير الوضع القانونى للقدس من جانب واحد . . لكن إسرائيل أصمت أذنيها تماماً عن صوت الضمير العالمى ، وأعلنت صراحة أنها لن تصغى إلى مثل هذه القرارات ، وحتى لو صوت ١٢١ عضواً من الأعضاء على انسحاب إسرائيل إلى خطوط ما قبل الحرب فإن إسرائيل سترفض .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة هى على الدوام الحليف لإسرائيل : فإنها قد امتنعت عن التصويت على جميع القرارات الخاصة بالقدس ، والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن منذ عام ١٩٦٧ ، كما أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية معارضتها للإجراءات الإسرائيلية الخاصة بضم القدس ، واعتبرت ما أقدمت عليه إسرائيل بمثابة خطوة إدارية متسرعة وكما أعلنت أنها لن تعترف أبداً بمثل هذه الإجراءات من طرف واحد ، والمتخذة من جانب أية دولة فى المنطقة ، باعتبار أنها إجراءات تتحكم بالوضع الدولى للقدس .

ثم جاء تتويج الجهود المصرية للسلام باتفاق كامب ديفيد لتعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وتحدد الخطوات الأولية لاستعادة هذه الحقوق بالوسائل السلمية–وبرغم أن موضوع القدس كان أكثر تعقيداً حتى إن أطراف الاتفاق قررت تسجيل آراء ومفهوم كل طرف فيما يتعلق بقضية القدس فى عدد من الرسائل المكملة المتبادلة بين الرؤساء السادات وكارتر وبيجين–فقد تمسك

بيجين بأن القدس ستظل عاصمة لإسرائيل ، فى حين أصر السادات على أن القدس عربية ، وهى جزء من الضفة الغربية ، ثم جاءت رسالة كارتر لتحدد موقف الولايات المتحدة المطابق تماماً للموقف العربى الذى حدده السادات . غير أن إقناع إسرائيل بمثل ذلك يتطلب بدون شك شيئاً من النصيحة الأمريكية القوية من ذلك النوع الذى استخدمه الرئيس إيزنهاور مع رئيس وزراء إسرائيل بن جوريون فى الأيام التى تلت هجوم السويس عام ١٩٥٦ .

إن الطلب العربى بالعودة إلى حدود ماقبل ١٩٦٧ — وخاصة بالنسبة للقدس ، وهو طلب له مايبرره ، ذلك أن الترتيبات التى كانت قائمة قبل ١٩٦٧ انطوت على معنى أفضل بكثير على صعيد الحقوق السياسية لجميع الأطراف المعنية مما فرضته إسرائيل بعد ذلك . غير أن تقسيم المدينة وقيام الحواجز الفاصلة والأسلاك الشائكة بين قسمى المدينة هو أمر يسىء إلى المشاعر من الناحية الأخلاقية ، بل إنه يمثل على نحو ما اقترح الملك سليمان بشق الطفل إلى قسمين ، وإذا كانت بعض مشكلات ما قبل ١٩٦٧ تستدعى التصحيح دون ريب ، ومنها تعذر وصول اليهود إلى حائط المبكى ، فإن ما فعلته إسرائيل يفوق ذلك بكثير ، ومن ناحية الرأى العام المسيحى العالمى — وهو عامل فى غاية الأهمية — فإنه لم يشعر قط بالاطمئنان للطريقة التى عوملت بها الأماكن المقدسة المسيحية من جانب إسرائيل ، ولذا بات الوجود الدولى هو الوسادة الناعمة لتلطيف العلاقة ، فوجود الأمم المتحدة على شكل هيئة للرقابة الدولية للهدنة قبل عام ١٩٦٧ برغم تواضعه — كان مصدراً لطاقة نافعة دون ريب . لقد ظهرت فى السنوات العشر الماضية مشروعات تدعو إلى خلق رقعة دولية محدودة وسط المدينة ، غير أن هذه المشروعات المقترحة تعيد إلى الذهن مشروعاً تقدمت به إلى

الأمم المتحدة لجنة التوفيق الدولية عام ١٩٤٩ ووضعته الأمم المتحدة على الرف في حينه ، ودون التصويت عليه ، وكانت اللجنة المذكورة قد أوصت بالإبقاء على القدس مقسمة بين سلطة إسرائيلية وأخرى أردنية مع وجود مبعوث للأمم المتحدة ، بمساعدة مجلس استشارى يتألف بالتساوى من العرب واليهود ، وتجريد المدينة من السلاح . وضمان الحماية وحرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع الديانات .

غير أنه لكى يتحقق السلام فى أرض السلام ومهد رسول السلام تحتاج أولاً إلى اتفاق العرب فيما بينهم ليس بمجرد الكلمات ولكن بحد أدنى من المواقف العربية الموحدة على غرار ماحدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وهى رسالة ومسئولية مصر وقدرها - من أجل إعادة الحقوق إلى أولئك الذين حرموا منها وهم هنا عرب فلسطين .

وعموماً فإن مصر وهى تمضى قدماً وبخطوات راسخة من أجل تحقيق سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الأوسط قد أصرت على الربط بين معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، وبين قضية الضفة الغربية ، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وناضلت مصر من أجل تأكيد عروبة القدس .

وقضية القدس تمثل إحدى المشكلات الرئيسية المتفرعة من القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، والحكام العرب لايزالون فريسة للمناورات والمتاجرات والمزايدات بقضية القرن العشرين بالرغم من المتغيرات الدولية الواضحة وضوح الشمس - ومن نافلة القول أن الولايات المتحدة - التى خرجت من الحرب العالمية الثانية أقوى وأغنى دولة عرفها التاريخ المعاصر - تسهم مساهمة فعالة وإيجابية فى إقامة أسس سلام بين إسرائيل وجاراتها بالالتزام

بجميع بنود ومبادئ قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وفيما يتعلق بالقدس تؤكد الولايات المتحدة – أن موقفها من المدينة المقدسة لم يتغير ، وهو المحافظة على وحدتها غير مقسمة وحرية المرور للأماكن المقدسة ، هذا في الوقت الذي يستدرج فيه قادة عرب لمزيد من التورط والانقسام والتفرقة العربية . تماماً كما كانت عليه الحال في الخمسينات ، وما أدى إليه ذلك من أوضاع سيئة حلت بالمدينة المقدسة منذ عام ١٩٤٨ والفترة السابقة .

فهل سيأخذ الحكام العرب عبرة من أحداث عام ١٩٤٨ وخاصة بالنسبة للقدس ؟ لنبدأ في عرض هذه الصفحات المطوية من أحداث القدس والتي تغيب عن أذهان قطاعات واسعة من الرأي العام العربي .

فلقد أفاد اليهود من الحرب العالمية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ ، وبالأخص عندما كسبوا تأييد وعطف الرأي العام الغربي للسماح لهم بالهجرة إلى فلسطين . وارتبطت الولايات المتحدة بالمشكلة الفلسطينية ، وأصبحت الثور الذي يجر العربة بدلاً من الحصان البريطاني الذي أخذ في الضعف والإنهاك . وفي عام ١٩٤٦ أنس اليهود القوة في أنفسهم وأخذوا يشكلون لجاناً في كل من جنوب أفريقيا ، وكندا ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، للعمل على إنقاذ قدس الأقداس من الاحتلال العربي ، وإعادة بناء هيكل سليمان . وكلفوا بذلك عدداً من أشهر المهندسين لوضع التصميمات ، لكن عرب فلسطين بذلوا من الكفاح ماجعل اليهود يتوقفون عن هذه الأعمال ، ثم ظهرت فكرة تدويل القدس مع مشروع قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، وقد أعلن اليهود موافقتهم آنئذ على المشروع برمته متظاهرين بقبوله معولين – بالطبع – على رفض العرب ، وبالفعل نشب القتال بين الطرفين المتنازعين ، ولم يتوقع كل من العرب

واليهود أن يكتوى القدس بنيران الحرب بعكس مافعل الأتراك عندما انسحبوا من القدس عام ١٩١٧ وسلموها للإنجليز حتى يجنبوها ويلات الحرب ، وقد استأثرت القدس باهتمام اليهود الذين عقدوا العزم على التمسك بالمدينة المقدسة .

ولما قامت الحرب بين العرب واليهود فى عام ١٩٤٨ على أثر انسحاب بريطانيا حاول مجلس الأمن إلغاء قرار التقسيم وإعادة فلسطين واحدة تحت إدارة مجلس وصاية ، وهنا أسرع اليهود بقبول التقسيم مقابل الاعتراف بالدولة اليهودية ، وقد تسابقت دول العالم بالاعتراف بإسرائيل . . لكنّ الإسرائيليين أعلنوا بعد ذلك أنهم لن يتخلوا عن القدس سواء أعطيت للعرب أو اعتبرت دولية . وللحقيقة والتاريخ فقد رفض الملك عبد الله تدويل القدس ، بل طلب من جيشه المتمركز فيها أن يقاتل بإيمان وعقيدة فى سبيل عروبة القدس . وصد المناضلون العرب وجنود الجيش الأردنى الهجوم .

ويذكر عبد الله التل فى كتابه كارثة فلسطين أن المناضلين العرب وجنود الجيش الأردنى قد أسروا فى أواخر مايو ١٩٤٨ عدداً كبيراً من اليهود من حارة اليهود بالقدس ، وسلموهم بالحسنى إلى الصليب الأحمر وسيقوا إلى عمان ، وكان عددهم ٣٥٠ أسيراً ، ظلوا فيها حتى جرى تبادل الأسرى ، واعتبر الصليب الأحمر مدينة القدس القديمة وكأنها مستشفى نتيجة لمن جرح فيها من العرب المدنيين بعد الأحداث الدامية التى تعرضت لها القرى العربية من قبل المنظمات العسكرية اليهودية ، مما أدى إلى تسرب الفزع إلى قلوب الفلسطينيين ، وحملهم على طلب النجاة بأنفسهم ، تاركين متاع الحياة خلفهم .

ومن هنا نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين التى اتسمت بأنها مشكلة شعب حرم من وطنه ومن حق تقرير مصيره .

وفى مشروعه الأول فى نهاية يونيو ١٩٤٨ اقترح الوسيط الدولى الكونت فولك برنادوت وضع مدينة القدس كلها فى المنطقة العربية مع منح اليهود المقيمين فيها حقوقهم فى الحكم المحلى ، باعتبار أن المدينة المقدسة محاطة من جميع الجهات بمناطق عربية .

وعموماً فقد ساد مبدأ الأمر الواقع فى مدينة القدس ، حيث استولى الملك عبد الله على المدينة القديمة ، ووقف عاجزاً أمام القدس الجديدة ، حيث كان الإسرائيليون يتركزون فيها ، ومنذ ذلك الوقت استقل كل فريق بإدارة المنطقة التى وصلت فى حوزته ، وفصلت أحياء المدينة العربية عن اليهودية بالأسلاك الشائكة . وقد استاء الإسرائيليون فى بداية الأمر لضم القسم العربى من المدينة المقدسة إلى الأردن ، وكان الإسرائيليون يقبلون على ذلك – آنئذ – إقامة دولة عربية صغيرة مجاورة متحدة مع إسرائيل ، وبذا لاتكون لها صفة إسلامية واضحة كدولة الأردن ، وأن مصلحة المسيحيين – طبقاً للمفهوم الإسرائيلى – ألا ينفرد أتباع دين واحد سواء كانوا مسلمين أو يهوداً بإدارة الأماكن المقدسة ، وكانت الطوائف الدينية الغربية من أكثر الفئات تحمساً لفكرة التدويل ، ونظرت إليه على أنه وسيلة لتوسيع نفوذ الكنيسة الكاثوليكية ، لأن الأرثوذكس كانوا لايزالون يتمتعون بمركز متفوق ، أما الاتحاد السوفييتى – فبرغم تجاهله للأديان كلها – فلم ير بأساً من تشجيع الأرثوذكس فى مثل هذه الحالة ، لأنه يمكن أن يرث العلاقات التقليدية التى كانت تربط فى الماضى بين روسيا وبين الكنيسة الأرثوذكسية .

وجزء قليل للغاية من الرأى العام العربى هم الذين يعرفون أن العرب وافقوا بالفعل آنئذ على مبدأ تدويل القدس . وأيًّا كانت الدوافع العربية – سواء فى

اكتشافها وجه السياسة الإسرائيلية الرامية إلى ضم القدس الجديدة ، أو في إحراج الأردن الذى لم يكن قد انضم بعد إلى الأمم المتحدة – فإن الملك عبد الله اتخذ بالفعل الإجراءات الرامية إلى ضم القدس القديمة بالتدريج متمشياً في ذلك مع نفس الخطوات التى اتبعت لضم الضفة الغربية .

وقد كلفت لجنة الأمم المتحدة بوضع دستور لمنطقة القدس ، تنص في مقدمته على سلامتها كوحدة مستقلة ، وتجريدها من السلاح . وتقوم الأمم المتحدة بتعيين الحاكم لمدة ٣ سنوات من غير العرب واليهود . ويكون مسئولاً أمام مجلس الوصايا ويتولى السلطة التشريعية فى المنطقة الدولية مجلس من أربعين عضواً – ١٨ منهم ينتخبهم العرب ، ١٨ من اليهود . ٤ من الطوائف الأخرى سكان المدينة ، وللمدينة نظام قضائى مستقل ، واقتصاديا تتبع القدس الاتحاد الذى كان من المفروض إقامته من الدولتين العربية واليهودية ، طبقاً لما جاء بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين . غير أن نظام التدويل هذا قد اختلف مع قرار لجنة التوفيق الدولية الذى وافقت عليه أيضاً الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٤٩ .

فالقرار الأول يجعل من المدينة وحدة سياسية منفصلة ذات جنسية خاصة . أما القرار الثانى فيدعو إلى إقامة أجهزة دولية مع الاعتراف بوجود جنسيتين : أردنية وإسرائيلية للسكان . وترك نوع من الاستقلال المحلى لكل منهما مراعاة لوجود الأجهزة الدولية .

كذلك نلاحظ أن إسرائيل قد استولت بسبب حرب ١٩٤٨ على الجزء الغربى والأكبر حجماً من مدينة القدس . واستولت الأردن على الجزء الشرقى والأصغر حجماً . ولكنه يحوى الأماكن المقدسة . ولم يشر فى اتفاقية الهدنة بين

الأردن وإسرائيل التى وقعت فى الشونة بين الملك عبد الله والمسئولين الإسرائيليين. وفيها قبل الملك عبد الله أن يتنازل للإسرائيليين على شريط من الأرض بعرض ثلاثة كيلو مترات فى المتوسط ، وبطول تسعين كيلو متراً على حافة خط وقف إطلاق النار. وبعد التوقيع على هذه الاتفاقية فى الأيام الأخيرة من شهر مارس ١٩٤٩ أقلع الإسرائيليون عن إجراءات المماطلة مع الأردن – ولم يشر فى الاتفاقية إلى مسألة تدويل القدس. لكن الاتجاه الذى ساد فى أروقة الأمم المتحدة وخارجها كان يرمى إلى تدويل القدس ، وخصوصاً من جانب الدول الكاثوليكية والدول الأرثوذكسية على السواء.

وإزاء الضغط الدولى أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٩٤ فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ، تؤكد فيه قرارها السابق بالتدويل ، والشيء الذى يغيب أيضاً عن أذهان معظم الرأى العام العربى بخصوص هذا القرار أنه ابتداء من تاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨ ظهر التعارض بين تصويت الأمريكيين وتصويت السوفييت بعد أن ظل الجانبان على وفاق بينهما.

وقد سبق إيضاح استبعاد الاتحاد السوفييتى من لجان الهدنة ومن لجنة التوفيق الدولية ، ولم تقبل منه المساهمة لا فى هيئة المراقبين ولا فى قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وليس للسوفييت نصيب فى وكالة غوث اللاجئين. . ولم يشتركوا فى اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل وسوريا وإسرائيل ، كما كان الفشل حليف المشروعات التى تقدم بها السوفييت أو ساندوها فى الأمم المتحدة منذ ذلك الحين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية – وفيما يخص القرار ١٩٤ فقد اقترع السوفييت ضد القرار ، فى حين اقترع الأمريكيون إلى جانبه.

ويجدر بنا هنا أن ننقل عدداً من فقرات هذا القرار ، نظراً للتفسيرات المتضاربة حوله .

فقد تضمن القرار أول ما تضمن أنه بناء على اقتراح من قبل الوسيط الدولى يتم تشكيل لجنة توفيق من ثلاثة أعضاء ، تتخذ لها مقراً فى مدينة القدس ، وتكون مهمتها أن تحل عند الاقتضاء محل نائب الوسيط الدولى ، وتتولى تنفيذ الإجراءات الواردة فى صلب القرار ، وبعد ذلك ببضعة أيام تقرر أن تكون هذه اللجنة من ممثلى الولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا .

وتنص الفقرة الثانية من القرار على ما يأتى :

تأييد موضوع فصل منطقة القدس عن المناطق الفلسطينية الأخرى ووضعها تحت الرقابة الفعلية للأمم المتحدة ، وتكليف لجنة التوفيق بأن تتقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الرابعة باقتراحات تفصيلية حول النظام الدولى الدائم الذى يطبق على مدينة القدس والمناطق المحيطة بها .

لكن الإسرائيليين – بالرغم من أنهم قبلوا هذا القرار لعدم رغبتهم إثارة الشعور العالمى تجاههم – عادوا وأعلنوا أن إسرائيل هى صاحبة الحق الأول فى المدينة المقدسة وأنها – أى إسرائيل – قادرة على حماية الأماكن المقدسة . وبعد حرب ١٩٦٧ كان الاهتمام الرئيسى للحكومة الإسرائيلية يتجه نحو التأكيد على ادعاءاتها فى السيطرة على القدس العربية سيطرة دائمة وتامة ، حيث وضح أن هدف إسرائيل هو تهويد القدس تماماً .

لكن المتطلبات التكنيكية لتحقيقه تنوعت ، فقد أرسى الإطار القانونى والإدارى للسياسة الإسرائيلية فى ٢٧ ، ٢٨ يونيو ١٩٦٧ – أى بعد مرور ثلاثة أسابيع تقريباً على قيام القوات الإسرائلية بعبور خطوط الهدنة إلى القدس القديمة

العربية – فى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ استصدر الكنيست قانوناً على شكل إضافة فقرة إلى قانون إسرائيلى اسمه قانون الإدارة والنظام لسنة ١٩٤٨ ، وقد خولت تلك الفقرة حكومة إسرائيل ضم القدس إلى أرض إسرائيل وتخويل وزير الداخلية صلاحية إعلان التوسع فى الحدود البلدية وتطبيق السيادة القانونية والإدارية التى يسرى مفعولها فى إسرائيل نفسها على أقسام معينة من المناطق المحتلة ، وفى اليوم التالى بادر وزير الداخلية إلى اتخاذ هذه الخطوة بالنسبة للقدس العربية والمناطق المحيطة بها ، مما أدى إلى دمجها تحت إدارة محافظ المدينة اليهودية الذى سارع إلى تطبيق قانون أحوال الغائبين العرب على القسم المحتل الجديد .

وفتحت فيما بعد مكاتب حكومية بالقدس باشرت إسرائيل تسجيل جميع الأموال المنقولة وغيرالمنقولة التى تخص هؤلاء الغائبين وأقامت سلطات الاحتلال عدداً من مراكز الحدود العسكرية والبوليسية والجمركية على الطرق والمنافذ التى تربط بين القدس والمدن والقرى العربية الملاصقة لها ، وتلا ذلك خطوات أخرى : فالموظفون الإداريون فى القطاع الأردنى من المدينة جرى دمجهم فى بيروقراطية المدينة الإسرائيلية ، والخدمات الاجتماعية الإسرائيلية وشبكات المياه والهاتف والكهرباء جرى توصيلها وإمدادها فى القطاع العربى ، وتبع ذلك تغييرات أخرى ، فهناك مدرسة إسلامية أصبحت مقراً للمحكمة الحاخامية العليا ، ومستشفى أصبح مركزاً للشرطة الإسرائيلية ، وكان هدف إسرائيل من هذه الإجراءات بالطبع هو : توطيد دعائم الوجود الإسرائيلى فى القدس العربية وجعلها نظاماً ، بحيث لايعود مستنداً إلى مجرد احتلال عسكرى أو ادعاء دبلوماسى مشكوك فيه .

لكن الدبلوماسية المصرية ، من خلال جهودها الرامية إلى إحلال سلام

عادل ودائم فى المنطقة ، اعتبرت قضية القدس أصعب قضية مفردة تنطوى عليها التسوية السلمية بين إسرائيل وجاراتها ، وعلى وجه الخصوص الأردن .

وقد وضعت الولايات المتحدة النقاط فوق الحروف من خلال إجابتها التى نشرت فى حينها على أسئلة الملك حسين بشأن اتفاقيتى كامب ديفيد ، حيث أكدت أن الوضع النهائى للمدينة المقدسة يجب ألا تؤثر عليه الأعمال التى تمت من جانب واحد فى القدس منذ حرب يونيو عام ١٩٦٧ ، وأن مشكلة وضع القدس وإن كان لم يتم التوصل إلى حلها فى قمة كامب ديفيد فإنه ينبغى تناولها والتوصل إلى حل نهائى لها فى المفاوضات التالية ، وأن الولايات المتحدة تعتقد أن وضع الجزء الشرقى من القدس والذى احتلته إسرائيل فى عام ١٩٦٧ — مهما كان الحل الذى يتفق عليه فإنه ينبغى أن يحافظ على المدينة موحدة غير مقسمة . كما ينبغى أن يوفر حرية المرور للأماكن المقدسة لليهود والمسلمين والمسيحيين دون تمييز أو تفرقة بالنسبة لممارسة شعائر العبادة بشكل حر . كما ينبغى أن يؤكد الحل على الحقوق الأساسية لجميع المقيمين فى المدينة ، كما أن الأماكن المقدسة لكل عقيدة ينبغى أن تكون تحت السيطرة الكاملة لممثليها .

وهكذا شكلت القدس وستظل الناحية الأكثر بداهة فى سياسة مصر تجاهها والتى تطابقت مع وجهة النظر الأمريكية من خلال الجهود المصرية وإنجازاتها على صعيد القضية الفلسطينية .

فهل سيظل بعض القادة العرب يتجاهلون الحسابات والهزائم العسكرية التى منوا بها فى أعوام ١٩٤٨ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، ثم النصر العسكرى الذى تحقق للأمة العربية عام ١٩٧٣ وسقوط أسطورة إسرائيل التى لا تقهر ، والنجاح التكتيكى الذى تحقق للعرب لأول مرة فى تاريخ الصراع .

ولماذا لم يستثمر العرب هذا النجاح الذى حققوه عام ١٩٧٣ كما فعلت مصر ، ولماذا يصر بعض القادة العرب على إيجاد الفرقة العربية وبلورتها باستمرار .

ولماذا لايحسنون اتخاذ القرارات السياسية لإحلال السلام ، ولماذا تظل خطة العمل الموحدة غائبة باستمرار على الصعيد العربى وخاصة فى مرحلة السلام القادمة

إن قضية القدس تشكل بدون ريب الإطار الذى يمكن للعرب فى الفترة الحالية ومن خلال الجهود السلمية أن يعملوا من خلاله معاً إننا واثقون تماماً بأن العرب يستطيعون بإرادتهم من خلال جهود السلام – أن يغيروا من السياسة الإسرائيلية ، لكن المؤسف حقاً أن بعض الحكام العرب يصرون على شحن جماهيرهم مثل المتفرجين فى سيرك ينصرفون بعد نهاية العرض إلى بيوتهم ، إن الأمر الحيوى تجاه قضية السلام وانتصاراته المتوقعة أن تأخذ الجماهير العربية بزمام المبادأة السلوكية .

إن الأوضاع العربية الراهنة لا يمكن معها القول أبداً أن الجماهير العربية مسئولة عنها ، فمن الثابت أن الجماهير العربية تعيش فى واد وقياداتها فى وادٍ آخر . إن الرأى العام العربى فى مجموعه يستجيب بصورة أو بأخرى بحماس وتأييد لكل إنجاز أحرزته مصر فى قضية السلام التى تعتبر مفتاحاً لقضية القدس ، والعكس صحيح أيضاً حيث الفرصة مواتية الآن أكثر من أى وقت مضى من خلال الإصرار على عروبة القدس ، وتضافر الجهود الشعبية العربية مع الجهود الحكومية لإعاقة إسرائيل العنيدة تجاه سيطرتها على القدس .

إن تحقيق ذلك يرتبط أولاً بالعمل العربى المشترك لاستقطاب الرأى العام

المسيحى الغربى لمواجهة إسرئيل التى أصدرت أيضاً قرارها مؤخراً والذى يقضى بنقل مجلس الوزراء الإسرائيلى ووزراء الخارجية إلى القسم الشرقى العربى المحتل من المدينة المقدسة ، وهو عمل سرعان ما أعلنت الولايات المتحدة عدم مشروعيته ، بالرغم من تبريرات إسرائيل وادعاءاتها بأنه جاء – أى القرار – إرضاء للطوائف الدينية المتطرفة فى إسرائيل .

إذاً : لابد من عمل عربى مشترك – من خلال الجهود السلمية فى المرحلة الحالية – والظروف مواتية تماماً ويجب اغتنامها لإنقاذ المدينة المقدسة من براثن الاحتلال الإسرائيلى باعتبارها أيضاً مدينة السلام ومهد رسول السلام .

الفصل الرابع

السوفييت وأزمات ما بعد كارثة ١٩٦٧

سواء تعلق الأمر بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى أو بحل مشكلة القدس بالذات لم تكن لقرارات الأمم المتحدة أية أهمية أو تأثير. تماماً كما كانت عليه الحال منذ العدوان الثلاثى ، وحتى عشية حرب ١٩٦٧ ، حيث كانت القرارات تتوالى من الأمم المتحدة وتطالب الطرفين – عبثاً – إلى تسوية ما بينهما من نزاع بالطرق السلمية. وأخفقت الأمم المتحدة فى تحقيق أى علاج يخفف من العناد الإسرائيلى أو يحمل العرب على تغيير موقفهم من رفض الاعتراف بالوجود الإسرائيلى ، وهو ما أدى إلى فتور الرأى العام العربى تجاه المنظمة الدولية ، وامتد هذا الفتور إلى حكومات الدول العربية نفسها.

وعقب كارثة ١٩٦٧ مباشرة تعددت الترتيبات ، وتبودلت الاتهامات ، ونشبت الخلافات بين جدران السياسة العربية ، فالرئيس عبد الناصر بادر إلى اتهام الأمريكيين والبريطانيين بأنهم ساهموا إلى جانب الإسرائيليين فى المعركة الجوية بعد أن فقدت مصر سلاحها الجوى بأكمله تقريباً فى عشرات الدقائق.

وضاعت ثمار جهود مضنية بتدمير سلاح مصر الجوى الذى أنفق عليه ملايين الجنيهات ، والذى كان يعتبر زهرة القوات المسلحة المصرية ومحط فخرها .

وقد سارعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تنفيان اشتراكهما أو حتى علمهما بالنسبة إلى مسألة الضربة الجوية الأولى ، وتظاهرتا بأنهما وقعتا فى حيرة . وثمة من زعم أن الإسرائيليين استطاعوا أن يشوشوا على الرادار المصرى بواسطة أجهزة إلكترونية لكن من المؤكد أن هذه الأجهزة لم تستطع أن تعطل أجهزة الرادار السوفيتية ، فإذا كان السوفيت قد التقطوا بالفعل الطائرات الإسرائيلية فلماذا لم يبلغوا المصريين بأمر الهجوم؟ ويبدو أنه ليس هناك أى جواب لهذا السؤال نظراً لغياب الرواية السوفيتية .

وبالرغم من أن كثيراً من الطائرات المصرية دمرت وهى على الأرض ، وبعضها كان طياروها على متنها ، وبالرغم من أن المطارات المصرية كانت عمليًّا غير صالحة طوال الحرب ، فإن السلاح الجوى المصرى – فى الواقع – لم يكن عاطلا كله ، فضلا عن أنه خلال ساعات من إصلاح الممرات قام الطيارون المصريون بما مجموعه ١٣٣ طلعة تشكل فى حد ذاتها عملا بطوليًّا بالنسبة إلى الأوضاع التى كانت قائمة . وقد أقرت مصر بفقدان ٤٠ طياراً فى المعركة ، ولئن كان هؤلاء الطيارون مستعدين للقيام بمهمات شبه انتحارية فإن هذا يعطينا فكرة عن شجاعة رجال السلاح الجوى المصرى .

وقد كانت هناك بالفعل بطولات خارقة قام بها الطيارون المصريون «كانت عمليات انتحارية قتل فيها الطيارون . والواقع أنه كان يوجد إهمال كبير فى توزيع الطائرات وانتشارها ، والافتقار إلى الدوريات الجوية ، فى وقت كان من

المعروف أن الهجوم الإسرائيلى أصبح وشيكاً ، ومع ذلك فإن السلاح الجوى المصرى لم يعط مطلقاً الفرصة لإظهار مقدرته فى هذه الحرب » . ويرى الجنرال الإسرائيلى هود أنه لو كانت مصر قد وجهت الضربة الجوية الأولى – مع أن هذا كان مستحيلاً سياسيًّا – فإن السلاح الجوى الإسرائيلى كان سيصاب بخسائر ضخمة .

وهكذا غابت القوات الجوية العربية عن المعركة منذ اللحظات الأولى ، وجرت عقب ذلك معارك غير متكافئة تماماً بين وحدات وتشكيلات إسرائيلية حديثة التشكيل ، ومعززة بقوة جوية ، وبين أشلاء وحدات وتشكيلات حربية أغلبها محطم وبدون وقود ، لم تكن معركة بل مذبحة أو « مجزرة » .

وبالرغم من هذا العجز الضخم فقد صمد المحاربون العرب عدة أيام .. « ولكن كم كان الثمن باهظاً . . . » ولقد حارب الجيش المصرى بشجاعة وقدرة فائقة – عندما أعطيت له الفرصة بعد ذلك بسنوات فى عام ١٩٧٣ وأدت القوات الجوية واجبها كاملا .

وعلى صعيد الاتحاد السوفييتى جاءت يوم ١٠ يوليو ١٩٦٧ قطع من الأسطول السوفييتى وألقت مراسيها داخل مينائى الإسكندرية وبورسعيد ، ثم انضمت إليها مدمرة سوفييتية ، وأصبح عدد القطع البحرية السوفيتية فى الميناءين ١٣ قطعة بحرية – حسب ماذكرته بعض المصادر – ولكنها جميعاً غادرت الشواطئ المصرية فى ١٨ أغسطس ١٩٦٧ ، ولم يقحم السوفييت أنفسهم فى الحوادث التى جرت على قناة السويس طوال الفترة الممتدة خلال شهرى يوليو وأغسطس ، حيث جاءت أولى هذه الحوادث فى نقطة رأس العش

إلى الجنوب من مدينة بور فؤاد ، عندما حاولت إسرائيل تحسين مواقعها بالقطاع الشمالى من الضفة الشرقية للقناة ، فتقدمت قواتها بغرض الوصول إلى بلدة بور فؤاد ، وتحقيق اتصال مباشر معها ، وقد تصدت بعض العناصر الصغيرة من القوات المصرية فى منطقة رأس العش وتمكنت من إحباط هذه المحاولة التى استخدمت فيها القوات الإسرائيلية الدبابات والعربات المدرعة .

وقد تبودلت الاتهامات من كلا الجانبين ، وعادت الحوادث تتكرر فى نفس هذه المنطقة ، الأمر الذى اضطر معه مجلس الأمن إلى أن يطلب من يوثانت أن يبعث بمراقبين من قبل الأمم المتحدة على طول جبهة قناة السويس ، ووافقت كل من مصر وإسرائيل على فكرة وضع المراقبين على طول القناة ، وأسرع الجنرال أودبول إلى إرسال بعض الضباط كبعثة مسبقة للمراقبين وبمجرد وصولهم جرت موقعة حامية استمرت يومين ، وكانت الخسائر جسيمة ، حيث بلغ عدد القتلى فى الإسماعيلية ١٠٦ نسمات .

وخلال شهر أكتوبر عادت إسرائيل تتحرش بالقوات المصرية فى منطقة بورسعيد بإرسال بعض قطعها البحرية لاختراق المياه الإقليمية المصرية ، وهو ماجعل البحرية المصرية تطلق صواريخها على المدمرة الإسرائيلية إيلات فأغرقتها داخل المياه الإقليمية المصرية ، وحاولت إسرائيل أن تنتقم فوجهت نيران مدفعيتها المركزة إلى معامل تكرير البترول فى مدينة السويس فأصابتها بأضرار بالغة .

وبينما كانت شواطئ القناة خلال خريف ١٩٦٧ مسرحا للعمليات العسكرية العنيفة والقاتلة للمدنيين ، وبينما كانت تدور هذه الحلقة المفرغة من الانتقام والانتقام المضاد كانت خطوط وقف إطلاق النار على الجبهات العربية الأخرى

هادئة ، ولم يكن يخلو الأمر من بعض المناوشات على طول نهر الأردن بين الدوريات الأردنية والإسرائيلية ، ولكنها لم تكن تتعدى تبادل إطلاق النار من الأسلحة الخفيفة من غير أن يترك ذلك نتائج جسيمة مثل تلك التى على جبهة قناة السويس .

وإذا تحدثنا بأسلوب الحقائق والأرقام فإن المشكلة لاتبدو أقل حدة وتعقيداً . فطبقاً لتقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المقدم إلى الجمعية العامة عن الفترة المنتهية فى ٣٠ يونيو ١٩٦٧ ، قال المفوض العام للوكالة فى تقريره بأن عدد اللاجئين الذين نزحوا من المناطق التى احتلتها إسرائيل وصل مابين ٣٥٠ ألف – ٤٠٠ ألف لاجئ ، ثم قال بأن الأشخاص الذين بقوا فى المناطق التى احتلتها إسرائيل أصبحوا بحاجة للإغاثة أكثر من ذى قبل ، وذلك بسبب زعزعة اقتصاد المنطقة وذكر التقرير بأن عدد اللاجئين فى شرق الأردن أصبح الآن ٥٧٧ ألف لاجئ منهم ٢٤٥ ألفاً أصبحوا لاجئين نتيجة الحرب .

وهكذا تزايدت قائمة ضحايا عرب فلسطين الذين عاشوا فى حالة شديدة من البؤس ، وكان الكثيرون منهم مهددين بالموت ، وقد اقترعت الجمعية العامة على قرار إنسانى لمصلحة هؤلاء اللاجئين ، ولكن قرارها لم يكن غير مظهر هزيل لضميرها الغائب .. واتضح أن الحل الوحيد الفعال هو عودة هؤلاء النازحين المطرودين إلى قراهم أو إلى معسكراتهم ، وأصدر مجلس الأمن قراراً بهذا المعنى لكن إسرائيل ركنت هذا القرار على الرف ، وكل ماسمحت به بعد إلحاح شديد من جانب الرأى العام العالمى هو عودة ١٤ ألفا ، وكلهم من النساء والأطفال والعجزة . ولم تؤد الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة تجاه

إسرائيل إلى حمل هذه الأخيرة على التزام الاعتدال فى هذا الصدد .

وظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة تناقش وتجادل فترة طويلة ثم انفضت من غير أن تتخذ قراراً لحل الأزمة . واعتبرت إسرائيل عدم تبنى أى قرار من قبل الأمم المتحدة يدينها ويطلب انسحابها فوراً بأنه نصر سياسى لها ، وقد كرر أشكول رئيس وزراء إسرائيل شروط إسرائيل قائلا : «إننا نتكلم الآن إلى جيراننا العرب لا كمنتصرين فحسب وإنما كشركاء أيضا» .

وتحدث موشى ديان عن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فقال : إن مسئوليتهم لاتقع على إسرائيل وحدها وإنه يجب معالجتها - أى مشكلة اللاجئين - على أساس إقليمى ، لأنه لايوجد فى إسرائيل متسع لحوالى مليون نسمة من السكان العرب .

وعلى أثر زيارة الرئيس اليوغسلافى تيتو إلى المنطقة ومساعيه لإيجاد حل لأزمة الشرق الأوسط أعلن وزير الخارجية آنئذ - وهو أبا إيبان - بأن إسرائيل ترفض أى مجهود يقوم به الرئيس تيتو للتوسط بين إسرائيل والدول العربية .

وتسلطت فكرة التوسع على القادة الإسرائيليين . فمناحم بيجين الوزير بدون وزارة آنئذ وزعيم حزب حيروت قال موجهاً كلامه إلى السوفييت : «إننا شعب جديد لن يحنى رأسه أمام أية قوة فى العالم» ودافيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل الأسبق أعلن آراءه حول الوضع الناشئ بعد حرب ١٩٦٧ فى بيان وزعه على الصحف قائلا : «إنه لايرى أى أساس لإجراء مباحثات بشأن مستقبل القدس التى ادعى بأنها كانت عاصمة إسرائيل أيام داود وستبقى كذلك مدى الحياة . وموشى ديان هو الآخر يعلن بأن حدود إسرائيل الحالية تعتبر مثالية وأضاف قائلا : «إن عبورنا لقناة السويس يجعلنا على مشارف القاهرة كما أن

عبورنا لنهر الأردن يؤدى بنا إلى عمان وتقدمنا من القنيطرة يعنى وصولنا إلى دمشق » وإنه فى حالة حرب أخرى فإن إسرائيل ينبغى عليها أن تحتل العواصم العربية » وبالنسبة لمستقبل إسرائيل قال موشى ديان : « إننى أعتقد شخصيًا بأنه من الضرورى أن تبقى إسرائيل دولة يهودية وأن تبقى الأكثرية يهودية بدون منازع » .

وعموماً فقد تمكنت إسرائيل من سرعة استمالة الرأى العام الغربى إلى جانبها ، والفوز بتأييده ونجحت فى تجنيد قوة بشرية إضافية تعمل فى إسرائيل كما استطاعت بعد نهاية الحرب أن تبرز وجهة نظرها وتفسيراتها للأحداث والتطورات فى الشرق الأوسط . وقد بلغت هذه العملية من الضخامة حدًّا كانت معه قادرة على أن تنافس عواصم العالم الكبرى فى شغل أجهزة الإعلام العالمية واحتلال مكان بارز فيها ، وانعكست فاعلية التنظيم الإسرائيلى المحكم على خدمة أهدافها وتوجيه النداءات للحصول على مزيد من الأموال والسلاح ، وبدت صورة إسرائيل وكأنها تخوض صراعاً عادلا يعبر عن رغبتها فى البقاء ، ذلك البقاء الذى سبق للرأى العام العالمى أن اقتنع بضرورته وأهميته طوال السنوات الماضية .

وفى أواخر عام ١٩٦٧ نشرت الجروزالم بوست أن اليهود الأمريكيين قد أرسلوا لإسرائيل عام ١٩٦٧ فقط أموالا تفوق ما أرسلوه فى أى وقت مضى . فماذا فعل السوفييت بالنسبة للشعب الفلسطينى الشقيق . بل للأمة العربية فى هذه الفترة .

عقب انتهاء حرب يونيو وفى جو الكارثة التى أحاطت بالعرب ركز السوفييت دعوتهم على ضرورة إيجاد حل سلمى للنزاع العربى الإسرائيلى ، وفى وقت كان

فيه بعض القادة العرب يدعون إلى مواصلة النضال المسلح ضد إسرائيل ، وقد استشاط عبد الناصر غضباً من موقف السوفييت الذى جاء دون مستوى الأحداث واعتبره تراجعاً من جانب السوفييت .

وعلى الصعيد العربى برزت الخلافات بين العرب فى مؤتمر القمة الصغير الذى انعقد فى القاهرة ما بين ١٠ ، ١٧ من يوليو ١٩٦٧ ، واشترك فيه الملك حسين ، والرؤساء : عبد الناصر ، والأتاسى ، وعارف ، وبومدين ، ثم انضم إليهم الرئيس السودانى الأزهرى ، وانفض الاجتماع - كما يحدث كثيراً فى ختام الاجتماعات العربية - من غير أن يتخذ المؤتمر أى قرار .

وبعد ذلك انطلق الرئيسان : بومدين وعارف ، من القاهرة طائرين إلى موسكو على أمل أن يجدا لدى السوفييت العون والتشجيع ، وهو مالم يتحقق من جانب السوفييت الذين عملوا بكل جهدهم ألا تصل المشكلة إلى الحرب ثانية ، لأنهم اعتبروا ان أى حرب جانبية بين العرب وإسرائيل يمكن أن تسىء علاقتهم هم بالأمريكيين . واعتبروا أيضاً إن إسرائيل هى الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى بالتالى حريص على ألا يواجه حرباً مع الولايات المتحدة حتى لو بدأت بحرب فى سيناء أو الجولان .

وانطلاقاً من هذا المفهوم حملت موسكو حملة هستيرية على المتهورين العرب فى العواصم العربية ، وفيما يتعلق بحقوق شعب فلسطين فإن السوفييت لم يوضحوا قطّ ماذا يقصدون بالضبط بضمان ومراعاة حق ومصالح الشعب العربى الفلسطينى . وأغلب الظن أن السوفييت يعنون تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨ ، الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم ، وتعويض غير الراغبين فى ذلك ، وكذا العودة إلى توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام

١٩٤٧ الخاصة بتقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما يهودية والأخرى عربية . غير أن هذا الاجتهاد لتفسير موقف السوفييت يقودنا بالتالى إلى مفهوم أن السوفييت لم يتبوءوا قط المكانة اللائقة بهم فى الأمم المتحدة ، بدليل أن جميع المشروعات لتى تقدموا بها أوساندوها – فيما يخص قضية فلسطين – قد باءت جميعها بالفشل منذ عام ١٩٤٧ وحتى الآن . وفضلاً عن ذلك – وهذا هو الأهم – أن السوفييت أنفسهم قد تجاهلوا الأمم المتحدة تماماً فيما يختص بمصالحهم بدليل أن الوفاق الدولى بينهم وبين الأمريكيين تم خارج حظيرة الأمم المتحدة .

أما فيما يتعلق بحق الفلسطينيين فى القتال لاسترداد حقوقهم المشروعة فإن السوفييت أيضاً لم يوافقوا على ماسمى بالحرب الشعبية ، واستنكروا تشجيع سوريا – فى فترة مابعد حرب ١٩٦٧ وقبلها أيضاً – لنشاطات المجموعات الفلسطينية الممزقة ، ووقف السوفييت باستمرار موقف المتحفظ من منظمة التحرير الفلسطينية ، ولم يؤيدوا استئناف النشاط الفدائى الفلسطينى بعد يونيو ١٩٦٧ .

وهكذا اعتبر السوفييت أن نضال الشعب الفلسطينى يجب أن يقف عند حدود لايتخطاها . وقد اقترن هذا الموقف السوفييتى من حركة المقاومة الفلسطينية بالمساعدات التى يقدمها أيا كانت صورة هذه المساعدات ، وحصر السوفييت تعاملهم مع الشعب الفلسطينى فى هيئة التضامن الأفرو آسيوى ، ولم تلتزم موسكو بالتالى بأى شىء محدد ، بدليل عدم سماحها للمقاومة الفلسطينية بافتتاح مكتب لها فى موسكو حتى نهاية عام ١٩٦٧ ، وكل مافعله السوفييت لمساعدة الفلسطينيين هو منحهم عدة منح دراسية . ويقال إنه عندما راح الرئيس هوارى بومدين يحث السوفييت على تغيير هذا الموقف وإعطاء مزيد من

المساعدات الإيجابية والفعالة للفلسطينيين والعرب رد عليه كوسجين قائلا : « ومارأيك بالحرب النووية » ثم نددت الصحف السوفييتية — عقب هذه الزيارة من جانب المغفور له الرئيس هوارى بومدين — نددت الصحف السوفييتية بالنداءات الهستيرية التى يطلقها بعض الزعماء العرب .

وهكذا ظلت الحال هى الحال — على صعيد العلاقات العربية — حيث تبودلت الاتهامات بين الزعماء العرب ونشبت الخلافات ، فعبد الناصر فى مصر يبعث للملك حسين برسالة يحثه فيها على ألا يدخر جهداً فى تجميع طاقة العرب ، والملك حسين يرد على الرئيس عبد الناصر مشيراً إلى الترف واللامبالاة من « الزعماء العرب » فى مواجهة المسئولية والواجب من قبل إخواننا العرب ، والرئيس العراق عبد الرحمن عارف يلح فى الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربى « لتصفية الجو العربى » والسعودية والمغرب وليبيا لاتحس نفسها معنية إلا قليلا بالنزاع مع إسرائيل ، وتونس والسودان تقفان موقف الاعتدال والأردن أيضاً — باستثناء المواقف الحماسية الكلامية الساخنة — من الملك حسين آنئذ ، وسوريا والجزائر تقفان موقفاً متشدداً وتطالبان باتخاذ الوسائل القصوى لمعاودة القتال ضد إسرائيل . والعراق هو الآخر يدعو لذلك .

وأخيرا يأتى موقف عبد الناصر فى مصر الذى اتخذ لنفسه موقفاً على أبعاد متساوية بين المتطرفين والمعتدلين من الزعماء العرب ، حيث كان عبد الناصر من الحصافة والواقعية . بحيث لاينساق فى تيار المتطرفين كما كان حريصاً على ضرورة إنقاذ سمعته ونفوذه .

ولو كان الوقت غير الوقت لضرب مؤتمر القمة الصغير — الذى انعقد فى القاهرة فى الفترة مابين ١٠ ، ١٧ يوليو ١٩٦٧ — عرض الحائط بالآراء المعتدلة

التى نادى بها المعتدلون من القادة العرب فى مواجهة المتطرفين منهم الذين لم يحاربوا قط ، فضلا عن أنه لم يكن لديهم من الوسائل مايعنيهم على التمسك بسياستهم . هؤلاء المتطرفون كانوا يعلمون ذلك جيداً والرأى العام العربى أيضاً كان يعلمه .

وعلى ذلك انفض الاجتماع الذى اشترك فيه الملك حسين ، والرؤساء عبد الناصر ، والأتاسى ، وعارف ، وبومدين ، والأزهرى – انفض الاجتماع – كما يحدث كثيراً فى ختام الاجتماعات العربية – من غير أن يتخذ المؤتمر أى قرار ، وصدر بلاغ مقتضب فى نهاية الاجتماع جاء فيه أن رؤساء الدول الممثلة فى المؤتمر قد قرروا عقد مؤتمرين عربيين ، يضم الأول وزراء الخارجية العرب ويعقد فى الخرطوم ، ويضم الثانى وزراء الاقتصاد العرب لوضع السياسة البترولية المشتركة ويعقد فى بغداد .

وقد علق العرب الآمال على سلاحهم السحرى – سلاح البترول – لكن الاقتراح العربى القاضى بوقف ضخ البترول قد فشل تماماً وبالمثل فشل أيضاً الاقتراح السورى القاضى بوقف كل تعامل مع الدول الإنجلو سكسونية .

وفى النهاية اتفق الوزراء على العديد من التوصيات التى اعتبرت فى حكم السرية نظريًّا ، والتى تقرر عرضها على مؤتمر القمة فى الخرطوم ، والتى تلخصت فى كيفية استخدام سلاح البترول وسحب الأموال العربية عند الاقتضاء من بنوك الدول الموالية لإسرائيل .. إلى آخر التوصيات التى تقرر عرضها برمتها على مؤتمر القمة فى الخرطوم .

وهكذا افتتح فى العاصمة السودانية – بعد حوالى ثلاثة شهور من المداولات – مؤتمر القمة العربى الرابع . كان ذلك فى ٢٩ أغسطس ١٩٦٧ .

وكان أمام المؤتمر مشروع جدول أعمال له شقان :

الشق الأول : سياسى ويشتمل على توصيات وزراء الخارجية العرب .

والشق الثانى : اقتصادى ويشتمل على توصيات مؤتمر المال والاقتصاد والنفط العربى .

وحضر المؤتمر ملوك ورؤساء ثمانى دول عربية ، وممثلا ملك المغرب وملك ليبيا ، ورؤساء تونس والجزائر وسوريا ، ولكن ممثل سوريا فى المؤتمر مالبث أن غادر الخرطوم عائداً إلى بلاده فى اليوم التالى لافتتاح المؤتمر مباشرة بناء على تعليمات من حكومته ، ووصفت الصحف السورية المؤتمر بأنه « المنبر الأخير لدعاة تصفية فلسطين » وكانت هذه هى الزوبعة الأولى التى هبت على المؤتمر ، والتى أظهرت انقسام العرب على أنفسهم بعد أكبر كارثة حاقت بهم فى تاريخهم الحديث . وقد عبر عبد الناصر عن ذلك فى خطابه أمام الجماهير السودانية لدى وصوله إلى الخرطوم قائلا : « إنه ليس هناك من مكان لايذهب إليه من أجل إتاحة الفرصة أمام أية محاولة تلوح من ورائها بادرة أمل فى أن تكون للقوة العربية فعاليتها الحقيقية » .

وعموماً فقد افتتح مؤتمر الخرطوم فى جو مشحون ، خصوصاً أن القيادة السياسية فى مصر آنئذ كانت فى مرحلة تقييم للذات من جراء ما كشفته كارثة ١٩٦٧ من أخطاء فادحة وكثيرة ، وما أدت إليه الفردية والشللية وأمراض التسلق الاجتماعى وعدم التنظيم وعدم الدقة العلمية .

كان واضحاً عشية افتتاح المؤتمر أن هناك شيئاً مايدور فى مصر . وانتشرت الشائعات المقلقة حول الأوضاع فى القاهرة خاصة بعد أن تأجل وصول عبد الناصر ساعة بعد أخرى ، حيث علم بعد وصوله أن مؤامرة كانت قد

اكتشفت فعلا فى القاهرة ، وأن عبد الناصر قد ألقى القبض على أقرب أصدقائه وزملائه له وهو المشير عبد الحكيم عامر.

أيضاً سادت المؤتمر – فور افتتاح جلساته – الانقسامات بين المتطرفين والمعتدلين العرب ، ثم زادت عليها المنازعات بين مصر والسعودية حول المسألة اليمنية بين عبد الناصر وفيصل ، وقد بدا أنهما تصالحا نظريًّا وحل بينهما الوفاق وأصبحت المشكلة الأساسية أمام المؤتمر هى مشكلة إسرائيل.

كان الطابع المميز لهذا المؤتمر هو أن فريقاً من الرؤساء العرب قد تحدثوا للمرة الأولى بلغة الحقيقة والواقع من غير أن تثير كلماتهم الحنق والاستنكار من جانب زملائهم حقًّا ، لقد قام الرئيس بورقيبة فى الماضى ولمرات عديدة بإلقاء عبارات التعقل والروية فى شجاعة وجرأة ، لكن الشتائم والإهانات التى لحقت به من جراء تدخله ، هذا أمر معروف مشهود ، غير أن الحبيب بورقيبة استمر فى جهوده . ففى عشية مؤتمر الخرطوم أذيعت تصريحات نسبت إلى الرئيس التونسى بشأن كيفية مواجهة الموقف الناتج عن العدوان ، دعا فيها الدول العربية إلى الاعتراف بوجود إسرائيل وإنهاء حالة الحرب ، وإنهاء العداء بين الدول العربية وإسرائيل ، وأن تحرير فلسطين بعد الاتفاق الأمريكى السوفييتى أصبح مستحيل التحقيق .

وبالرغم من ذلك فقد اعتذر الرئيس التونسى عن حضور المؤتمر متمنياً له النجاح . أما السوفييت فإن كل مافعلوه هو أنهم بعثوا برسالتين من كل من رئيس الوزراء إليكسى كوسجين والرئيس السوفييتى نيكولاى بودجورنى يتمنيان النجاح للمؤتمر.

وفى الخرطوم استطاع عبد الناصر أن يقدم صورة صادقة للوضع ، وأن

يؤكد على العرب أن يسعوا إلى إيجاد الحل السياسى الشريف ، بالعمل على اكتساب الاهتمام المقرون بالاحترام من غالبية دول العالم إن لم يكن من المستطاع الحصول على موافقتها جميعاً . ولم يخف عبد الناصر خطورة الأزمة الاقتصادية التى تهدد مصر بعد حرمانها من عائدات البترول ومن قناة السويس ومن موارد السياحة ومن بترول سيناء ، مقروناً أيضاً بكارثة فى محصول القطن . واعترف عبد الناصر فى خطابه «بأن الوقت الحالى لم يكن الوقت المناسب للنظر فى القيام بمغامرة عسكرية جديدة ضد اسرائيل» .

أما الملك حسين فإن المرء ليدهش حقًّا من موقفه الحالى تجاه جهود مصر المضنية من أجل السلام الدائم والعادل فى المنطقة ومقارنة موقفه بما قاله هو نفسه فى خطابه أمام هذا المؤتمر قبل أكثر من ثلاثة عشر عاماً حيث قال : «إن بلادى لن تلبث أن تنهار تماماً إذا لم يتم التوصل سريعاً إلى حل إيجابى» وأضاف : «إن ظروفى هذه تجعلنى على استعداد للتقدم بطلب إلى إسرائيل أعرض عليها فيه إنهاء حالة الحرب» . ولم يتردد الملك حسين أن يعلن فى ختام خطابه أن أسباب الكارثة ترجع إلى غوغائية الزعماء العرب وعدم إحساسهم بالمسئولية .

أما الشقيرى فقد تقدم بمذكرة إلى المؤتمر ركز فيها على موضوعات إزالة آثار العدوان ، ووضع خطة عربية شاملة لبحث الوضع العربى بعد يونيو ١٩٦٧ ، وعلى صعيد العمل الفلسطينى عرض الشقيرى فكرة تكوين هيئة أركان يشترك فيها ضباط من جيش التحرير الفلسطينى وبعض ضباط القيادات العربية ، وأن يكون مقرها عمان ويقول الشقيرى إن الملك حسين قد ثار على خطته قائلا : «أما كفانا ماحصل ؛ لنتعظ ، أتدعونا للحرب وقد انهزمنا بالأمس ؟ ولاتزال تتكلم

عن الكفاح وعن السلاح ، أنا أرى أن البحث عن مقاومة الاحتلال الإسرائيلى خيانة عظمى ، يجب أن نبحث عن حل سلمى وأسلوب سياسى لإزالة الاحتلال عن أهالى الضفة الغربية » .

لكن الشقيرى رد على الملك حسين قائلا : إنه مقتنع تماماً أنه لاحل سلمياً للقضية سوى بالقتال والسلاح والكفاح . ويكشف الشقيرى عن أن لاءات الخرطوم الثلاثة (لا تفاوض ، لا اعتراف ، لاصلح) هى من صنعه هو ، وأن مؤتمر القمة فى الخرطوم قد أقرها تحت ضغط منظمة التحرير الفلسطينية وتهديد وفدها بالانسحاب . لكن الملك حسين أمر بحذف (لا صلح) . كذلك لم يوافق مؤتمر الخرطوم على اقتراح الشقيرى بعدم انفراد أية دولة عربية بقبول أية تسوية للقضية الفلسطينية ، وحينئذ انسحب الشقيرى ووفد منظمة التحرير الفلسطينية من المؤتمر .

كذلك بحث المؤتمر استمرار سياسة وقف ضخ البترول العربى للدول التى ساندت العدوان . وهذه النقطة بالذات تقتضى وقفة لتفسير وتعليل الإجراء الخاص باستخدام البترول .. هذا السلاح السحرى الذى لم يستخدمه العرب قط بفعالية سوى فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وقد أثبت أنه سلاح سحرى فى الضغط من أجل الحصول على الحقوق العربية المشروعة عقب نصر أكتوبر .

أما فى حرب يونيو ١٩٦٧ والفترة السابقة عليها وحتى فى حرب ١٩٥٦ – فلم يكن استخدامه أو حتى التلويح به له من الفعالية مثل ماكان له من تأثير فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فحين نوقش استخدام البترول كسلاح سياسى فى مؤتمر الخرطوم انقسمت آراء القادة العرب ، وساد الرأى الذى يقول بأن ذلك الاستخدام الذى كان قد بدئ فيه فى أعقاب كارثة ١٩٦٧ أثبت الفشل التام

فمن ناحية إذا كان المقصود من ذلك هو الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تتضرر من عملية حظر التصدير بسبب ضآلة ماتستورده من بترول المنطقة ، وهذا هو الأهم – إن عملية منع تصدير البترول إلى بعض الدول المعادية كان نوعاً من أنواع النشاط الذى تظل آثاره فى حدود التصريحات الرسمية ، حيث إن إمكانية التحكم فى سير البترول المصدر تكاد تكون مستحيلة ، فالبترول المتجه إلى جنوب أفريقيا يستطيع أن يصل إلى بريطانيا ، والبترول المتجه إلى إيطاليا يمكن أن ينتهى إلى دول أوربا من خلال طرق متعرجة ، كذلك فإن القرارات المختلفة فى أعقاب كارثة ١٩٦٧ والتى كان أساسها عملية نقل البترول كسلاح سحرى فهمها العرب بمعان مختلفة ، وفى إطار التناقضات بين مصالح الدول العربية فى شرق قناة السويس وتلك التى تقع فى غرب القناة.

وقد عبر عن هذه الأفكار الشيخ زكى اليمانى فى حديثه الشهير فى ٢١ يوليو ١٩٦٧ بقوله : «إن سلاح البترول إن لم يستخدم بحنكة وبراعة فإنه يفقد أهميته وفاعليته .. وإن لم يستخدم ذلك السلاح فى موضعه الحقيق يصبح كشخص يطلق رصاصة فى الهواء فبدلا من أن يصيب عدوه يسمح له بأن يعد نفسه للمواجهة» .

وهكذا كان سلاح البترول يحتاج فى أسلوب استخدامه إلى واقع عربى آخر .. واقع عربى على غرار ماحدث بعد ذلك فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ففى أعقاب كارثة ١٩٦٧ لم يكن الواقع العربى قادراً على العمل فى نطاق التعامل الدولى ، بعكس الحال فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث تضررت مصالح دول أوربا الغربية ، وسادت حالة من الذعر والاضطراب فى كل ماله صلة بتنظيم العلاقات اليومية للمواطن الأوربى ، وبالتالى فقد ربطت أوربا مصالحها

بمصالح العرب من خلال استخدام ذلك العملاق الاقتصادى .. سلاح البترول .. وتم ذلك من خلال الجهود الدبلوماسية المصرية الناجحة بصفة خاصة فى اختيار وضعية هذا السلاح فى إدارة النزاع بهدف تحقيق أكبر قسط من الفاعلية تجاه الخصم بطريق مباشر أو غير مباشر .

أما السوفييت فجريا على سياستهم المتذبذبة وغير الواضحة فقد أعلنوا عدم رغبتهم فى الانغماس فى المشكلة البترولية . وكل ما كان يسعى إليه السوفييت هو خلق أدوات عربية تمثل الإرادة السوفيتية فى التغلغل فى المنطقة من خلال القوى المحلية .

وعموماً فقد صدر البيان الختامى عن مؤتمر الخرطوم وانتهى إلى مايلى : «بعد دراسة الأمر اتضح أن الضخ نفسه يمكن أن يستخدم كسلاح إيجابى ، باعتبار البترول طاقة عربية يمكن أن توجه لدعم اقتصاد الدول العربية التى تأثرت مباشرة بالعدوان» .

كذلك اتخذ المؤتمر قراراً منفصلا — لم يرد فى البيان الرسمى — التزمت السعودية بمقتضاه بدفع مبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترلينى سنويًّا ، والكويت ٥٥ مليون جنيه إسترلينى ، والمملكة الليبية ٣٠ مليون جنيه إسترلينى ، وأن يتم تحويل هذه الالتزامات إلى دول المواجهة . ويبدا واضحاً آن ذاك أن المواجهة العربية الإسرائيلية محكومة باعتبار هذا الدعم الضئيل الذى حصلت عليه دول المواجهة هو أقصى مايمكن أن تقدمه الدول العربية المنتجة للبترول . وبعبارة أخرى فإن شعار نقل المواجهة من نطاقها المحدود إلى حيث تدخل إطارها القومى الشامل . فإن تلك الدعوة ارتطمت بالواقع العربى آنئذ ولم تحرز تقدماً ذا بال .

وفى تقييم مؤتمر قمة الخرطوم ٢٩ – ٣١ أغسطس ١٩٦٧ يمكن القول بأن

ردود فعل هذا المؤتمر قد اختلفت ، فبعضها يرى أن العرب قد عجزوا وهم ممزقون بين أحلامهم ومصالحهم عن أن يقبلوا قراراته الختامية بالتعبير عن الواقعية التى انطبعت بها مداولاتهم ومناقشاتهم . وبالتالى فإن إسرائيل لم تكن لتجد نفسها فى وضع أفيد لها من هذا الوضع ، ذلك أنها وقد تخلصت من التهديد بالحرب الذى كان يوجهه إليها خصومها لم تعد اليوم تخشى شيئاً قدر خشيتها من الاعتدال لدى هؤلاء الخصوم ، وأن العرب فى مؤتمر الخرطوم قد تخلوا عن طريق التفاوض تاركين بذلك الفرصة لإسرائيل لتتصاعد بمطالبها وتزداد تشبثاً بموقفها .

ويرى فريق آخر من الباحثين أن مؤتمر الخرطوم ومؤتمرات القمة العربية برمتها إنما تؤكد صعوبة تفويض السلطة فى النظم العربية – على اختلافها – واستحالة وصول المستوى الأدنى منها لقرارات ملزمة ، فإنها تجيء باستمرار تلبية لأوضاع متأزمة ، وما من مؤتمر قمة عربى دعا لرسم سياسة إيجابية بحتة . أضف إلى ذلك أن جميع قرارات القمة شكلت ارتباطات شخصية ، أى أن هذه المؤتمرات لاتمثل موقف الشعوب العربية بقدر ماتمثل موقف الزعماء العرب ، وبالتالى فإن أى تبديل فى القيادة ينطوى دائماً على تبديل فى الارتباطات .. ويعتبر السباق مع الزمن الذى دخلته الدول العربية لتحسين موقفها العسكرى بعد كارثة ١٩٦٧ – أحد ردود الفعل الجوهرية لمؤتمر الخرطوم ، فقد انصرفت الجيوش العربية إلى إعادة بناء كيانها ، ودعم فاعليتها ، وتنمية قدراتها على الصمود ، ووضع الأسس العامة لاتجاهات السياسة العربية ، وإعطاء دفعة إضافية للعسكرية العربية ، وهو ما تحقق بالفعل بعد عدة سنوات من خلال العمل المسلح ، الذى لعب فيه جيش مصر الدور

الرئيسى من خلال قيادته السياسية – بالدرجة الأولى – تم تسليحه وتدريبه وقوته الذاتية ، والدروس المستفادة من كارثة وأخطاء عام ١٩٦٧ ، والتى عبر عنها الرئيس السادات فيما بعد بعبارة واضحة وقاطعة قائلا : «إن قواتنا المسلحة كانت ضحية من ضحايا الهزيمة ، وليست (أبداً) سببا لها» .

وعموماً فقد استمر التراجع السوفييتى عن العرب يأخذ شكل المنحنى الصاعد عقب كارثة ١٩٦٧ ، وتمثل ذلك فى دعوة السوفييت عقب الهزيمة مباشرة لإيجاد حل سلمى عاجل للقضية الفلسطينية ، والنزاع العربى الإسرائيلى برمته .

ولم تنجح الزيارات المتبادلة والاتصالات المستمرة بين الزعماء العرب والسوفييت فى أن تغير من الموقف السوفييتى . فالمغفور له الرئيس الجزائرى هوارى بومدين أخذ يحث السوفييت على مساعدة العرب إيجابيا ضد إسرائيل ولكن دون جدوى ، وكان بومدين من أوائل الزعماء العرب الذين سافروا إلى موسكو عقب الهزيمة مباشرة ، وعلى وجه التحديد يوم ١٢ يونية ١٩٦٧

وفى إطار الزيارات المتبادلة أيضاً وصل بودجورنى للقاهرة فى ٢١ من يونيو ، ثم أعقبتها زيارات كل من الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف ، ثم رئيس الأركان المصرى عبد المنعم رياض ، ثم زيارة محمود رياض وزير خارجية مصر آنئذ ، ثم زيارة الملك حسين – لأول مرة – لموسكو ، وكل هذه الزيارات تمت خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ١٩٦٧ عقب مؤتمر قمة الخرطوم ، لكن هذه الاتصالات كلها لم تقنع السوفييت بتغيير موقفهم نحو المساندة الحقيقية للعرب ، بالرغم من أن عبد الناصر كان قد لبى مطالب السوفييت بتعزيز وجودهم البحرى فى البحر المتوسط .

أما المقولات التي كانت تعتبر أن هزيمة مصر هي هزيمة للسوفييت فلم يأخذها السوفييت مأخذاً جديًّا قطّ بالرغم من حصولهم على امتيازات واسعة فى الموانى والمطارات المصرية ، وزيادة عدد مستشاريهم فى القوات المسلحة المصرية ، وهو ما أثار حنق وكبرياء الضباط المصريين ، حيث استسلمت مصر استسلاماً كاملا للسوفييت بعد الهزيمة ، وانتشر المستشارون العسكريون فى كل مكان داخل القوات المسلحة المصرية ، إلى حد أن وصلت مصر إلى عرض قيادات القوات الجوية المصرية وقيادة الدفاع الجوى ليتولاها قادة سوفييت . بل إن مواقع عسكرية أصبحت مقصورة ومغلقة على السوفييت فقط داخل تشكيلات ومطارات القوات المسلحة المصرية .

وعلى صعيد السياسة الخارجية السوفييتية . فالملاحظ أن السوفييت قد استقطبوا دول أوربا الشرقية إلى صفهم فى المؤتمرات التى عقدت آنئذ ، وأصبح هنالك إجماع من دول الكتلة الشرقية لتأييد الموقف السوفييتى .

وقد أسفرت هذه المؤتمرات عن قطع العلاقات الدبلوماسية بين دول الكتلة الشيوعية – باستثناء رومانيا – وبين إسرائيل ، أما رومانيا فقد دعت إلى ضرورة التعايش السلمى بين العرب والإسرائيليين ، واقترحت على الطرفين الجلوس على مائدة مفاوضات لإيجاد حلول تخدم شعوب المنطقة كلها ، بما فيها الشعب اليهودى ، بل إن السوفييت أنفسهم قد دعوا أيضاً إلى ضرورة الوصول إلى تسوية الأوضاع فى المنطقة عن طريق حل سلمى ، وتجنب حدوث مجابهة عسكرية شاملة بين العرب وإسرائيل .

وعلى صعيد الأمم المتحدة كان مجلس الأمن قد أجل اجتماعاته إلى أجل غير مسمى ، حتى قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس الأمن عقب

الشكاوى المتبادلة من كل من مصر وإسرائيل .

واقترح الأمين العام وضع مراقبين دوليين فى منطقة القناة ، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح ، وعلى الفور اتخذ أربعة وعشرون مراقباً دوليًّا مواقعهم على جانبى القناة .

غير أن مجلس الأمن اجتمع مرة ثانية فى ٢٤ أكتوبر ١٩٦٧ للنظر فى شكوى مصر من ضرب إسرائيل لمدينة السويس وهدم مصنع الأسمدة . وكعادتها فى كل مرة قدمت إسرائيل شكوى مضادة للشكوى المصرية تتلخص فى أن القوات البحرية المصرية هاجمت المدمرة الإسرائيلية إيلات وأغرقتها مما نتج عنه قتل، عشرين شخصاً ، وفقدان ثلاثين شخصاً ، وجرح مائة . وقد ناقش مجلس الأمن هاتين الشكويين ودعا إلى الامتثال لقرارات وقف إطلاق النار ، والتعاون مع هيئة مراقبى الهدنة .

وقد استمر مجلس الأمن فى حالة انعقاد شبه دائم حيث أصدر قراره الشهير رقم ٢٤٢ فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، عقب بحثه لخمسة مشاريع قرارات قدمت إليه . لكن المشروع البريطانى هو الذى وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع . وقد نص مشروع القرار البريطانى على ما يلى :

إن مجلس الأمن :

إذ يعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر فى الشرق الأوسط .

– وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب ، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمان

– وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق :

أولاً : يؤكد أن تحقيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط ، ويستوجب المبدأين التاليين :

(ا) سحب القوات الإسرائيلية من أراض احتلتها فى القتال الأخير.

(ب) إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب ، واحترام سيادة ووحدة أراضى كل دولة فى المنطقة ، والاعتراف بذلك ، وكذلك استقلالها السياسى ، وحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

ثانيا : يؤكد مجلس الأمن أيضاً الحاجة إلى :

(ا) ضمان حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية فى المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(حـ) ضمان الاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح . وترى إحدى الدراسات أن بريطانيا قد لعبت دوراً دبلوماسيًّا بارعاً ، فأخذت من جميع المواقف المتناقضة ومن جميع الاتجاهات التى سادت الأمم المتحدة حتى نوفمبر ١٩٦٧ عناصر صاغتها ببراعة ودقة وركبت منها الصيغة السابقة بحيث لاتقبل الزيادة أو النقصان ، وتضمن موافقة جميع الأطراف.

هكذا تجسدت دلائل الحسابات الدقيقة من جانب بريطانيا فى صياغة قرار مجلس الأمن إذ تجلت فى هذا القرار كل الخصائص الدبلوماسية البريطانية من مرونة وحنكة بحيث وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع . لكن التفسيرات حول هذا القرار لم تصل إلى الاختلاف فحسب . بل إلى حد التناقض أيضاً حيث قالت بريطانيا إنها تريد إلقاء أعباء متساوية على الجانبين العربى والإسرائيلى فى

حل النزاع بينهما . وفى مواجهة الاعتراضات والاستيضاحات التى ووجه بها اللورد كارادون بشأن تفسير القرار ، قال كارادون : إن مشروع القرار يجب أن ينظر إليه ككل وكما هو .

وعموماً فإن هذا القرار قد أثار ردود فعل مختلفة بين فئات الرأى العام العربى ، فمصر والأردن ولبنان أعلنوا قبولهم لقرار مجلس الأمن ، أما سوريا فقد تطور موقفها من الرفض التام إلى عدم الممانعة فى قبول هذا القرار . والدول العربية التى قبلت القرار بررت قبولها بأنه يحقق عودة جميع الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧ ، وبأنه يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى وطنه ، أما العراق والجزائر والمنظمات الفلسطينية فقد أعلنت رفضها التام لقرار مجلس الأمن ، وكان رد الفعل المصرى لهذا الرفض هو : أن مصر تقدر موقف المنظمات الفلسطينية فى رفضها لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ والذى قبلت به مصر . وأن هذا القرار قد يكون كافياً لمواجهة آثار العدوان الذى تم فى يونيو ١٩٦٧ ولكنه ليس كافيا بالنسبة للمصير الفلسطينى . وأن مصر ترفض كل تفسير لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يحصرها فى نطاق الإحسان والشعور الإنسانى » .

أما رد الفعل الدولى فقد اختلف من دولة لأخرى ، فقد ذكر مندوب الهند فى الأمم المتحدة بأن حكومته فهمت القرار على أنه يعنى سحب القوات الإسرائيلية من جميع أراضى سيناء ، ومن غزة ، ومن القدس القديمة ، ومن الأراضى السورية ، ومن الضفة الغربية . وهذا المعنى أقرت به أيضاً كل من فرنسا ومالى . أما اللورد كارادون مندوب بريطانيا ، فقد ذكر أنه لايمكن إدخال

أى تغيير على مشروع القرار مهما كانت صورة هذا التغيير ضئيلة .

فالقرار إما أن يقبل كله كما هو أو لايقبل برمته .

وإزاء القرار ٢٤٢ ترددت فى العالم العربى مرة أخرى الدعوة لعقد مؤتمر قمة جديد ، لكن سوريا أعربت فى مناسبات عديدة عن رفضها لأى مؤتمرات قمة جديدة ، لأنه يشكل تمييعاً للقضية الفلسطينية وتأييداً للقرار ٢٤٢ ، وأن سوريا لن تشترك فى عمل فيه تضليل للشعوب . ولذلك لن تشترك فى مؤتمرات القمة ، وأن مؤتمرات القمة لن تكون فى مستوى المسئولية وهو ماأعلنه رئيس الدولة فى سوريا آنئذ نور الدين الأتاسى .

أما تونس فقد دعت إلى التريث فى عقد المؤتمر بانتظار مهمة جونار يارنج وهو المبعوث الدولى الذى أشار إليه مجلس الأمن فى القرار ٢٤٢ كى يقيم ويجرى اتصالات مع الدول المعنية بهدف إيجاد اتفاق ، ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة . أما الملك حسين فقد ذكر خلال زيارته للولايات المتحدة آنئذ من أن العرب مستعدون للاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود ، وفى استعمال قناة السويس ، ومضايق تيران ، إذا ماحصلوا على شروط مناسبة ضمن تسوية للحرب الأخيرة ، بل إن الملك (حسين) قد اتجه بالفعل إلى التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل . وهو ماوضح تماماً من موقف الملك حسين فى مؤتمر الخرطوم وفى قبوله للقرار ٢٤٢ كذلك فقد اتجه الأردن فيما بعد إلى منع أى عمل فلسطينى مستقل ينطلق من أراضيه نحو إسرائيل .

ثم إن الملك (حسين) كان قد تعهد أيضاً بعدم مهاجمة إسرائيل أو الدخول معها فى أية حرب أو صدام ، وهو الذى مارس سياسة الجسور المفتوحة بين إسرائيل وبين بلاده تجاريًّا وسياحيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا ، وفى هذا المجال فقد

تدفق على الأردن فيما بعد المستثمرون . ومن بينهم خمس عشرة شركة أمريكية ، بل إن الملك حسين أعلن أيضاً أنه على استعداد للبحث فى إمكان الوصول إلى اتفاق ثنائى منفصل مع إسرائيل «وإننى لست خائفاً من معالجة القضية وحدى مع إسرائيل» وكان الملك حسين قد التقى عدة مرات بالزعماء الإسرائيليين ، ولكن هذه اللقاءات اتسمت بالسرية وبرغم ذلك فإن المخابرات الإسرائيلية لم تتحرج من إعلانها .

أما عن رد الفعل السوفييتى تجاه قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فإن السوفييت ودول أوربا الشرقية التى تدور فى فلكهم . قد قبلوا القرار ، بل إنهم عملوا أيضاً على تنفيذه بكل الوسائل ، فصحيفة الأزفستيا ذكرت أن القرار يتضمن نقاطاً تتعلق بالاعتراف وبسيادة ووحدة واستقلال كل دولة فى المنطقة ، وبحرية الملاحة فى المضايق الدولية ، وتسوية عادلة لمشلكة اللاجئين . كذلك فقد هاجمت صحيفة البرافدا المتطرفين من الزعماء العرب ، ولقبتهم بالمتهورين لرفضهم قرار مجلس الأمن ، كما كررت إذاعة موسكو نفس المعنى قائلة : «إنه برغم الطابع غير الواضح لبعض تعبيراته فإن القرار يمكن أن يشكل الخطوة الأولى الفعالة على طريق إزالة سوء فهم بعض المتهورين فى العواصم العربية ، ثم نددت إذاعة موسكو بالنداءات الهستيرية التى يطلقها الزعماء العرب» .

وهكذا وضح تماماً استمرار التراجع السوفييتى عن العرب والفلسطينيين الذين لم يحصلوا على الاهتمام أو المساعدة الايجابية قط من جانب السوفييت . وكل ماسمح به السوفييت فى مجال قضية فلسطين يجب أن يقف عند حدود لاتتعداها منظمة التحرير الفلسطينية ، وبشرط ألا يكون هدفها تحرير فلسطين .

ويجب التنويه هنا بجهود الرئيس اليوغسلافى الراحل تيتو سواء قبل صدور

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو بعد صدوره. فقد نشطت الدبلوماسية اليوغوسلافية بعد فترة الركود السياسى الذى أعقب فشل الجمعية العامة فى إزالة آثار العدوان الإسرائيلى، فقبل صدور القرار ٢٤٢ بذلت يوغوسلافيا جهوداً كبيرة بصفتها دولة غير منحازة بهدف السعى لإيجاد مشروع لأزمة الشرق الأوسط يكون مقبولا من كل الفرقاء، وقام الرئيس تيتو بزيارة القاهرة ودمشق وبغداد من ١٠ – ١٧ أغسطس ١٩٦٧ وأجرى محادثات حول ما يسمى بمشروع تيتو الذى عبر عنه بقوله: «إن يوغوسلافيا تريد أن ترى حلا للمشكلة» ومن ثم انطلق الرئيس تيتو فى تحركه من إطار واقعى محدد، هو التسوية الأمريكية السوفيتية التى تم التوصل إليها بين جونسون وكوسيجين فى جلاسبورو، وعقب زيارته للدول العربية صرح تيتو قائلاً: إنه قد وجد العرب راغبين فى التوصل إلى حل سياسى للأزمة، ومن ثم بدأ تيتو فى إجراء اتصالاته مع زعماء العالم عن طريق رسائل تتضمن تلخيصاً لموقف القادة العرب.

وبخصوص ردود الفعل لمشروع تيتو فالملاحظ أن السوفييت أيدوا مبادرته التى تتلخص فى أن كل دول المنطقة ينبغى أن تعيش بسلام ضمن حدودها الوطنية.. أما الأمريكيون فقد قابلوا مشروع تيتو بفتور، لأنه لايتضمن دعوة الدول العربية إلى إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل، وبخصوص فرنسا وبريطانيا، فقد وافق الرئيس ديجول على المشروع وأيدته بريطانيا، ولكن بنوع من الحذر، موضحة أن بريطانيا ترى أن انسحاب إسرائيل يجب أن يقابله إعلان عربى بإنهاء حالة الحرب.

وقد أيدت مصر والعراق وتونس ولبنان المشروع اليوغوسلافى، أما إسرائيل

فقد اتهمت تيتو بالتحيز للعرب ، وأنه لايأخذ بعين الاعتبار حقوق إسرائيل الأساسية .

ثم جاءت المبادرة اليوغوسلافية الثانية عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، حيث بدأ الرئيس تيتو حملة دبلوماسية جديدة للمساعدة على تطبيق هذا القرار ، واجتمع أكثر من مرة مع ناحوم جولدمان ، وطلب منه أن يتوسط للحل بعد أن منيت جهود جونار يارنج بالفشل . وتضمنت مبادرة تيتو الثانية انسحاب القوات الإسرائيلية ، وتسوية قضية اللاجئين ، وإنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل ، وحرية الملاحة لإسرائيل عبر قناة السويس وخليج العقبة . لكن الإسرائيليين رفضوا مشروع تيتو رفضاً قاطعاً . وأعلنوا أن الرئيس تيتو ليست له صفة أو سلطة ، وأنه متحيز للجانب العربي وادعى أبا إيبان أن الاقتراح القائل بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة دون تسوية سلمية اقتراح لاتوجد له سابقة ، فضلا عن أنه يعتبر عائقاً نفسيًّا أمام الصلح .

وعموماً فقد طوى عام ١٩٦٧ أيامه بقبول الرأى العام العربى فى معظمه لتلك التسوية التى قدمتها المنظمة الدولية ، أما إسرائيل فقد رفضتها ، وذلك باستثناء القوى غير الصهيونية ، وغالبيتها لهم آراء محددة حول قضايا السلام فى المنطقة ، ومن أشهر هذه القوى حركة هاعولام هازيه والحزب الإسرائيلى راكاح الذى طالب فى مناسبات عديدة بضرورة التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وانسحاب إسرائيل إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ ، وإعادة الجزء الشرقى من القدس إلى السيادة العربية .

هناك أيضاً منظمة اليسار الإسرائيلى الجديد التى عارضت سياسة إسرائيل المتمثلة فى خلق وقائع جديدة فى الأراضى العربية المحتلة وأخيراً هناك المنظمة

الاشتراكية الإسرائيلية التى مارست نشاطاً دعائيًا قويًا ضد الساسة الإسرائيليين . على أنه ينبغى إيضاح أن هذه القوى غير الصهيونية أو التى تسمى نفسها باليسار الإسرائيلى لاترتبط أبداً بالاتحاد السوفييتى ، أو بالحزب الشيوعى السوفييتى ، ومن يدور فى فلكه فضلا عن أن هذه القوى هامشية فى وزنها بالمقارنة بما تحققه النخبة السياسية الإسرائيلية الحاكمة . والتى تتحدث عن السلام بمعنى مختلف عن المفهوم الشائع للسلام . حتى فكرة الشرعية التى تحدث عنها أعضاء النخبة الحاكمة عقب حرب ١٩٦٧ أصبحت ترتبط بوقائع قائمة ، ولم تعد الشرعية مقصورة على الحق فى مجرد الوجود ، بل إن لها أن تفرض السلام فى المنطقة وهكذا بدأنا نسمع لأول مرة كلمة السلام العبرى .

وبخصوص القضية الفلسطينية فإن النخبة السياسية الإسرائيلية الحاكمة قد تجاهلتها تماماً فى أعقاب حرب ١٩٦٧ ، بل إن جولدا مائير قد تساءلت عما إذا كان يوجد شعب باسم الفلسطينيين وهناك فريق آخر من المفكرين الإسرائيليين يرون احتواء المشكلة الفلسطينية . وأن تبدأ إسرائيل بالتمهيد لخلق الوقائع الجديدة على المستوى الفلسطينى ويؤمن هذا الفريق بأن التصنيع وتوطين اللاجئين فى المدن سيساعدان على سد الهوة الاجتماعية والتكنولوجية التى تفصل العرب عن إسرائيل وتدعم كراهيتهم لها غير أن هذه الأفكار والاتجاهات فى الفكر السياسى الإسرائيلى عقب ١٩٦٧ وجدت من يعارضها بقوة داخل المجتمع الإسرائيلى ذاته ، حيث الجيل الحالى يتسم بأنه جيل مختلف عن سلفه ، فهو أقل اهتماماً بمفاهيم الشرعية والتبرير بالإضافة إلى أن نشأتهم وسط الفلسطينيين العرب قد جعلهم أكثر إدراكا لحقيقة الوجود الفلسطينى وهو ما أكدته بالفعل قدرة العرب أيضاً على ممارستهم التحدى الناجح لإسرائيل فى معارك ١٩٧٣ ، وعدم

استسلامهم أمام أطماع النخبة السياسية الحاكمة التى تصورت خطأ أو غروراً بأن لها اليد الطولى فى المنطقة فقد تجاهل القادة الإسرائيليون تماماً القول المأثور فى التوراة «أن من يغزو بالسيف يسقط بالسيف أيضاً» وهو الأسلوب الذى انتهجه العرب بعد كارثة عام ١٩٦٧ بسنوات تجاه إسرائيل .

الفصل الخامس

الرؤى المختلفة للموقف السوفييتى

في دراسة أعدها مسئول سوفييتى كبير – رفض أن يذكر اسمه – أن عبد الناصر قد أخطأ فى اعتقاده بأن الاتفاق بين الدولتين العظميين عشية حرب ١٩٦٧ بممارسة الضغط على العرب والإسرائيليين لعدم حدوث احتكاك بين القوات العسكرية للفريقين – يرى هذا المسئول السوفييتى خطأ عبد الناصر الذى ظن أن هناك وقتاً للمناورات الدبلوماسية ، وأن عبد الناصر كان ضحية أجهزة دعايته ، وأنه لم يرد أن يصدق أن فى استطاعة قطعة الشطرنج – أى إسرائيل – أن تتصرف من تلقاء نفسها . كذلك ارتكب عبد الناصر خطأ كبيراً حيث لم يضع المطارات المصرية فى حالة التأهب القصوى .

ومن هنا – وطبقاً لما تراه هذه الدراسة – فقد استطاع الإسرائيليون أن يخدعوا عبد الناصر وببراعة فائقة ، حيث اعتقد عبد الناصر أن القتال لن ينشب ، وخاصة بعد أن أطاع مشورة السوفييت فى قيام أحد المقربين إليه وهو زكريا محيى الدين بزيارة واشنطن . وكان الإسرائيليون فى الحقيقة قد قرروا

الهجوم ومواجهة العالم بانتصارهم العسكرى كأمر واقع .

وعقب تدمير ثلثى السلاح الجوى المصرى وهو جاثم على الأرض جرت محادثات بين عبد الناصر والسفير السوفييتى فى القاهرة ، وكذلك فى موسكو بين السفير المصرى والمسئولين السوفييت ، الذين لم يريدوا قط استفزاز واشنطن . وأيقن عبد الناصر بأن السوفييت يتخلون عنه عند الضيق ، وتوتر الحوار بينه وبينهم ، وأوضح القادة السوفييت لعبد الناصر أنهم لن يساعدوه ضد إسرائيل ، إنما هم يلزمون أنفسهم بتأييده فقط ضد أى عمل أمريكى .

وتستطرد هذه الدراسة السوفيتية قائلة إن عبد الناصر قد أساء التقدير حينما اعتقد – خطأ – أن باستطاعته تحمل الضربة الأولى من الإسرائيليين وأنه أخطأ مرة ثانية حين شن هجومه المضاد الذى منى بالفشل .

وهكذا فإن الصورة السوفيتية السلبية قد ازدادت ليس لدى عبد الناصر وهو يواصل كفاحه المرير فحسب ، بل إن السوفييت قد أساءوا إلى سمعتهم أيضاً فى دول العالم الثالث والصين ، حيث تقاعس السوفييت عن القيام بأية مغامرة محسوبة أو عمل محدد ، أو تحد حكيم معقول يعيد لهم صورتهم الإيجابية فى العالم العربى ودول العالم الثالث والصين . وهذه الأخيرة رفضت قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واعتبرت كل المبادرات المختلفة لتنفيذه تواطؤاً سوفيتيًّا أمريكيًّا وأن روسيا بصفة خاصة قد خانت مصالح العرب وتخلت عنهم عندما صوتت إلى جانب القرار ٢٤٢ . وعموماً فإن الرؤى الصينية للقضية الفلسطينية وحلها قد نبعت من طبيعة العلاقات القائمة بين أطراف النزاع فى منطقة الشرق الأوسط ولمصالح الصين الشعبية التى تأمل تحقيقها فى المنطقة .

أما الهند فقد أدانت إسرائيل لطردها الفلسطينيين من ديارهم ، وكانت الهند مدركة لأهمية علاقاتها الاقتصادية مع الوطن العربى فى صور إمدادات البترول ، وتبادل السلع والخدمات ، وانتقال العمال ورءوس الأموال ، غير أن الموقف الهندى قد تغير بالتصريح الذى أدلت به أنديرا غاندى – رئيسة وزراء الهند آنئذ – حيث قالت : «إننا أصدقاء إسرائيل ، ونحن نتعاطف مع مايقاسيه الإسرائيليون من آلام ولكن يجب ألاننسى فى الوقت نفسه بعض المشاكل التى أثارتها إسرائيل » .

ومع ذلك فقد وقفت الهند فى الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية تؤيد وجهة النظر العربية ، وتندد بعدوان إسرائيل على الدول العربية عام ١٩٦٧ ، وطالبت الهند بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بحيث يتم انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة بعد يونيو ١٩٦٧ .

وفيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطينى أعربت الهند عن تأييدها لحقوقه ، وأن تسوية الأوضاع سلميًّا فى غرب آسيا – على حد التعبير الهندى بتسمية مشكلة الشرق الأوسط بمشكلة غرب آسيا – يجب أن تأخذ فى الحسبان بقرارات الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين .

وعلى صعيد الشعب الفلسطينى وموقف السوفييت فإن السوفييت قد استمروا قادرين على التأثير فى المنظمات الفلسطينية بمختلف ميولها واتجاهاتها ، بالرغم من المواقف السلبية ، والتحفظات ، والتجاهل المتعمد من قبل السوفييت لنشاطات الفدائيين الفلسطينيين ، إن السوفيت لم يوافقوا الفلسطينيين على ما أسموه بالحرب الشعبية .

وكان رد الشقيرى عقب صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ هو رفض منظمة التحرير الفلسطينية للقرار «جملة وتفصيلا» وفى حديثه إلى مجلة الحوادث ذكر الشقيرى أن المنظمة قد انتقلت من الجبهة الرسمية إلى جبهة العمل الشعبى ، بعيداً عن ارتباطات الحكومات العربية ، وقال الشقيرى «إن المشكلة بالنسبة للمنظمة هى أنها بلا أرض ، وبلا سلطة ، وبلا ولاء حقيقى أو دور فعال .. وأننا فشلنا حتى الآن من البندقية ، إلى الهوية ، إلى الإقامة» .

وعموماً فإن الاتحادات والتنظيمات المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية قد اقتصر دورها بعد كارثة ١٩٦٧ على إصدار البيانات فى المناسبات المختلفة . كذلك فقد رفضت منظمة فتح فى بيان لها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ورفضته أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التى أدانت منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية وطالبت بتنحية السيد/ أحمد الشقيرى عن رئاسة المنظمة ، واتهمت الجبهة الشعبية منظمة التحرير الفلسطينية بأنها تحولت إلى مؤسسة تسيطرعليها الدكتاتورية الفردية ، والارتجال ، والدجل السياسى ، والاستخفاف بالجماهير والتسلط الفردى .

وأخذت الحملة المعارضة للشقيرى تتصاعد فى هجومها عليه من جانب كل القوى الفلسطينية ، وأعربت هذه الاتجاهات – وخاصة فتح – فى مذكرة وجهتها إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب عن قلقها للتصريحات المضللة التى يدلى بها السيد أحمد الشقيرى موهماً الرأى العام العربى والعالمى أن منظمة التحرير تقوم بواجبها الوطنى فى الأرض المحتلة ، وطلبت فتح اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسد أبواب أجهزة الإعلام العربية فى وجه السيد الشقيرى ، حتى لايتخذ منها وسيلة لخدمة أغراضه الشخصية فى تضليل الجماهير .

وقد ظل الغموض يكتنف وضع منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن رفع سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة فى ١٤ ديسمبر ١٩٦٧ مذكرة لرئيس المنظمة يطلبون فيها منه تنحية الشقيرى عن الرئاسة لقلق الشعب العربى الفلسطينى على منظمته ، وعدم ارتياحه للأساليب التى سار بها رئيس المنظمة ، وقد وقع على هذه المذكرة كل من عبد الخالق يغمور ، وبهجت أبو غريبة ، وأسامة النقيب ويحيى حمودة ، ووجيه المدنى ، ونمر المصرى ، ويوسف عبد الرحيم ، ثم أخذت فئات الرأى العام الفلسطينى المختلفة تطالب هى الأخرى بإقالة الشقيرى ، مما اضطره إلى الاستقالة وتقديمه كتاب استقالته فى ٢٤ ديسمبر إلى السيد عبد الخالق حسونة ، الأمين العام للجامعة العربية آنئذ .

وفى ٢٥ ديسمبر ١٩٦٧ أصدرت القيادة الجديدة للمنظمة بياناً أذاعت فيه تصوراتها لمهمة اللجنة التنفيذية الجديدة فى المرحلة الجديدة ، بتطوير أجهزة المنظمة ، وتحقيق الوحدة الوطنية ، بين مختلف الاتجاهات والميول للمنظمات . أما المجلس الوطنى الفلسطينى – وهو بمثابة برلمان فى المنفى – فقد حالت كارثة ١٩٦٧ ونتائجها دون انصراف المنظمة للتحضير للمجلس المفروض فيه أنه مجلس انتقالى وقد استمر الوضع على ماهو عليه . وأدى ذلك إلى استمرار الصراع داخل المنظمة ، وانعكس ذلك بالطبع على جيش التحرير الفلسطينى نفسه ، الذى وقع فريسة للخلافات السائدة داخل المنظمة .

أما الاتحادات العربية التى أدانت العدوان الإسرائيلى على الدول العربية عام ١٩٦٧ فهى : الاتحاد الدولى لنقابات العمال العرب ، واتحاد المحامين العرب ، واتحاد المهندسين العرب ، كما تجدر الإشارة إلى ما قامت به الهيئة العربية العليا لفلسطين التى وجه رئيسها الحاج أمين الحسينى نداء إلى علماء

المسلمين ، كما رفع مذكرة إلى الملوك والرؤساء العرب يناشدهم فيها جمع كلمة الأمة العربية وتوحيد جهودها وإن الضربة القاصمة التى وجهتها القوات الإسرائيلية وفى طليعتها قوة الطيران الإسرائيلية أظهرت عجز القيادات العربية ومخابراتها وتقصيرها .

هناك أيضاً مؤتمر الكنائس المسيحية ممثلة فى كنائس الروم الأرثوذكس . والسريان الأرثوذكس ، والأرمن الأرثوذكس ، والكنائس الإنجيلية ، قد أعلنت جميعها تأييدها لحقوق الشعب الفلسطينى ، وإن موقف الكنائس المسيحية الثابت هو إدانتها للعدوان على أراضى الغير وإنه يجب عدم استعمال العنف لتسوية الخلافات الدولية . وقد أذاعت الكنائس الإنجيلية فى العالم العربى بياناً أعلنت فيه أسفها تجاه مايصدره بعض رجال الدين فى الغرب من تصاريح لصالح إسرائيل وأعادت الكنائس الإنجيلية فى العالم العربى إلى الأذهان أن الرجوع إلى الإنجيل وإلى التوراة نفسها وإلى سائر النصوص المسيحية سيثبت بوضوح أن عبارة أرض فلسطين هى أرض الميعاد لليهود ، إنما هو قول مردود نصًّا فى الكتاب المقدس ، وأن القول به مخالفة صريحة للنصوص والمفاهيم الدينية ،... وذكرت هذه الكنائس أن جميع هذه التصاريح منافية للدين وللمبادئ الإنسانية .

كذلك فقد أبدت الدول الإسلامية تعاطفها الملحوظ إزاء القضايا العربية حينما عقد مؤتمر العالم الإسلامى فى اجتماع طارئ ترأسه الحاج أمين الحسينى الذى ألقى خطاباً تحدث فيه عن النكبة العظمى ، وناشد الضمير العالمى والأمم المتحدة أن يعملا على تحقيق العدل . كما أن المجتهد الأكبر الإمام السيد محسن الحكيم المرجع الأعلى للإمامية الاثنى عشرية بعث ببرقية إلى المؤتمر ، ودعا

حكام العالم الإسلامى إلى اتخاذ موقف إسلامى صارم ، يتمثل فيه إنقاذ القدس ، وقد اختتم هذا المؤتمر أعماله ببيان جاء فيه أن المؤتمر لاحظ أن المسئول عن هذا العدوان لم يكن اختلاف وجهة النظر بين الطرفين المتنازعين من عرب ويهود ، إنما المسئول هو الأمم المتحدة نفسها منذ أن أصدرت قرار التقسيم فى أواخر عام ١٩٤٧ متصرفة بفلسطين تصرف المالكين.

وقد وافقت الدول الإسلامية على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأيدت تطبيقه وفقاً لوجهة النظر العربية ، وأكدت ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة ، وعارضت الدول الإسلامية أيضاً أى أمر واقع ينطوى على ضم مدينة القدس إلى إسرائيل.

وفيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين فإن تركيا وإيران تحدثتا بهذا الخصوص ضمن إطار قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ وقد أكد شاه إيران على أن أية تسوية دائمة للنزاع فى الشرق الأوسط يجب أن تضع فى الاعتبار الحقوق المشروعة للشعوب العربية ، بما فيها شعب فلسطين ونفس الموقف أيده كل من ماليزيا ، وأندونيسيا ، وباكستان ، التى أكدت أن مصدر مشكلة الشرق الأوسط هو إنكار العدالة والحقوق الأساسية لعرب فلسطين ، وبالمثل فعلت مالى وموريتانيا والصومال.

كذلك عقد فى هذه الفترة أيضاً مؤتمر إسلامى مسيحى ، وقد ألقى المطران ميخائيل عساف مطران طائفة الروم الكاثوليك كلمة فى المؤتمر باسم الطوائف المسيحية ، أعرب فيها عن تضامن الطوائف التى ينطق باسمها مع الطوائف الإسلامية فى السراء والضراء ، وفى العودة إلى أوطاننا المقدسة ، وأعلن المؤتمر أيضاً استنكار الإسلام والمسيحية لاحتلال إسرائيل للضفة الغربية ، وسائر

الأقاليم العربية ، ومحاولتها ضم القدس إليها . وطالب المؤتمر بسرعة تحرك الضمير العالمى بكل جدية وسرعة ، لمواجهة الأوضاع النفسية التى يعانيها اللاجئون الفلسطينيون وخصوصاً الجدد منهم .

ومن المؤتمرات التى شهدتها هذه الفترة لتأييد الشعب الفلسطينى والحقوق العربية مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، الذى عقد فى كينشاسا فى سبتمبر ١٩٦٧ ، وأبدى المؤتمر قلقه إزاء الموقف الحرج الذى يسود فى بلد إفريقى هو مصر ، الذى تحتل قوة أجنبية جزءاً من أراضيه . وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين منظمة الوحدة الأفريقية والشعب الفلسطينى كانت علاقة ضعيفة ، بسبب قوة العلاقات الإسرائيلية الإفريقية ، وترسخها فى المجالات المختلفة قبل عام ١٩٦٧ ، أما بعد العدوان فإن دول المنظمة توافق على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وأن منظمة الوحدة الإفريقية لاتحبذ أبداً نشاط بل بقاء المقاومة الفلسطينية المسلحة ، حيث تعنى المنظمة بصورة أساسية بالتعامل مع الدول .

أيضاً عقد عقب كارثة ١٩٦٧ مؤتمر منظمة تضامن الشعوب الإفريقية الآسيوية ، الذى دعا إلى مساندة قضية الشعب العربى العادلة ماديًّا وسياسيًّا ومعنويًّا ، ودعم الشعب الفلسطينى فى نضاله العادل من أجل استرداد وطنه واستعادة حقوقه المشروعة .

ويجب التنويه كذلك بمؤتمر نصرة الشعوب العربية الذى عقد فى نيودلهى آنئذ وقد برزت فكرة عقد مؤتمرات نصرة الشعوب العربية لدى شخصيات هندية صديقة للعرب ، وفى مقدمتها كريشنامينون وزير الدفاع الهندى الأسبق ، وكانت هذه الشخصيات ترى أن وجهة النظر العربية غير معروفة جيداً

لدى الرأى العام العالمى ، وأنه يتعين على أصدقاء العرب وأنصارهم القيام بالمساعى الضرورية لإزالة مايحيط بوجهة النظر العربية من ضباب وغموض . وقد عقد المؤتمر الأول فى نيودلهى فيما بين ١١ - ١٤ نوفمبر ١٩٦٧ برئاسة كريشنامينون ، وكان المؤتمر متأثراً بشدة لصدمة الكارثة التى حاقت بالعرب ، ولم تكن هناك رؤية محددة لما يمكن أن يقدمه المؤتمر ، لكنه أقر قرارات هامة لنصرة الشعوب العربية ، وكان من أهمها إيفاد مبعوث للقيام بمهمة تحقيق وفحص مركز الأقلية فى المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلى ، مع دراسة التدابير المتخذة لتيسير عودة النازحين منهم نتيجة للعمليات الحربية ، ووسائل معاملة أسرى الحرب وحماية المدنيين ، وقام المبعوث الدولى بزيارة المناطق المحتلة ، غير أن إسرائيل فرضت قيوداً على حرية تحركاته ، وربطت بين هذه المهمة وبين التحقيق فى أحوال اليهود فى البلاد العربية أطراف النزاع .

وهكذا أصمت إسرائيل أذنيها تماماً عن صوت الضمير العالمى ، ممثلا فى المؤتمرات السابقة التى عقدت كلها قبل أن يطوى عام ١٩٦٧ صفحاته ، حيث خاطبت هذه المؤتمرات المجتمع الدولى كله مطالبة بتطبيق الشرعية الدولية لحل الأزمة ، وترك الباب مفتوحاً أمام محاولات التوصل إلى تسوية ، غير أن إسرائيل قد استمرت على تشددها وصلفها ، وتسببت فى خلق مناخ كان من المحتم معه الاحتكام لمنطق القوة من الجانب العربى بعد ذلك بسنوات للحصول على الحقوق العربية المشروعة .

أما السوفييت فقد استمروا فى موقفهم السلبى تجاه العرب وجاء هذا الموقف ليقنع الزعيم المصرى أكثر وأكثر بتخلى السوفييت عن العرب والفلسطينيين على السواء ، وفى وقت الضيق والشدة . ويبدو أن السوفييت قد رأوا فى هزيمة

العرب وإذلالهم فرصة لتعزيز نفوذهم أكثر وأكثر فى العالم العربى ، وهو ماجعل مسئولا سوفيتيًّا كبيراً – رفض أن يذكر اسمه – يعلن فى دراسة له أن الهيبة السوفيتية قد أصيبت بنكسة كبيرة على الصعيد العربى ، وأن العرب قد توهموا خطأ أن الدولة الكبرى الأخرى وهى الاتحاد السوفييتى – سوف تساعدهم وتخرج بهم من الكارثة التى حاقت بهم . . وقد أخطأ العرب فى هذا المفهوم .

وسوف نسوق عدة آراء لتوضيح هذا المفهوم وهذه الآراء هى محصلة أفكار أشخاص درسوا مشكلات الشرق الأوسط عن كثب ، وتأتى أهميتها من أنها جاءت عقب كارثة ١٩٦٧ مباشرة ، وكذا من اعترافهم جميعاً بأن العرب قد أسىء فهمهم من جانب الغرب لفترة طويلة ، وأن العرب لم يكونوا مفهومين من الرأى العام الغربى فهماً موضوعيًّا ، والرأى العام الغربى – وهذا عامل مهم – لم يكن مفهوماً أيضاً من جانب العرب .

إن هذه الآراء – والتى تدور أيضاً – حول تفسير وتعليل الموقف السوفييتى من القضية الفلسطينية – تحلل المشكلة ، وتشخص المرض ، ثم تصف له العلاج . وليس بالضرورة أن تتفق هذه الآراء وآراء المتطرفين من القادة العرب بعد عام ١٩٦٧ ، غير أنه من المؤكد أن هؤلاء المتطرفين لو تركوا الجماهير العربية وشأنها لاستطاع الرأى العام العربى أن يتغلب على مايواجهه من مشكلات ، ولتمكن بسلام من إيجاد الحلول للقضية الفلسطينية وللصراع العربى الإسرائيلى .

فالمؤرخ البريطانى الذائع الصيت «آرنولد توينبى» الذى وضع مؤلفات علمية من بينها : دراسة فى التاريخ (١٢ مجلدا) يرى أن وجود دولة إسرائيل

والشعب الإسرائيلى حقيقة واقعة . ويبدو أنه لايمكن القضاء على هذه الحقيقة ، وأنه إذا أمكن القضاء عليها فإن ذلك سيخلق حشداً جديداً من اللاجئين – هم اللاجئون الإسرائيليون هذه المرة – ومع ذلك فإن توينبى يرى وجود عقبتين تعترضان سبيل حل النزاع العربى الإسرائيلى الأولى هى عدم استعداد العرب لتقبل حقيقة صعبة هى أن إنشاء دولة إسرائيل داخل الحدود التى ثبتها خطوط الهدنة التى وقع عليها فى سنة ١٩٤٨ بات أمراً واقعاً يترتب على العرب أن يعترفوا به ويقبلوه . والثانية هى محنة الفلسطينيين العرب القائمة . وهاتان عقبتان مترابطتان وإذا لم يتم تذليلها فإن الصراع سيستمر .

ويرى توينبى أنه لابد من إيجاد تسوية سلمية دائمة بين الدول العربية وإسرائيل وليس مجرد العودة إلى الهدنة ، ولكى تكون هذه التسوية السلمية دائمة يتحتم عدم فرضها بالقوة . ويجب أن تكون تسوية يرضى بها الطرفان المتحاربان عن قناعة لا أن تكون مجرد تسوية حبر على ورق ، وأن التسوية السلمية الناجمة عن قناعة تامة هى الطريق الوحيد لتحقيق التعايش بين العرب واليهود بشكل يعود على كليهما بالخير والازدهار .

وإن المحك لصدق إسرائيل هو أن توضح تماماً أنها لاتطالب بأية أرض وراء خطوط الهدنة لسنة ١٩٤٨ ، وهذا ينطوى بالطبع على الانسحاب من جميع الأراضى الواقعة وراء الخطوط ، والتى احتلت فى سنة ١٩٦٧ . وأنه ينبغى على إسرائيل أن تتعاون تعاوناً فعالا فى تعويض اللاجئين الفلسطينيين العرب ، وإعادة إسكانهم وكل لاجئ تعرض عليه العودة إلى داخل الحدود الإسرائيلية ويقبلها تكون خطوة تساعد على تحويل العداوة إلى صداقة . أما محك صدق نوايا العرب من وجهة نظر توينبى فهو أن يتعاونوا من جانبهم أيضاً فى إعادة

إسكان اللاجئين ، وأن يتوقفوا عن استخدام اللاجئين كقطع شطرنج فى سياساتهم . وإنه لمن الطبيعى أن ينطوى إسكان اللاجئين بصورة دائمة على ناحية إنسانية هامة . هذا بالإضافة إلى أنه يعود بالخير العميم على اللاجئين أنفسهم .

ويرى توينبى أيضاً أن الجنس البشرى كله مهتم بالصراع ، ذلك لأنه مادام الصراع العربى الإسرائيلى قائماً فإنه قد يؤدى فى أية لحظة إلى اشتباك بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وقد يؤدى هذا بدوره إلى حرب عالمية ثالثة تستخدم فيها الأسلحة النووية ، ولذا لايمكن للعالم أن يقف مكتوف الأيدى أمام استمرار هذا الوضع المحلى القابل للانفجار . وأنه يجب أن يكون الشغل الشاغل الأول لدى العمل على إيجاد مصالحة هو الاهتمام برخاء الأفراد – العرب والاسرائيليين على السواء – وليس الاهتمام بقوة الدول كبيرة أو صغيرة ، ويجب أن يكون الهدف الأساسى للتسوية هو الحد من الآلام التى يعانيها الأفراد المعنيون من العرب والإسرائيليين على حد سواء . ولابد من تقديم التنازلات المتبادلة فى وقت واحد . وعلى العرب أن يعلنوا – شرط أن يعنوا مايعلنون – أنهم يعترفون بأن دولة إسرائيل وجدت لتبقى وأنهم يتخلون عن عزمهم السابق على تدميرها شريطة أن تتحقق العدالة للفلسطينيين العرب . وعلى الإسرائيليين فى الوقت ذاته أن يعترفوا بأنهم ارتكبوا ظلماً فادحاً بحق الفلسطينيين العرب ، وأن يعلنوا – ويصدقوا فيما يعلنون – أنهم سيحققون الآن العدالة للفلسطينيين العرب شريطة أن يعترف الفلسطينيون العرب والدول العربية جديًّا بوجود إسرائيل كحقيقة دائمة .

كذلك فإن مفتاح المصالحة العامة هو فى جعل العرب وبخاصة اللاجئين خارج إسرائيل والعرب الذين لايزالون داخل إسرائيل يقبلون عن قناعة بوجود

إسرائيل بين ظهرانيهم . ومن الأهمية بمكان إعادة أكبر عدد ممكن من اللاجئين العرب وإعادة إسكانهم ما أمكن ذلك فى منازلهم وممتلكاتهم . ويبدو أنه من غير المحتمل أن تقبل إسرائيل استعدادها لإعادة جميع اللاجئين ، حتى لو تأكدوا من أنهم لن يحاولوا القيام بدور طابور خامس ، ولذلك فلابد من أن يستوطن كثير من اللاجئين وربما أكثر منهم مكاناً آخر ، ويتساءل توينبى عما إذا كان فى الإمكان إقناع اللاجئين الفلسطينيين بقبول هذا الحل . وأن ذلك يتوقف على مدى إمكان توافر منازل لائقة ودائمة وإتاحة فرص جديدة لهم بدلا من مخيمات اللاجئين الحالية حيث لا أمل ولا مجال فيها لهم مستقبلا . ويرى توينبى أيضاً أن من المناطق المحتمل إعادة إسكان اللاجئين العرب فيها والذين يرغبون فى المحافظة على هويتهم كأسرة متماسكة ، ذلك الجزء من سوريا الواقع إلى الشمال الشرقى من نهر الفرات . فهذه الأرض الخصبة لاتزال قليلة السكان ، يعتمد جزء كبير منها على مياه الأمطار ، وأن قيام العراق وسوريا ببناء سد على نهر الفرات ليس لمنع الفيضانات فحسب ، بل لتتوافر كذلك المياه للرى ، وإنه من الأهمية بمكان أن يمنح اللاجئون العرب الفلسطينيون تسهيلات تعليمية من الدرجة الأولى ، وأن الفلسطينيين الذين نجحوا فى تلقى التعليم العالى قد أثبتوا على الرغم من أوضاعهم السيئة القائمة أن الشعب الفلسطينى شعب عريق ويتمتع بكفاءة عقلية جيدة ، وأن فى استطاعة دول العالم كلها الإسهام فى حل الصراع العربى – الإسرائيلى بفتح أبوابها أمام الفلسطينيين العرب ، الذين يبرهنون عن مقدرة وكفاءة ومنح الجنسيات لهم إن هم أرادوا ذلك ، وأن من الثابت أنهم يكونون بذلك مواطنين لهم قيمتهم ، وعلى الأخص بالنسبة إلى البلدان التى فى حاجة إلى مواطنين جدد ، كالبرازيل ، وفنزويلا ، وأستراليا ،

وكندا . وقبل هذه كلها الولايات المتحدة الأمريكية .

أما أنتونى ناتنج وزير الدولة الأسبق فى وزارة الخارجية البريطانية ومؤلف العديد من الكتب عن العرب يرى أن هناك دولة واحدة فى العالم تستطيع إقناع إسرائيل بتسوية هذه القضية ، وبقبول الشروط التى يعرضها العرب ، والتكفير عن الظلم الذى لحق بالشعب الفلسطينى ، هناك دولة واحدة تستطيع أن تفعل هذا ، هذه الدولة هى الولايات المتحدة الأمريكية فنى سنة ١٩٥٦ حين احتلت إسرائيل أرضاً فى أعقاب حرب السويس تقل فى مساحتها عن الأراضى التى احتلتها بعد عام ١٩٦٧ طلبت منها الولايات المتحدة الانسحاب ، وعارضت بريطانيا وفرنسا ذلك ، وكان هذا طبيعيًّا ، لأنهما اشتركتا فى الحملة إلى جانب إسرائيل وقالتا : « هذا الشعب لم يفهم على حقيقته ، وقد تعرض لظلم فظيع ، ويجب ألا يطلب إليه الانسحاب – يقصد الإسرائيليين – دون قيد أو شرط . ولكن الولايات المتحدة قالت : « انسحبوا ! ! » وانسحب الإسرائيليون .

واليوم يبدو أن مثل هذا الضغط الأمريكى غير متوافر ، وأن إسرائيل تستطيع الوقوف بثبات فى الأراضى التى تحتلها بفضل هذا الموقف السلبى الذى تتخذه واشنطن ، والذى يشجع إسرائيل على التوسع على حسابهم ، ومرة ثانية تتأكد شكوك العرب من أن إسرائيل إنما خلقت لتكون موقعاً غربيًّا يحقق السيطرة على العنصر الشرقى ، وأنها لاتزال تستعمل ذلك .

ويتساءل أنتونى ناتنج عما إذا كان يتجاوز الحدود إذاماطالب بأن تتغلب الحكمة على زعماء إسرائيل ، بحيث يمكن إعادة خلق دولة فلسطين ، ليس فقط جغرافيا ، بل سياسيًّا كدولة ثنائية متعددة الأجناس ؟ وهل يتجاوز الحدود إذا طالب إسرائيل أن تقول بصراحة وتعنى ماتقول أن للفلسطينى العربى الحقوق

ذاتها التى يتمتع بها الفلسطينى اليهودى من حيث العيش فى فلسطين ، والعمل فيها ، والمشاركة فى إدارة بلاده ، مع ضمان المصالح الأساسية لكل من الطائفتين والمحافظة عليها ؟ ويصل أنتونى ناتنج إلى نتيجة مفادها أنه إذا أراد اليهود أن يحققوا الطمأنينة والأمن فى الشرق الأوسط ، فإن عليهم أن يعيشوا مع العرب ، وأن يتركوا العرب يعيشون معهم ، وأن سياسة التفرقة العنصرية سواء مورست فى جنوب أفريقيا ضد السود أو فى إسرائيل ضد العرب فإنها مرفوضة من جميع العالم ، وهى فى النهاية غير عملية . وأن العالم العربى مستعدا استعداداً لم يعرفه فى الماضى – للقيام بدوره فى تسوية مع اسرائيل على أساس عادل ودائم .

أما تشارلز بوست الدبلوماسى الأمريكى والمساعد الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة وعضو المجلس الأمريكى للعلاقات الخارجية فقد ذكر عقب حرب ١٩٦٧ مباشرة أن هذه الحرب قد نجمت من المجابهة العقيمة التى ألزمت بها شعوب المنطقة نفسها فى السنوات الماضية ، وأن الإسرائيليين الذين يشعرون أنهم محاصرون من كل جانب بجيران عرب يناصبونهم العداء ، وأنهم مازالوا يذكرون المصير الذى أحاق بملايين من يهود أوربا ، وأنهم يعتقدون أن أى تنازل ملموس منهم سيؤدى إلى إثارة أطماع العرب وإلى دفع إسرائيل إلى الفناء المحقق .

وينحى تشارلز بوست باللائمة على السوفييت ، ويرى أنه كانت لديهم بالطبع مبرراتهم فى ذلك فهم لايريدون أن يروا الحكومة السورية تسقط ، وأن الحكومات السورية المتطرفة للغاية والتى تعاقبت على الحكم طوال السنتين السابقتين على حرب ١٩٦٧ وإن تكن غير شيوعية قد ازدادت اعتماداً على

السوفييت فى الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية ، بحيث سمح ذلك بدخول أعداد كبيرة من المستشارين السوفييت إلى سوريا ، وقد هيأ هذا التربة والمناخ الملائمين للتغلغل والنفوذ السوفييتى فى الشرق الأوسط .

أما عن عبد الناصر فإن تشارلز بوست يرى أن الزعيم العربى قد شعر أنه يتحمل مسئولية القيادة العربية الموحدة التى يفترض فيها حماية جميع الدول العربية من إسرائيل . وأنه بسبب غيرته على مركزه المتدهور كزعيم مرتقب للعالم العربى ، وبعد أن سخر به حلفاؤه ومنافسوه على السواء لفشله فى التحرك عند الإغارة على قرية السموع الأردنية وعند وقوع حادث ٧ أبريل – يقصد هجوم الطيران الإسرائيلى على مطارات سوريا آنئذ – وبعد أن أكد السوفييت بصورة قاطعة أن إسرائيل على وشك أن تهاجم سوريا . فقد شعر عبد الناصر بعد هذا كله بأنه لم يعد فى استطاعته الوقوف بمعزل عن الأحداث إن أراد أن يحتفظ بسلطته وبكرامة المنصب الذى يتربع عليه .

ويعزى تشارلز بوست السبب فيما حدث عام ١٩٦٧ ، ليس إلى خطأ العرب وإسرائيل فحسب ، أو حتى خطأ الدول الكبرى ، أو الأمم المتحدة فى إجراءاتهم أو إهمالهم فى شهرى مايو ويونيو ١٩٦٧ ، ولكن معظم السبب يكمن فى إخفاقهم جميعاً ، ورفضهم الصريح مواجهة حقائق الحياة فى الشرق الأوسط . وأن السلام أو الأمن لن يخيما على سكان المنطقة أو على الدول الكبرى المتورطة فيها إلا بعد أن يعترف العرب بأن إسرائيل – مهما يبدو لهم الظلم الذى انطوى على إنشائها – بأنها إحدى حقائق الحياة ، وأن لإسرائيل من الحق فى الوجود بقدر ماللعرب منه ، وبأن تهديد إسرائيل ومضايقتها والحلم باحتمال القضاء عليها – كل هذه الأمور تشكل خطراً على أمن العرب بقدر ماتشكله على

أمن إسرائيل ، وأن على العرب أن يدركوا كذلك أنهم والإسرائيليين سيكسبون أكثر مما يخسرون نتيجة للتعايش السلمى بينهم ، ومن ناحية أخرى فإن السلام لايمكن إحلاله فى المنطقة إلا بعد أن يعترف الإسرائيليون بأن الشرط لبقائهم يعتمد كليًّا وعلى المدى البعيد على المصالحة مع جيرانهم الذين يفوقونهم عدداً . وبأن بقاءهم لايمكن المحافظة عليه إلى ما لا نهاية بقوة السلاح أو بالتوسع الإقليمى ، وأن مظاهر الصلابة والغطرسة ليست وسائل فعالة فى التعامل الدولى . وبأنه لايمكن بشكل خاص أن تتمتع إسرائيل بالأمن إلا بعد تعويض اللاجئين الفلسطينيين وإعادة إسكانهم ، وإرجاع كرامتهم إليهم .

أما جون جلوب (جلوب باشا) رئيس أركان الجيش الأردنى (١٩٣٨ – ١٩٥٦) فيرى أن السوفييت قادوا عبد الناصر إلى طريق لم يعرف أين يؤدى به . وأن مصر قد أدركت فى النهاية أنها أصبحت مستعمرة روسية . ويقترح جلوب على الولايات المتحدة أن تمارس ضغطاً على إسرائيل ، لأن كل خطوة جديدة يخطوها الأمريكيون فى تأييد إسرائيل سيقابلها العرب بالتوجه نحو السوفييت الذين من مصلحتهم حدوث اضطرابات جديدة فى العالم العربى ، وأنه إذا تغلغل السوفييت فى الدول العربية فسنكون أمام لوحة شطرنج تنتشر عليها مختلف البلدان ، بحيث يكون بعضها فى الجانب الشرقى وبعضها الآخر فى الجانب الغربى ، ويؤكد جلوب أنه إذا نفضت الولايات المتحدة يدها فإنه لن يكون هناك خيار للعرب غير الاتجاه نحو السوفييت . وهذا يعنى حتماً انهيارأوروبا وانهيار حلف شمال الأطلنطى وبقاء الولايات المتحدة بلا حلفاء .

ويلاحظ ألبرت حورانى – السورى الأصل – مدير مركز الشرق الأوسط فى جامعة أكسفورد بإنجلترا ومؤلف العديد من الكتب القيمة عن الشرق الأوسط

وتاريخ العرب - يلاحظ حورانى أنه لاتوجد عداوة بين العرب واليهود كشعب ، ولكنه يقول إن مايرضى العرب هو وجوب تسوية قضيتى اللاجئين والحدود .

ويشدد جون بادو سفير الولايات المتحدة الأسبق لدى مصر والذى تولى مناصب أستاذ وعميد ورئيس الجامعة الأمريكية بالقاهرة طوال ١٧ سنة - يشدد بادو على مالعبته الصور الزائفة والمعلومات المشوهة وسوء التقدير من أدوار فى أعمال إسرائيل ومصر . وأن الكلمات عند العرب - وهم شعب عاطفى - لاتعنى بالضرورة عملا فى حين تترابط الكلمات والأعمال بصورة وثيقة عند الإسرائيليين ، غير أن أياً من الجانبين قد يتجاهل ذلك المفهوم قبل كارثة ١٩٦٧ التى حاقت بالجانبين : العربى والإسرائيلى على السواء .

ويعلق دان كورتس - الصحفى الأمريكى - و « والمربيرجر » أحد مؤسسى المجلس الأمريكى لليهودية فى سنة ١٩٤٣ . وهو معاد للصهيونية - وجان (لاكوتور) محاضر العلوم السياسية والصحفى المشهور - يعلق هؤلاء المراقبون على سياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط بلهجة تتسم بالتشاؤم ، نظراً للصعوبة التى تواجهها الولايات المتحدة فى محاولاتها توخى عدم التحيز فى الصراع فى الشرق الأوسط ، ويدعو كورتس إلى إعادة النظر فى سياسة أمريكا فى المنطقة .

وعموماً فقد كانت هذه عينة من وجهات النظر المختلفة لعديد من المؤرخين والدبلوماسيين والمراقبين والساسة الغربيين ، عرضها أصحابها عقب كارثة ١٩٦٧ التى حاقت بالعرب والإسرائيليين على السواء . وجميع الآراء السابقة عبرت عن وجهات نظر أصحابها فى ضرورة إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى

بإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة .

غير أن الزعماء الإسرائيليين قد تجاهلوا الإنصات إلى هذه الأصوات وغيرها ، وكان لزاماً على العرب أن يكافحوا لاسترداد حقوقهم المغتصبة من خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، التى كانت بمثابة نقطة تحول حاسمة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى . ذلك لأن العرب قد مارسوا لأول مرة الفعل تجاه إسرائيل ، واتخذوا زمام المبادرة ، ولم يقتنعوا بممارسة ردود الفعل كما فعلوا قبل ذلك مرات عديدة ، وتعاملوا مع الإسرائيليين هذه المرة بنفس أساليبهم السابقة ، بل إنهم تفوقوا عليهم كما ألمح إلى ذلك مناحم بيجين نفسه .. وبعض السم ترياق لبعض ..

وعموماً فقد جاءت كارثة يونيو ١٩٦٧ لتعرض من جديد على المثقفين والمفكرين العرب مشكلة الوطن العربى ، وبدأ العقل العربى يعيد النظر فى العديد من القضايا التى طرحتها من قبل نكبة عام ١٩٤٨ ، والهزيمة العسكرية عام ١٩٥٦ ، وكان طبيعيًّا أن يعايش الفكر العربى كارثة عام ١٩٦٧ ، التى تعرضت لها الأمة العربية باحثاً عن الأسباب ، وعما إذا كانت القوات المسلحة العربية ضحية من ضحايا الهزيمة أم سبباً من أسبابها . وقد أجاب الرئيس السادات فيما بعد على هذا التساؤل قائلا «إن الجيوش العربية كانت ضحية من ضحايا الهزيمة وليست أبداً سبباً لها» .

وبالرغم من الخلافات العديدة فى الاتجاهات الفكرية والتيارات العقائدية ، فقد أسفرت كارثة عام ١٩٦٧ عن تبلور رؤية عربية للصراع ، تحددت فى أن الأساس الذى افتقده العرب منذ عام ١٩٤٨ هو غياب

الاستراتيجية العربية ، التى تحدد لكل عنصر من عناصر القوة مدى استخدامه والوقت المناسب للعمل به ، كذلك فقد عجزت الدول العربية عن تحقيق تكامل نظامى كلى ، فالعرب عشية حروبهم السابقة مع إسرائيل (٤٨ – ٥٦ – ٦٧) كانوا يميلون إلى التفكير والتخطيط لتحقيق أهدافهم . إما عن طريق اتخاذ إجراء فى لحظة من لحظات الأزمة وإما أنهم يتركون للزمن أن يحقق الهدف نيابة عنهم ، متوهمين أن الزمن فى جانبهم ، بل إنه لم تكن هناك سوى استراتيجية عاجزة ، أو بالأحرى تنسيق غير محكم بين السياسات العربية . هذا إذا كان هناك بالفعل أى تنسيق . بعكس إسرائيل التى تحكمها استراتيجية شاملة .

كما أدرك المفكرون العرب ، على اختلاف انتماءاتهم وميولهم السياسية ، أن تفسير ألفاظ النكبة والنكسة والكارثة لا يرجع إلى قوة إسرائيل بقدر ما يرجع إلى القصور من جانب العرب ، وسواء أخذنا بالمنهج التحليلى الجدلى أو بالمنهج المثالى فإن كليهما يتفق على «أن الأسباب الداخلية هى العامل الأساسى فى تحليل أى حدث تاريخى ، ومن ثم فلا يمكن أن نفسر تطوراً تاريخيًّا طويلا كهذا ببساطة «بأن نرجع كل الأخطاء إلى دور الاستعمار» .

وعلى صعيد الاتحاد السوفييتى استمر السوفييت فى تراجعهم عن الجانب العربى والشعب الفلسطينى ، فلاهم يريدون للعرب أن يحاربوا ولا هم يريدون للفلسطينيين أن يمارسوا أى حرب شعبية أو استئناف نشاطهم الفدائى ، وقد أثبتت التطورات اللاحقة أن السوفييت مخطئون فى هذه التصورات ، حيث استعادت القوى العربية بالحرب الرابعة ومن خلالها وزنها الاستراتيجى ، والشعب الفلسطينى هو الآخر لم يفقد قط إحساسه بالهوية المشتركة .

ومن ناحية أخرى فقد كان لحرب يونيو ١٩٦٧ تأثير عميق على العلاقة بين

الحكومة السوفييتية واليهود السوفييت وإسرائيل ، بالإضافة إلى المشكلة المتصلة بها وهى مشكلة موقف السوفييت تجاه يهود العالم والرأى العام العالمى والأحزاب الشيوعية ، وهو ما يشكل أرضية لمناقشتنا ، فمن الثابت أنه لا يوجد أدنى شك فى أن اليهود السوفييت بأغلبيتهم قد تأثروا من نتائج هذه الحرب بمشاعر تختلف عن تلك المشاعر الرسمية التى كان زعماء الكرملين يكنونها للعرب .

ويقدم لنا أحد الباحثين الفقرات التالية التى تشهد على ذلك «حسنا إنهم لم يسمحوا لأنفسهم – أى الإسرائيليين– أن يقتلعهم العرب كما كانوا أمام هتلر ، إن هناك عدداً كبيراً ومتوافراً من الجنود اليهود الممتازين فى الجيش الأحمر . وكثير منهم وصلوا إلى درجة أبطال الاتحاد السوفييتى . . ومازال هناك ذلك الشعور السيئ . . وإذا حدث أن اتبع العرب خطوات هتلر وقاموا بذبح كل يهود إسرائيل فقد تنتشر العدوى ، وسوف نكون قد وصلنا إلى درجة جديدة من معاداة السامية» .

كذلك فقد غمر الرأى العام السوفييتى عموماً عطف تجاه إسرائيل عقب انتصارها عام ١٩٦٧ ، ونستدل على ذلك بما ذكرته إحدى الدراسات المحايدة من أنه «قد ظهر الآن لأول مرة أن اليهود قادرون على «الرفس» بشدة فى الوجه ، ومن ثم فقد ساد الشارع السوفييتى احترام معين تجاه الجنود اليهود ، وكما هو الحال فى روسيا ، حيث تُكِنُّ دائماً احتراماً عظيماً للجنود الأكفاء والطيارين . . وهو ما أثبته الإسرائيليون ، وإذا كان هذا هو الاتجاه لدى الإنسان الشيوعى الذى يدعو إلى التذويب كحل لمشكلة اليهود فهل يتبقى هناك أى شك فى مشاعر باقى اليهود السوفييت» ؟

وبالإضافة إلى ذلك نجد أن تقارير الطلبة الأجانب فى روسيا ، والمراسلين

الغربيين ، والسياح فى الاتحاد السوفييتى ، والمطرودين السوفييت ، والسياح السوفييت فى الخارج . . تشير إلى تعاطف غير اليهود تعاطفاً كبيراً مع إسرائيل ، كما يبدون إعجابهم من نصرها العسكرى وتضليل الدبلوماسية السوفييتية للعرب » .

كما أدلى طالب أسيوى سبقت له الإقامة فى موسكو بحديث جاء فيه « إنه من الطبيعى أن بعض الطلبة اليهود كانوا يحتفلون سرًّا بنصر إسرائيل ، وكانوا مدركين أن اليهود لو خسروا الحرب فسوف تكون نهايتهم على يد العرب . وفى موسكو حدث ضغط على الشخصيات اليهودية كى تدين العدوان الإسرائيلى ، غير أن اليهود السوفييت رفضوا التوقيع لها .

وتدل الإحصائيات الرسمية السوفييتية على النسبة المرتفعة للطلبة والفنيين والإخصائيين والأكاديميين والعلميين اليهود فى الاتحاد السوفييتى ، وهى نسبة لها ثقلها بدون شك ، ففى عام ١٩٦٨ بلغ عدد الطلاب اليهود فى التعليم العالى السوفييتى ١١٠٠٠ طالب ، والفنيون المتخصصون من ذوى المؤهلات العالية . . ٣٢٧٨٠٠ ، كما بلغ عدد الأكاديميين العلميين ٥٨٩٥٢ ، كذلك فإن نسبة اليهود فى الحزب الشيوعى السوفييتى نسبة لها ثقلها . بالإضافة إلى أن أجهزة الإعلام السوفييتية من صحافة وإذاعة تضم الكثيرين منهم ، ولم يوجد أى دليل للقبض على أية شخصية سوفييتية يهودية مشهورة أو فصلها ، حتى بعد أن وصلت الدعاية السوفييتية الرسمية فى هجومها على إسرائيل حدًّا لا مثيل له ، واتهم السوفييت إسرائيل بأنها تحاول تسميم المواطنين السوفييت ، وأن إسرائيل تقف ضد الشيوعية ، كما صورت الدعاية السوفييتية الدين اليهودى بأنه دين رجعى ، وركزت أيضاً جهدها على النقاط السابقة انطلاقاً من إيمان السوفييت

بالعقيدة الماركسية اللينينية للمسألة اليهودوالحركة الصهيونية . ولكن يبدو أن هذه المسلمات النظرية قد غابت تماماً أثناء التطبيق بحيث تتغلب العوامل الاستراتيجية على المبادئ الأيديولوجية ، وهنا يحل التناقض الجوهرى فى المواقف ، وهو ما ينطبق تماماً على موقف السوفييت من القضية الفلسطينية وإسرائيل ، حيث تناسى السوفييت التحليل الماركسى اللينينى ، وأقروا بشرعية وجود دولة إسرائيل وحقها فى العيش فى أمن وسلام ضمن وجودها المستقل ، غير قابلة للإزالة أو التخلى عنها ، على حد ما يراه فريق من الباحثين الفلسطينيين أنفسهم .

على أن الحقيقة التى يجب إبرازها . . أن السوفييت قد أعطوا السلاح للعرب قبل عام ١٩٦٧ ، وفى أثناء القتال ، وبعد وقف إطلاق النار عام ١٩٦٧ . ولكننا نبادر فنقول إن نشاط السوفييت بهذا الخصوص كان محدوداً للغاية . وفى مجلس الأمن وأمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عاون السوفييت العرب ، لكن أثر هذا العون كان ضئيلا هو الآخر . ويستدل على ذلك بعدم استعداد السوفييت أبداً لتخطى حدود معينة . وأنه لم يكن فى نيتهم قط أن يضحوا من أجل العرب بالسياسة التى درجوا عليها ، وهى سياسة التعايش السلمى مع الولايات المتحدة . وبالفعل انصرف الفريقان السوفييتى والأمريكى خلال لقاء جلاسبورو إلى إعداد مشروع قرار مشترك بين الطرفين . ومن ثم أخذ الزعماء السوفييت يحثون المتطرفين من القادة العرب على الالتزام بالاعتدال ، فبودجورنى وكوسجين وبريجنيف لم يملوا من إلقاء النصائح على الرئيسين : بومدين وعارف ، خلال زيارتهما لموسكو لمناشدتهما العون .

لكن يبدو أن الزعماء السوفييت كانوا فى وادٍ والقادة العرب المتطرفون كانوا

فى وادٍ آخر . لأن الهزيمة التى حاقت بالعرب والأوضاع فى الشرق الأوسط آنئذ كانت تبدو مرضية تماماً فى نظر السوفييت ، حيث ازداد التيار العربى المعادى للغرب . ونجا النظام شبه الشيوعى فى سوريا من السقوط بسبب الحرب . بل أصبح من الممكن -إذا ساعدت الظروف- الإقدام على تغيير البناء الاجتماعى فى مصر - الحليف العنيد للسوفييت - وتحويلها إلى دولة اشتراكية خالية من الروابط العاطفية الدينية الإسلامية والمسيحية على السواء ، وصارت أعياد الثورة السوفييتية وذكرى الزعماء السوفييت مثل لينين يحتفل بها على مضض فى أوساط القوات المسلحة المصرية والتنظيم السياسى ، وبالرغم من ذلك فلم يكن السوفييت على استعداد لمواجهة المخاطر بتأييدهم للحلول العسكرية .

وفى حين تشددت السياسة الأمريكية ، فقد بدا السوفييت كأنهم يميلون نحو تأييد الأخذ بالحلول السلمية ، وتجلى ذلك فى الاقتراح المقدم إلى الأمم المتحدة ، والذى يقضى بسحب القوات الإسرائيلية خلف حدود قريبة من حدود ٥ يونيو . وذلك فى مقابل تنازل العرب عن حالة الحرب . غير أنه حدثت تطورات هامة على الجانب العربى ، حيث توالت الأحداث . فزادت الجروح عمقاً واستنزفت من ماء الوجه أكثر مما استنزفت من الدماء . فقد كانت النكسة أول مصدر من مصادر المحن .

وكانت أول وأخطر الأحداث التى اهتز لها الرأى العام العربى هو ما كشفت عنه الهزيمة من قيادة لاهية ، وخطط حمقاء ، واستعدادات صورية . وكانت أول مرة تنشر فيها أنباء تتناول ما كان يدور من تساؤلات وشائعات يوم ٤ سبتمبر ١٩٦٧ ، وربما ظل الرأى العام العربى مكمماً لولا أن بعض وكالات الأنباء العالمية تناولت الموضوع بصورة أصبح من اللازم معها توضيح الحقيقة التى أسفرت عن

محاكمات المسئولين عن التقصير الذى أدى إلى النكسة . والتحقيق مع الذين دبروا ورتبوا عملية محاولة الاستيلاء على القيادة العليا للقوات المسلحة ، وأخيراً التحقيق فى انحرافات جهاز المخابرات العامة عن مهمته الأصلية . وثارت مئات الأسئلة حول كيفية تردى الأمور إلى مثل هذه الدرجة من عدم تقدير المسئولية . مما أدى إلى التضحية بأرواح عشرات الألوف من العرب من الشهداء الأبرار . واستيلاء إسرائيل على أرض فلسطين وتسلطها على الشعب الفلسطينى الشقيق والعريق . بالإضافة إلى احتلالها لأجزاء من التراب المصرى والتراب السورى .

ومن الأحداث التى زادت الجروح عمقاً أيضاً على الجانب العربى . الهجوم على مطار بيروت فى ٢٨ ديسمبر ١٩٦٨ . وحادث مصنع أبى زعبل فى فبراير ١٩٧٠ ، وحادث بحر البقر فى ٨ أبريل ١٩٧٠ . ثم أحداث أيلول الأسود فى الأردن فى خريف عام ١٩٧٠ . وأخيراً موت عبد الناصر الذى جاء رد فعله رهيباً قاسياً فى العالم العربى ، ثم جاء البحث عن قائد جديد وبطل . لكى يفجر الصراع على السلطة فى مصر حادًّا ومدويا . حتى تم تقويم الحكم وتصفية مراكز القوى وما تبعه من إعادة المؤسسات الدستورية . وكان ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى شخصية الرئيس السادات نفسه ، وإصراره الموضوعى على تحقيق الهدف المنشود ، بالرغم من انهماكه فى معركة رهيبة مع السوفييت وخبرائهم فى مصر لتحرير الإرادة المصرية . لكن السوفييت غاب عنهم التفسير المصرى لإعفاء خبرائهم ، حيث جاء هذا القرار بمثابة الشعرة التى قصمت ظهر البعير فى العلاقات السوفييتية المصرية . خاصة أنه قد سبق أن أدين معظم أصدقاء السوفييت فى مصر .

ويقال إن الرئيس السادات لو أحسن معاملة السوفييت لكانوا قد خلقوا من

مصر قوة عسكرية قادرة على تحرير فلسطين والأرض العربية . لكن السادات قد نفى فى مناسبات عديدة مثل هذه المقولات . وللتدليل على رأيه فقد استعرض الحقائق التالية : ذكر الرئيس السادات أنه فى عام ١٩٧٢ كان هو الحليف الوحيد للسوفييت فى مصر ، بدليل أنه خطب فى مجلس الشعب آنئذ موجهاً اللوم للرسميين فى مصر ، حيث ذكر لهم أن الذى يريد أن يتعاون معه ومع السوفييت فأهلا وسهلا . . والذى لا يرغب فى هذا التعاون فلا حاجة به للبقاء فى الحكم . ويضيف الرئيس السادات أن ذلك كان موقفه بالرغم من أن السوفييت قد خذلوه فى عام الحسم – أى عام ١٩٧١ – عندما رفضوا إعطاء مصر السلاح . وقوله : «لكننا حاربنا بسلاح السوفييت ، والذى كسب الحرب هو الذى استخدم السلاح نفسه ، لأننى كنت عشر خطوات وراء إسرائيل وثلاث خطوات وراء سوريا . إذ إنه بعد سحب الخبراء السوفييت من مصر وصلت إلى سوريا أسلحة روسية كثيفة ومتقدمة تكنولوجيا . ولقد زرت الروس أربع مرات وخذلونا فى عام الجسم ومع ذلك كنت أدافع عنهم » . .

ثم جاء إعلان قيام اتحاد الجمهوريات العربية . وكعادة السوفييت من تخوفهم من أية محاولات للوحدة بين العرب . فقد عارضوها لاعتقادهم بأنها تقف حجر عثرة أمام نمو الحركة الشيوعية التى تجد لها أرضاً خصبة فى ظل التفتت العربى . غير أن هناك آراء تقول إن معارضة السوفييت لهذا الاتحاد جاءت من وراء ستار . بعد أن بلغ الصراع العربى على السلطة فى مصر أشده .

لكن الرئيس السادات اعتبر ذلك أمراً داخليًا بحتاً ، حيث لم يسمح قط بالصراع الداخلى . وذكر السادات للسوفييت أنهم إنما يتعاملون مع الحكومة المصرية ومعه شخصيًّا . وليس مع أشخاص آخرين . ومن هنا فقد أبلغ

السادات السفير السوفييتى فى القاهرة فى إحدى مقابلاته – حول قراره تصفية على صبرى من القيادة – قائلا : «أريد أن تبلغ موسكو ، وأرجو ألا تعتبر هذا إجراء ضدكم ، فهو أمر محلى ولا يخصكم» .

وقد فوجئ الرئيس السادات بالرئيس بودجورنى يصل إلى القاهرة ويطلب عقد معاهدة . كان السادات – وعبد الناصر من قبله – يلحان على السوفييت فى عقدها . وكان السوفييت يرفضون . حتى إن عبد الناصر فى عام وفاته ذكر لهم فى الكرملين : «إذا كنتم خايفين من المعاهدة . . مستعدين نعملها حلف» . . لكن السوفييت رفضوا . وأصر بودجورنى هذه المرة على عقد المعاهدة مع مصر . وذكر أنه حضر برجاء مصحوب من المكتب السياسى فى موسكو الذى يريد هذه المعاهدة . وهنا استدعى السادات وزير خارجيته وكلفه بإعداد المعاهدة ، وكان حريصاً على استمرار العلاقة مع الاتحاد السوفيتى بالرغم من أن أحداً فى مصر لم يكن يريد هذه الاتفاقية . لكن السادات أراد أن يطمئن السوفييت . وبالرغم من ذلك فقد تخلى السوفييت عن مصر فى وقت هى أحوج ما تكون فيه إلى مزيد من السلاح ، فإذا أضفنا إلى ذلك سياسة الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تتطلب من السوفييت أن يوفروا مناخاً صالحاً لاستمرار وازدهار هذه السياسة . فإن هذه العوامل مجتمعة جعلت العلاقات السوفييتية المصرية تعانى من حالة فتور وانكماش واضحة بالرغم من توقيع معاهدة الصداقة بين الاتحاد السوفييتى ومصر فى أعقاب ثورة ١٥ مايو التصحيحية .

وهكذا اتضح للرئيس السادات فى هذه الفترة من خلال زياراته المتتابعة للاتحاد السوفييتى طلباً للسلاح أن السوفييت لن يوفوا بوعودهم . وأن ما يهمهم ليس تحرير الأرض المحتلة أو استرداد حقوق الشعب الفلسطينى . إن

ما يهم السوفييت بالدرجة الأولى استمرار وجودهم فى المنطقة . وبالرغم من معاناة مصر الشديدة فى علاقاتها مع السوفييت فإن السادات لم يطعنهم من الظهر . ولم يجر أى اتصال بالأمريكيين قبل طرد الخبراء السوفييت . كذلك فإن السادات لم يغلق الباب أمام تسوية سلمية مع إسرائيل . ولكنه وعى تماماً أن هذه التسوية السلمية مستحيلة مالم تدرك إسرائيل أنه قد توافرت لمصر القوة التى يمكن باستخدامها الوصول للهدف . كما تيقن للرجل أن إزالة آثار عدوان يونيو ١٩٦٧ بالتالى لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال عمل مسلح يلعب الدور الرئيسى فيه جيش مصر بتسليحه وتدريبه وتخطيط قيادته السياسية .

غير أن تحقيق ذلك قد مر بمبادرات ومشاريع ومنعطفات تاريخية ، فقد بدت المواجهة العربية الإسرائيلية فى عام ١٩٧٠ محكومة بقيود . أهمها أن الدعم الذى تحصل عليه دول المواجهة هو أقصى ما يمكن أن تقدمه الدول العربية المنتجة للبترول . وبالنسبة لمصر فقد تحملت عبء القضية الفلسطينية لحماً ودماً وعظماً (٦٠٪ من ميزانيتها عام ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى أكثر من ٢٠ ألف شهيد فى المعركة) فى حين أن دول البترول العربية لم تقدم سوى ما مجموعه ١٤٤ مليون جنيه إسترلينى ، استدانتها مصر قروضاً حتى منتصف السبعينات من دول البترول العربية ، وهذا المبلغ لا يرقى حتى إلى قيمة الفوائد المستحقة على مصر لدول العالم المختلفة . وبالرغم من ذلك فقد استمرت مصر على خطها السياسى الثابت حتى الآن ، تحرس بدماء أبنائها وبقوت يومهم حياة الأمة العربية .

أما الأردن فقد جاءت أحداثه الدامية فى صيف وخريف ١٩٧٠ بشأن إبادة الفلسطينيين لتضيف صفحة سوداء فى تاريخ قضية فلسطين . حيث أنفقت الأموال العربية لقتل الأرواح العربية ، ومات فيها من العرب بيد العرب

أكثر ممن ماتوا بيد الإسرائيليين بسبب كارثة ١٩٦٧ . واستعملت فيها من الأسلحة والذخائر ماوصفه المراقبون بأنه كان كفيلا بهدم مدن بأكملها . وقد طويت هذه الأحداث الأليمة «بقصم الظهر» لعناصر المقاومة الفلسطينية التي كانت متمركزة بالأردن . وسوف تفعل سوريا نفس الشيء بعد ذلك بسنوات . حيث أجهزت القوات السورية على عشرات الألوف من أبناء الشعب الفلسطيني الشقيق المقيمين في المخيمات بلبنان ، وهو مالم يعرف تاريخ العرب الحديث شيئاً مثيلا له من قبل .

وعلى صعيد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي فقد بدا أن الدولتين العظميين غير راغبتين في حدوث مواجهة بينهما بسبب الإسرائيليين أو العرب على السواء . حيث بات واضحاً لها أن الخطر في منطقة الشرق الأوسط قد يعرضهما لمواجهة إحداهما الأخرى ، وهو ما جعلهما تتمسكان معاً بالوجود الإسرائيلي بل حمايته ، أي أن المهم أن يسود السلام بين السوفييت والأمريكيين بالدرجة الأولى . وهكذا انتهت الحرب الباردة التي سادت العلاقة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي لأكثر من ربع قرن . وفي ضوء تخلخل عملية الاستقطاب الدولي انتهجت كثير من الدول المتوسطة والصغيرة طرقاً سياسية واقتصادية تتعارض أحياناً مع الطرق التي تسلكها إحدى الدولتين الرئيستين ، بل إن مصر قد اتخذت خطوة أجرأ من ذلك حينما أقامت بحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي كانت تتعارض أيضاً مع مسلك الدولتين الرئيستين .

وقد تأكد بذلك الانحراف بين السياسة الأمريكية والسياسة الإسرائيلية . وكان أول انحراف محدد في السياسة الأمريكية عن التطابق مع السياسة الإسرائيلية حينما قدمت الولايات المتحدة في يونيو ١٩٧٠ مقترحاتها التي عرفت باسم مبادرة

روجرز . نسبة إلى وزير خارجيتها آنئذ ويليام روجرز . وقد اختلفت ردود فعل مبادرة روجرز ، فبالنسبة لمصر مثلت هذه المبادرة اختباراً لنوايا الولايات المتحدة فى الأزمة ، أما القادة العرب ، فكما هو شأنهم دائماً ، قد انقسموا على أنفسهم .

وعموماً فإن مبادرة روجرز تستحق منا وقفة للتفسير والتعليل . حيث إن وقف إطلاق النار قد استمر منذ ٨ أغسطس ١٩٧٠ حتى أكتوبر ١٩٧٣ .

كان ويليام روجرز قد تقدم فى ٩ ديسمبر ١٩٦٩ بمجموعة من الاقتراحات ، تركت تفاصيل الوصول إلى تسوية بشأن الأزمة لمباحثات تجرى بين الأطراف المعنية . وأوضحت هذه المبادرة رغبة الولايات المتحدة فى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة وإجراء تعديلات طفيفة فى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ بين إسرائيل وجيرانها من الدول العربية . ويقال إن هذه المبادرة قد سبقتها جهود ربما كانت سرية حين قدمت الولايات المتحدة فى عام ١٩٦٨ عرضاً إلى مصر للحصول على سيناء . غير أن هذا الاقتراح رفض من قبل وزير الخارجية آن ذاك محمود رياض .

وقد تلخصت مبادرة روجرز فى النقاط التالية : إن الإطار الوحيد لمفاوضات التسوية هو أن يكون منسجماً تماماً مع محتوى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الذى وازن بعناية بين الاحتياجات لسلام عادل ودائم ، وبيّن أن استمرار حالة اللاسلم واللاحرب لا تخدم مصلحة أية دولة فى الشرق الأوسط أو خارج الشرق الأوسط . وأنه يلزم وجود تعهدات ملزمة لكل من إسرائيل والدول العربية الأخرى لأجل إيجاد السلام ، وعليهم أن يأخذوا على عاتقهم الالتزام بمنع الأعمال العدائية المنظمة من أوطانهم بشكل خاص . لكن إسرائيل

أعلنت أنها لن تعود أبداً إلى حدود ما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ . وأن قواتها لن تنسحب من خطوط وقف إطلاق النار إلا بعد توقيع معاهدة سلام مع الدول العربية .

وعلى أية حال فقد بدأت مرحلة وقف إطلاق النار على جهة قناة السويس منذ ٨ أغسطس ١٩٧٠ لمدة ٩٠ يوماً ، وقامت الأطراف المعنية بمباحثات غير مباشرة عن طريق الدكتور يارنج الذى قام بتوجيه الدعوة لكل فريق . وقابل مندوب إسرائيل الدائم الذى نقل إليه فى ٨ سبتمبر قرار حكومته بعدم الاشتراك فى المباحثات مادامت اتفاقية وقف إطلاق النار لم تراع تماماً . وهكذا انتهت هذه الجولة من المباحثات ، وكان روجرز قد أرسل قبل ذلك بشهور رسالة إلى وزير الخارجية المصرى محمود رياض . جاء فيها :

«إننى أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة ، وأعتقد أنه من مصلحتنا المشتركة أن تحفظ الولايات المتحدة وتنمى علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ، وتأمل فى توضيح أن ذلك يمكن تحقيقه ، ونحن على استعداد للقيام بدورنا فيه (. . .) ولقد قدمنا مقترحات جديدة وعملية من أجل ذلك ، وهى أن توافق كل من مصر وإسرائيل على العودة إلى وقف إطلاق النار ولو لفترة محدودة . وتوافق الأطراف المعنية على التصريح الذى يهدف إلى التوصل إلى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم الذى يستند إلى الإقرار من جانب الأطراف بسيادة وسلامة الأراضى والاستقلال السياسى ، وأن يتم الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى التى احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ . وذلك طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢» .

وقد أعلن الرئيس عبد الناصر والملك حسين قبولها لمبادرة روجرز . غير أن

إسرائيل وضعت العراقيل – كعادتها – فى سبيل تنفيذ ما جاء بمبادرة روجرز هذه .

وإذا شئنا ترجمة مبادرة روجرز الأولى هذه على صعيد المواجهة العربية الإسرائيلية . . فإنها كانت تعنى مجرد تنظيم لعملية وقف إطلاق النار بين الطرفين لمدد محددة . وقد استمر ذلك بالفعل إلى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ ، ولم تكن حالة الهدوء هذه تعنى نوعاً من أنواع السلام . لكنها كانت حالة ثبات فى نظر صانعى القرار الإسرائيليين . وهو مالم تقبله مصر فيما بعد .

على أنه تنبغى الإشارة إلى أن موافقة مصر على هذه المبادرة قد سبقتها جهود من جانب عبد الناصر فى شكل نداءات وتصريحات علنية للولايات المتحدة . وأيضاً قامت إسرائيل بنفس الشىء أى أن الطرفين : المصرى والإسرائيلى كانت لديهما النية فى اتخاذ خطوة دبلوماسية جديدة ، ويستدل على ذلك من التصريحات العلنية الآتية لكلا الطرفين المصرى والإسرائيلى :

١ – النداء الذى وجهه الرئيس عبد الناصر إلى الرئيس الأمريكى نيكسون فى أول مايو ١٩٧٠ .

٢ – المقابلة التى أجرتها شبكة التليفزيون الثقافية الأمريكية مع عبد الناصر والتى قال فيها صراحة : إنه يميل إلى قبول وقف إطلاق النار .

٣ – التصريح الذى أفضت به رئيسة وزراء إسرائيل آنئذ جولدا مائير ، والذى قالت فيه : إن إسرائيل على استعداد لقبول قرار مجلس الأمن .

٤ – التصريح الذى أفضى به أبا إيبان والذى قال فيه : إن العرب سيفاجئون من التنازلات الإسرائيلية فى اللحظة التى تبدأ فيها مباحثات السلام .

غير أن الإسرائيليين من ناحية أخرى كانوا يأملون فى أن الجانب المصرى

سيرفض المبادرة الأمريكية الجديدة نظرا للهيمنة السوفييتية على مصر آن ذاك. لكن عبد الناصر وافق على المبادرة وتمسك المصريون بفرصة وقف إطلاق النار، ولم يمنع ذلك من تحريك بطاريات الصواريخ المصرية وبدأت حرب الأعصاب. وكان من نتيجة ذلك انسحاب إسرائيل من مهمة يارنج إلى أن يذعن المصريون ويسحبوا صواريخهم من القناة. وقد تبين أن موضوع إسرائيل الحقيق ليس سحب الصواريخ، ولكن الضغط على الولايات المتحدة بطلب ضمانات ومساعدات اقتصادية وعسكرية، ثم تغير الموقف الإسرائيلى نتيجة التأكيد الأمريكى بأن المساعدات يمكن أن تأتى فى أى الحالات. وهكذا فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ قررت إسرائيل استئناف المشاركة فى محادثات يارنج، لكنها عادت فرفضت المبادرة. وهنا أخذت الولايات المتحدة فى الضغط على إسرائيل. وصرح الرئيس نيكسون قائلا: «أعتقد أن بوسع إسرائيل الموافقة على وقف إطلاق النار الذى اقترحته الولايات المتحدة بدون تخوف، وبدون أن تعرض أمنها للخطر» وأضاف: «إننى أستطيع أن أتعهد لإسرائيل بأنه بإمكانها قبول وقف إطلاق النار».

وعموماً فإن الصفوة الإسرائيلية الحاكمة وجدت أن مبادرة روجرز لا تتلاءم مع السياسة الإسرائيلية. واستمرت هذه الصفوة الحاكمة فى وضع المجتمع الإسرائيلى فى حالة توتر دائمة، وفى ظروف وشروط تدفعه دفعاً إلى الحرب، وجعل المجتمع الإسرائيلى مجتمعاً إسبارطيًّا متحفزاً يقدم ضرورات الأمن على كل ما عداها، ويعيش فى قلعة عسكرية وسط منطقة معادية. واستطاع مخططو السياسة الأمنية بالتالى أن يتبنوا إستراتيجية الضغط على السوفييت الذين أذعنوا تماماً لمطلب إسرائيل والولايات المتحدة فى مسألة هجرة

اليهود السوفييت إلى إسرائيل ، واستخدمت إسرائيل نفوذها فى جعل واشنطن تربط الاتفاقات الاقتصادية الأمريكية السوفييتية بالموقف السياسى السوفييتى من النزاع ، والسوفييت هم الآخرون قد اقتنعوا أو بالأحرى توهموا أن مرور الزمن على الاحتلال دون إطلاق نار يعتبر تسوية جزئية هى فى الواقع تسوية عملية ، وأن إسكان إسرائيل بمهاجرين سوفييت جدد سوف يضمن لها مساحة إستراتيجية تخدم أمن إسرائيل أكثر من أى سلاح أو ضمانات دولية .

وعلى الصعيد الإسرائيلى أيضاً سادت فى هذه الفترة مقولات من نوع أن شرم الشيخ بدون سلام أفضل من السلام بدون شرم الشيخ . وأن باستطاعة إسرائيل أن تدافع عن نفسها بنفسها ضد قوى العالم العربى مجتمعة ولأية فترة ممكنة – خمس أو عشرين أو خمسين سنة – «مادمنا لا نحرم من المعدات اللازمة لدفاعنا» وأن الثغرة فى المستوى العلمى والتكنولوجى بين إسرائيل والدول العربية كبيرة جدًّا وآخذة فى الاتساع ، وأن العرب متأخرون عن إسرائيل فى العلوم والتكنولوجيا مائة سنة ، وأن الخروج من مشكلة الشعب الفلسطينى لا تحل بالاعتراف به كشعب له حقوقه ، بل تحل بتجاهله .

غير أن هذه الأفكار لقيت معارضة من داخل إسرائيل ذاتها ، وكانت حجج المعارضين ترى أن هذه السياسة تستفز المسلمين الراغبين فى تحرير القدس ، كما تستفز الرأى العام العالمى كله . فضلا عن أن الولايات المتحدة والدول الصناعية بصورة عامة حساسة إزاء الطاقة التى تتطور بسرعة ، وأن الضغط على العرب والاستهانة بمشاعرهم سيدفعانهم إلى الوحدة لاسترداد الكرامة والأرض ، وأن ضم عرب المناطق المحتلة سيضيف إلى دولة إسرائيل

شعباً معاديا يتزايد بسرعة كبيرة ، ويشكل لغماً قابلاً للانفجار فى كل لحظة ، وأن تجاهل الشعب الفلسطينى لا ينفى وجوده بل يحفزه على مواصلة النضال والتمسك بهويته . وأن الدعم الأمريكى المطلق لا يمكن أن يستمر إذا ما تعارضت المصالح الأمريكية بشكل جذرى مع مصالح إسرائيل ، وأن الزمن يلعب لصالح العرب كما يلعب لصالح إسرائيل ، خاصة أن العرب مقدمون على امتلاك ثروة كبيرة يمكنهم تسخيرها للتقدم بشكل يحرم إسرائيل أهم عوامل تفوقها العسكرى على العرب ، وأن الاحتفاظ بالمناطق والحدود الآمنة لا يضمن الأمن فى ظروف الحرب الحديثة والأسلحة المتطورة .

ومع ذلك فإن الصفوة السياسية الحاكمة تابعت خططها متجاهلة تماماً الإنصات لمسار التطورات المحلية والعالمية . حتى إن الجنرال الفرنسى «أندريه بوفر» عبر عن ذلك بقوله : «عانت إسرائيل من داء عانينا منه جميعاً غداة الحرب العالمية الثانية . وهو داء المنتصرين الذين يظنون أن الأقدار فى صفهم وأن كل شىء أصبح ميسراً لهم» .

وكان من شأن هذا الموقف الإسرائيلى المتصلب أن أصبحت إسرائيل معزولة تماماً أمام الشرعية الدولية والرأى العام العالمى الذى ساده الشعور بأن العرب على حق . لكن الأزمة كانت راكدة فى بحر السياسة الدولية ، وكانت المشكلة الكبرى هى كيف يمكن تحريكها ؟ .

وقامت مصر بالعبء الأكبر فى تحريك الأزمة برغم الاختلافات التى كانت سائدة بين القادة العرب ، فنى ٢٣ يوليو ١٩٧٣ قبيل الحرب أكد الرئيس السادات على ضرورة اتباع جمع الشمل العربى بقوله «إن موقفنا من وحدة

العمل العربى هو أننا نرحب بكل تعاون وتنسيق بين القوى العربية على امتداد مناطقها الجغرافية ، وعلى اختلاف أنظمتها الاجتماعية ، وفى لحظات المصير العربى ينبغى أن نرتفع فوق كل الصراعات وفوق كل الخلافات ، لنذكر الخطر الواحد الذى يتهددنا جميعاً بغير تفرقة أو تمييز» .

كذلك فقد استمر الرئيس السادات على خطه السياسى الثابت حتى فى جهوده الدائبة من أجل إحلال السلام فى المنطقة بعد ذلك بسنوات ، من أن المشكلة الفلسطينية هى محور الصراع العربى الإسرائيلى ، وقبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ قال الرئيس السادات إذا كانت مشكلة فلسطين قد أصبحت فى الضمير العربى جزءاً لا يتجزأ من نضال أى شعب من شعوب أمتنا فإنها بالنسبة للشعب المصرى جزء لا يتجزأ من حياته نفسها» .

وعلى صعيد حقوق شعب فلسطين فإن الرئيس السادات قد وضع فى اعتباره أن الثورة الفلسطينية – بالرغم مما حققته سياسيًّا من إبراز الكيان الفلسطينى من جديد ، وبرغم ما قامت به من أعمال بطولية خارقة فى الأرض المحتلة – لن تستطيع وحدها مواجهة إسرائيل . بمفردها وبقوتها الراهنة ، وحتى بتوجيه السوفييت لها – مع أن السوفييت لا يشجعون بالمرة العمل الفدائى الفلسطينى .

ويرى السادات أن تأييد ومساندة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى الشقيق لها جانبان : الحق التاريخى للشعب الفلسطينى ، والحقوق السياسية الراهنة له . وأن حدود مسئوليته ومسئولية جيله تقف عند حد تجسيد هذه الحقوق السياسية الراهنة .

بهذه الرؤى للرئيس السادات عشية حرب أكتوبر ١٩٧٣ صارت حركة التحرير الفلسطينية حركة تحرير منظمة لها استراتيجيتها التى تنفذها بكفاءة ، وذلك من خلال مراحل تكتيكية متتابعة . ومن هنا فسوف نرى أن الثورة الفلسطينية قد احتلت مكانها فى حرب أكتوبر نداً وشريكاً . وسوف تضيف للمعركة وزناً ودعماً مؤثرين .

الفصل السادس

السوفييت وحرب ١٩٧٣ وآثار الحرب

يعد قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ من أبرز الأنشطة المتعددة للرئيس السادات كرجل دولة مسئول ، باتخاذ قرار الحرب ومراحله التي مر بها . . من مرحلة دراسة وتحليل الوقائع . إلى مرحلة ظروف القرار المعقدة في الفترة السابقة على الحرب ، وارتباط صدور القرار بالتساؤلات التي أثيرت حول ما إذا كانت مصر حرة في الاختيار أم لا ، خاصة تجاه إصرار السوفييت على ضرورة تجنب حدوث مجابهة شاملة بين العرب وإسرائيل ، فضلا عن تجاهلهم لنشاطات المقاومة الفلسطينية وتحفظهم في جميع مواقفهم من منظمة التحرير الفلسطينية .

وكانت إسرائيل قد تجنبت مبادرة السادات لتحقيق السلام في المنطقة عام ١٩٧١ . حينما تحدث في خطاب له في ٤ فبراير ١٩٧١ . وأشار إلى إمكان فتح قناة السويس للملاحة العالمية في مقابل انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية ، على أساس أن هذا الانسحاب الجزئي المقترح ليس حلا منفصلاً ولاجزئيا وإنما هو

تحريك إجرائى يرتبط ارتباطاً عضويًّا بالحل الشامل وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل بنوده ، ويقول الرئيس السادات «لقد بادرت لأجل تحقيق السلام عندما دعوت إلى انسحاب إسرائيلى جزئى فى فترة محددة يترتب عليه فتح قناة السويس للملاحة الدولية باعتبارها خطوة أولى نحو اتفاقية جلاء عن الأراضى العربية المحتلة ، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، لقد تجنبوا مبادرتى كخطوة أولية نحو الجلاء الكامل وإعادة الحق والسلام» .

أما الولايات المتحدة فقد حاولت حكومتها أن تجعل إسرائيل تقبل تعديلات طفيفة على حدود هدنة ١٩٤٩ . وأن أمن إسرائيل لا يحتاج بالضرورة إلى اكتساب مزيد من الأراضى . وأن حدود ما قبل سنة ١٩٦٧ فى رأى الحكومة الأمريكية يجب أن تكون هى الحدود بين إسرائيل ومصر . ونتيجة للرفض الإسرائيلى فقد توقفت المحادثات بشأن التسوية الجزئية فى أواخر عام ١٩٧١ . .

وفى مارس ١٩٧٢ قدم الملك حسين مشروعه للتسوية السياسية مع إسرائيل بإنشاء مملكة عربية متحدة بعد إعادة صياغة الوحدة الأردنية الفلسطينية . ويكون رئيس هذه المملكة هو الملك حسين ، وتضم قطرى الأردن وفلسطين . وتكون عمان عاصمة المملكة كلها والقدس عاصمة للقطر الفلسطينى ، غير أن مشروع الملك حسين قوبل بالرفض فى أرجاء الوطن العربى ، وقد اعتبره الفلسطينيون مشروعاً مطوراً لمشروع إيجال ألون . وخاصة فى موضوع إعادة الضفة الغربية بمعظمها إلى السلطة الأردنية ولكن مع إقامة سلسلة من النقاط الاستيطانية تحت إشراف الجيش الإسرائيلى على طول نهر الأردن وفى ضواحى القدس وجبل الخليل .

ومن هنا أيقن السادات تماماً أن تسوية النزاع سلمياً لن يتم إلا من خلال عمل عسكرى تشارك فيه القوات المسلحة المصرية بالعبء الأكبر ، وفى جميع زياراته للتشكيلات والوحدات المقاتلة كان السادات يركز على أنه لا بديل عن تحرير الأرض ، وأن ذلك يشكل عقيدة مقدسة بالنسبة لشعب مصر وله شخصياً . وراح السادات من أجل تحقيق ذلك يتبع أسلوب الشورى والدبلوماسية الهادئة مع الإخوة العرب مع احترام وتقدير لظروف كل بلد عربى . وفى حديثه يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٣ قال «إن موقفنا من وحدة العمل العربى هو أننا نرحب بكل تعاون وتنسيق بين القوى العربية على امتداد مناطقها الجغرافية وعلى اختلاف أنظمتها ، وفى لحظات المصير العربى ينبغى أن نرتفع فوق كل الصراعات والخلافات» .

وقد راعى السادات فن العمل الدبلوماسى على الصعيد العربى والعالمى بكل تجربة مصر فى الحروب الثلاث السابقة . حيث استلزمت الحرب القادمة – أى حرب ١٩٧٣ – استخدام أقصى براعة رجل الدولة وتخيله وجلده وروح الدهاء والمنهاج العلمى . وهو ما أعطى المسئولين المصريين – وخاصة العسكريين – قواعد رقية لقراراتهم . وما هو صحيح على الصعيد العسكرى صحيح أيضاً على الصعيد السياسى . حيث اهتم السادات بعامل الزمن والعامل البشرى أيضاً . فى عامل الزمن يكون اتخاذ القرار فى فترة محسوبة ومدروسة . وفى تاريخ العلاقات الدولية أمثلة عديدة مشتقة من عامل الزمن ، لعل أبرزها بهذا الخصوص ظروف دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى ، عندما تريث الرئيس ولسن قبل أن يصدر قراره الشهير بدخول بلاده هذه الحرب ، لأن ويلسون كان ميالا بفطرته إلى السلام .

وإزاء فعل إسرائيل طوال ثلاث حروب سابقة جاء رد السادات معداً بنضج وروية . ولكنه قاسٍ أيضاً . حيث كان السادات ملزماً بالتفكير فى أن أى قرار يتخذه سيجر إلى نتائج ويثير مجموعة من ردود الفعل السياسية . وخاصة من جانب قوى السوفييت المضادة فى هذه الفترة . والتى لم تفلح قطّ فى إكراهه على التراجع عن هذه الحرب . وهكذا هيأ السادات لهذه الحرب بمزيد من التكتيك الدبلوماسى . . أى العلاقة بين الأهداف والوسائل . فقد تابعت القيادة المصرية المساعى الدبلوماسية آنئذ . وكانت آخر هذه المحاولات قبيل اتخاذ قرار القتال . . ما قام به الرئيس السادات من إرسال مستشاره للأمن القومى للقيام بجولة شملت لندن وبون وموسكو وواشنطن . وبعد عودته من هذه الجولة بدأ التحول الجذرى فى الموقف واتخذ قرار القتال الذى كان لامناص منه .

وتحمل السادات وحده مسئولية اتخاذ القرار . مع أن ذلك ليس أمراً سهلاً . وقد مثل القرار بصفته فعل الإرادة المصرية . إنه لا يمكن أن يفسر بمسبباته فحسب . بل كذلك بنتائجه . حيث جاء رد الفعل العربى والعالمى فيما بعد مؤيداً له تماماً . وكان من الممكن أن يتعرض الرجل لأخطار شخصية عندما أعلن حتمية القتال مع إسرائيل ، لكن السادات رغم رغبته الملحة فى السلام لم يستطع تجنب إصدار مثل هذا القرار الذى أملته الأسباب للتطلع نحو تحقيق الأهداف فى أن يسود السلام العادل والدائم فى المنطقة ولجميع أطراف النزاع .

لقد جاء قرار حرب أكتوبر ١٩٧٣ حصيلة سلسلة من المعطيات الشديدة التعقيد ، مثل التساؤلات حول العلاقة بين قيمة المغامرة ومستوى الخطر بالنظر إلى الهدف الذى تطلع إليه السادات . ومن هذه المعطيات الشديدة التعقيد أيضاً العلاقة بين الأهداف المنشودة والوسائل التى كانت تملكها مصر آنئذ . وهى بكل

المقاييس كانت إمكانات لا تتناسب أبداً مع الإمكانات الإسرائيلية المستمدة من الولايات المتحدة الأمريكية . لكن السادات كان مؤمناً بالطاقات الهائلة لدى شعب مصر وجيشه فى ضرورة تسوية الحساب مع إسرائيل وتلقينها درساً لا تنساه . وأن تتجرع من نفس الكأس التى أذاقتها للعرب فى حروب ثلاث سابقة .

وبالطبع فإن السادات كان يسعى إلى تحقيق السلام . وأيضاً إلى تحقيق المصلحة القومية لمصر والعرب . وكان ملزماً بأن يفكر فى مدى الانعكاسات وردود الفعل التى ستنجم عن القرار . لما يتعرض له من احتمالات الخطر داخليًّا وخارجيًّا . داخليًّا لأن السادات عليه أن يأخذ فى حسبانه بالعناية والتبصير الاعتبارات التى ستصيب كل الحياة السياسية فى مصر ، كما تصيب حياته السياسية الخاصة أيضاً . وخارجيًّا لأن الأخطار ستكون أكثر جسامة ، لأن الدولة كلها يمكن أن تتعرض لإجراءات انتقامية . وما سوف تجره الحرب أيضاً من خسائر فى الأرواح البشرية والاقتصاد . وما سوف ينتهى إليه الأمر إذا تعرض لخطر الهزيمة التى سوف يعقبها ضياع وحدة أرض الدولة أو ضياع استقلالها .

والتعرض لهذه الأخطار كافة جعل للسادات كرجل دولة مسئول مزاج المخاطر والمغامر . ولكن ماذا لو كان الخطر أكثر فداحة ؟ . . وعموماً فقد كان السادات من ذلك الطراز لرجال الدولة الذين يرضون بالحرب بنفوس راضية مهما كانت النتائج التى ستترتب على قراراتهم . لأن القرار العقلانى الكامل مستحيل تقريباً .

هكذا جاءت مخاطرة اتخاذ قرار الحرب من جانب السادات بالرغم من

الحسابات المعقدة للغاية لهذا القرار ، فنتائجه بالغة الخطورة . وذلك نظراً لأن معاييره غير مادية أو محسوبة . ومتغيراته غير مؤكدة وغير مأمونة وغير متيقنة . وتتصل بها خلفيات ومواقف ومتغيرات عسكرية ومدنية ، سياسية واقتصادية ، داخلية وخارجية ، عربية ودولية ، مباشرة وغير مباشرة ، علمية ومنطقية ، ولا موضوعية ولا منطقية . وقد عبر الرئيس السادات عن ذلك وهو يروى كيف اتخذ قرار الحرب قائلا :

إن أحداً لا يستطيع أن يقدر المعاناة التى يتعرض لها المسئول عن اتخاذ قرار الحرب . » ولقد عشت حياتى كضابط يعيش الحرب أو يعد نفسه للحرب . واتخذت بعيداً عن الجيش قرارات لعمليات وطنية تقوم على إطلاق النار . لكن كل هذا لا يقاس بمسئولية اتخاذ قرار حرب تشمل الأمة كلها والجيش كله ، وإن كل فرد قد يصبح شهيداً . . ثم من يضمن نتيجة هذه الحرب ؟ . . لا أحد يستطيع أن يضمن نتيجة أية حرب . . إلا الله وحده . . « .

وقد استمر السادات يزداد اقتناعاً بضرورة الحرب نظراً للظروف والأحداث والمراوغات السياسية ، وكلها عوامل زادته إصراراً على إعلان نيته فى اختيار المعركة . قالها السادات بملء فه للمصريين والعرب وللرأى العام العالمى . المعركة ولا بديل سوى المعركة . بالرغم من أنه كان يرى أن هناك احتمالاً فعليًّا بأن تتدخل الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل – وهو ما حدث بالفعل فيما بعد – ومن ناحية أخرى فقد جاءت مخاطرة اتخاذ قرار الحرب والرئيس السادات يتوخى الحذر تجاه السوفييت . ولا يريد أن يقطع معهم شعرة معاوية ، بدليل أنه عندما سئل فى إحدى المناسبات عما إذا كانت مصر تستطيع استئناف المعارك برغم معارضة السوفييت ، أجاب : إننا وحدنا الذين نتخذ قرار المعركة فلماذا

نقحم السوفييت ، وعندما نتخذ القرار فسوف نقبل كل النتائج التى تترتب عليه .

وقد جاء هذا المفهوم مختلفاً تماماً لدى كل من الغرب وإسرائيل على السواء ، فحينما قام السوفيت بترحيل عائلات الخبراء من مصر كان تفسير المراقبين الغربيين والإسرائيليين لهذا العمل أنه إشارة من السوفييت للعرب بأنهم لا يودون استمرار التوسط فى مشكلة الشرق الأوسط . وأنهم كذلك لا يوافقون على أية مغامرة هجومية غير مضمونة العواقب .

لكن الرئيس السادات كان عاقداً العزم على المضى فى طريق المعركة إلى آخر الشوط . وقد أعلن ذلك صراحة قبل شهور قليلة من القتال قائلاً لمجلس الشعب المصرى : « لا أمريكا ولا روسيا . . أنتم وحركتكم . . هذه خلاصة الموقف فى الاتصالات الدبلوماسية . ومن أجل هذا وصلت إلى قرار . أن أتحمل قدرى بنفسى فى هذه المرحلة ، كما يتحمل كل إنسان منكم ، هذه لحظات فى التاريخ لابد أن يتقدم فيها الإنسان ويحمل قدره . ويفعل الله ما يريد » .

وقبل مرور بضعة أيام على المعركة . وبمناسبة الذكرى الثالثة لوفاة الرئيس الراحل عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ . ألقى السادات خطاباً سياسيًّا للشعب المصرى قال فى آخر دقيقة منه « هناك موضوع ربما تلاحظون أننى لم أتكلم فيه . وهو موضوع المعركة ، ولقد قصدت ذلك . . لقد شبعنا كلاماً . . أريد أن أقول شيئاً واحداً . . إن تحرير الأرض هو المهمة الأولى والرئيسية أمامنا ، وبعون الله سوف نحققها وسوف نصل إليها » وكان أمل السادات ينحصر فى تحطيم الأسطورة الضخمة التى بنتها إسرائيل حول تفوقها الساحق وذراعها الطويلة . ويعبر عن ذلك بقوله : « . . سوف نحطم جدار الصمت والخوف والرعب

والانهزامية . . لقد عقدنا العزم على اجتياح كل ما يعوق مسيرتنا وليكن ما يكون . لقد كانت حساباتى تدل على أن المكسب لنا مهما كانت النتيجة» .

وعموماً فقد كان هدف المعركة هو أن يثبت العرب للرأى العام العالمى أن التفوق العسكرى الإسرائيلى ودعوى الأمن القائم على السلاح . . لا يمكن أن تقرر مصائر الأمور فى المنطقة . أو تجبر العرب على التسليم بالهزيمة . وفى كلمات محددة كان هدف السادات هو تدمير نظرية الأمن الإسرائيلية وإيقاع أكبر خسائر ممكنة بالقوات الإسرائيلية . وقد سبق المعركة تخطيط دعائى رائع ، حتى إن هنرى كيسنجر قد خدع هو الآخر فى حقيقة النوايا القتالية العربية . وقال فى إحدى المناسبات :

«كنا نأخذ كل الأنباء والمعلومات التى تصدر عن وسائل الإعلام المصرية كافة . ونغذى بها الحاسب الإلكترونى . لنصل إلى إجابات محددة عن نواياكم بصدد الحرب . وفى كل مرة نفعل ذلك كان الحاسب يجيب بالنفى ، لقد نجح الإعلام المصرى فى تضليلنا تماماً . . وعلى الصعيد الإسرائيلى فقد بنى الإسرائيليون خطتهم على الجبهة المعنوية العربية على أسس ومعتقدات توصلوا إليها عن طريق تحليل نتائج الحروب العربية الإسرائيلية السابقة . ومن ثم فقد ظهرت . سياستها المتعلقة بالجبهة المعنوية خلال الحرب صورة طبق الأصل من مخطط قديم لا يتفق وحقائق العرب التاريخية . ولا يأخذ فى اعتباره نوعية المقاتل المصرى الجديد وفلاحى وادى النيل الذين غدوا صائدى دبابات . وقد جاء رد الفعل الإسرائيلى عنيفاً سواء على القيادات السياسية أو العسكرية أو على الرأى العام الإسرائيلى ذاته . لأن الإنسان الإسرائيلى لم يُعدّ مسبقا لتلقى الصدمة . ولم يعبأ نفسيًّا كما عبئ فى الحروب السابقة . وكانت التحركات المصرية على طول

قناة السويس واضحة وضوح الشمس . إلا أن الإسرائيليين لم يأخذوها مأخذ الجد . لاعتقادهم أن المصريين غير مستعدين للاندفاع فى مغامرة عسكرية .

وهكذا عندما اندلعت الحرب جاءت الأنباء مغايرة تماماً للتوقعات. وظهر الشرخ داخل المجتمع الإسرائيلى . فكان شرخاً خطيرا لأنه أصاب اقتناعات وجدانية عميقة داخل إسرائيل . لأنه بالرغم من المانع المائى والتحصينات الإسرائيلية المنيعة والجبهة الطويلة الشاسعة والقوات المصرية الضخمة المهاجمة على مدى ١٨٠ كيلو متراً من بورسعيد إلى السويس . فإن الخسائر المصرية فى القوات لم تكن تذكر فى الوقت الذى خسرت فيه إسرائيل ٤٠٠ دبابة . فضلاً عن أفضل طياريها المدربين الذين وقعوا بطائراتهم فى المصيدة التى نصبها الطيارون المصريون بالاشتراك مع قوات الدفاع الجوى .

ولأن الهزيمة يتيمة وللنصر ألف أب . فقد كان طبيعيًّا أن يبحث الإسرائيليون عن أب لهزيمتهم . فلا التدابير الأمنية أمنتهم ولاخط بارليف الأسطورى حماهم . وتردت إسرائيل فى القاع ، وتوالت الانتصارات المصرية يوماً بعد يوم . ومس الزلزال جميع جوانب البناء الاجتماعى فى إسرائيل حين رأى الإسرائيليون جيشهم وهو يواجه سوء الإدارة ونقص التخطيط والعجز عن المواجهة وانتقد الباحثون الإسرائيليون المتخصصون فى الشئون العربية – مثل هاركابى وتامير ويعقوب تلمور – انتقدوا أنفسهم لما قدموه قبل ذلك من صورة سلبية عن المصريين .

هكذا جاءت نتيجة قرار السادات بدخول الحرب عام ١٩٧٣ . لقد كان قراراً صائباً بالرغم من أنه لم يكن بالضرورة عقلانيًّا . ذلك أن مفهوم عقلانية القرار لرجل الدولة المسئول يبقى نسبيًّا ، كما أن خير قرار ليس بالضرورة ذاك

الذى سَعى إلى جعله صواباً . إن المهم هو النجاح ، وقد كان موقف السادات عقلانيًّا لأنه قام على أساس وضع كل الأوراق فى اللعبة بقدر الإمكان، لكن ذلك كله قد توقف أيضاً عند لحظة اتخاذ القرار . . على معرفة الرئيس السادات التى نوجزها فى الكلمات الآتية : «لقد كان جريئاً . . وغامر . . وجرب حظه ونجح».

وعلى صعيد العلاقات السوفيتية العربية نجد أن السوفييت قد نظروا بحسد إلى النجاح الذى حققه الأمريكيون فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٤ بإنجاز الفصل بين القوات الإسرائيلية والمصرية والسورية . والدليل على انزعاج السوفييت وإحساسهم بالقلق والاستياء تجاه مركزهم فى المنطقة – الدليل على ذلك هو إرسالهم لوزير الخارجية السوفييتى أندريه جروميكو عدة مرات إلى سوريا خلال الفترات الدقيقة من مباحثات الفصل بغرض إحداث مايمكن من أضرار بهذه المباحثات .

وأشار المراقبون السياسيون إلى ماقام به جروميكو آنئذ من تحريضه للمتشددين من القادة الفلسطينيين لاستغلال اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون من اليأس والبؤس والتشريد وأخذ الساخطون فى موسكو يستغلون هذا الموقف لإثارة الشعور الوطنى لدى الشعب الفلسطينى ، ووضع السوفييت كل جهودهم – والتى استمرت عشرين عاماً قبل ذلك – من أجل مــد فترة الصراع والنزاع بين العرب وإسرائيل وكان هدف السوفييت بالطبع هو المحافظة على نفوذهم ومركز قوتهم من أن ينحسر أو يتقوض .

وعلى الصعيد الإسرائيلى فليس أدل مما ذكرته أجهزة الإعلام الأمريكية – وكان هذا شيئاً جديداً تماماً عليها – من وصف الأزمة السياسية والخلافات الحزبية داخل إسرائيل بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة ، فى حين استرسلت

هذه الأجهزة فى وصف الصورة المشرقة للعالم العربى بعد الحرب ، فالمعركة كانت لها قيادة واحدة تتمثل فى شخص الفريق أول المرحوم أحمد إسماعيل وهذه هى الحرب الأولى للعرب التى يكون فيها للمعركة قيادة واحدة وفعالة ، فضلا عن أن دراسات موضوعية وعلمية حددت اختيار أنسب شهور السنة ، وأنسب أيام الشهر ، وأنسب ساعة لبدء الهجوم ، وتدخلت فيها عوامل كثيرة ، فقد اختير شهر أكتوبر لأنه شهر الانتخابات الإسرائيلية ، ولوقوع الأعياد اليهودية : عيد الغفران وعيد المظال ، وعيد التوراة . كذلك فإن التخطيط والإعداد للمعركة جرى فى أقصى حدود الكتمان والسرية والجدية من غير طنطنة لأجهزة الإعلام المصرية ، وإنها أول عملية عسكرية بدأت وتمت بنجاح باهر دون أن يدرى بها الإسرائيليون ، واختراق خط بارليف وتدميره والاستيلاء عليه ، قد تم فى وقت قصير ضرب الرقم القياسى فى تاريخ الحرب الخاطفة . وفى هذه الحرب أيضاً خاضت القوات المصرية حرباً خاطفة أنزلت الهلع والارتباك فى الجيش الإسرائيلى ، ثم إنها امتلكت ناصية الحرب الليلية ، وإن الليل لم يعد تحت تصرف الإسرائيليين فقط بل إن المصريين أيضاً استعدوا للقتال الليلى ، وهكذا سيطر العرب على الحرب ليلا ونهاراً .

ومن هذه الإنجازات أيضاً التفوق العربى البارز فى الحرب الجوية بكل فنونها وبراعتها ، ففى حرب الأيام الستة تمكن السلاح الجوى الإسرائيلى من تدمير القوة الجوية المصرية فى أقل من ساعة ، وكانت إسرائيل ومعها الدوائر العسكرية الغربية على ثقة كبيرة بأن سلاحها الجوى قادر على إنزال الهزيمة بالدول العربية كلها وبالسلاح الجوى وحده ، وفى حرب أكتوبر تصدى السلاح الجوى المصرى وأنزل بالإسرائيليين خسائر فادحة . هناك أيضاً الميدان

التكنولوجى حيث أظهر المقاتل العربى تفوقاً بارزاً فى تكنولوجيا الحرب ، وكانت إسرائيل تدعى أن العرب لن يستطيعوا اللحاق بها قبل القرن ٢١ ، ولكن حرب أكتوبر أثبتت أن ثقة إسرائيل فى تفوقهـا التكنولوجى قد سقطت .

ويأتى على قمة إنجازات أكتوبر انهيار كثير من الأساطير ، من أمثال إسرائيل التى لاتقهر ، والعرب الضعفاء على الدوام ، والجندى الإسرائيلى الشجاع المقاتل المعجزة فى مواجهة الجندى العربى المهلهل الذى لايحسن سوى الكر والفر .. لقد سقطت هذه الأساطير كلها ، فإسرائيل قهرت ، ولم يعد المصريون هم أولئك الذين يجيدون الحماس بدون قتال ، لقد قاتلوا وأجادوا .

وحتى الهالة التى وضعتها المخابرات الإسرائيلية حول نفسها قد سقطت أساطيرها التى كانت تدعى أنها لاتخفى عليها خافية ، وأنها تسمع دبيب النملة فى الليل ، وكل ما لأجهزة المخابرات الإسرائيلية من شهرة عالمية جاءت حرب أكتوبر لتهوى بها على الأرض ، ثم الخسائر الجسيمة التى نزلت بإسرائيل ولأول مرة فى حروبها مع العرب ، لقد كانت خسائر جسيمة فى العتاد والرجال والأموال .. لقد ذاقت إسرائيل طعم الحرب حقًّا ، وعرفت فجائع الضحايا .. التى بلغت عشرة آلاف قتيل وجريح ، وألف دبابة ، ومائتى طائرة ..

لقد أصاب الإسرائيليين هلع أكبر – على حد تعبير أحد المفكرين الفلسطينيين – فراحوا – أى الإسرائيليون – يصفونها بأنها الإعصار والزلزال والكابوس والمفاجأة والصدمة .. قالها مناحم بيجين نفسه فيما بعد «إن إسرائيل فوجئت فى يوم الغفران .. وكان جيشنا غير معبأ ويقف بعيداً عن الجبهات .. » واتهم بيجين حكومة إسرائيل السابقة بأنها جرت الدولة إلى وضع من الخداع الذاتى ، وفقدان الإحساس بالواقع انتهى بصدمة يوم الغفران » . وفى حين

حثت الصحافة الأمريكية حكومتها على أن تقدم معونات اقتصادية لمصر بعد أن تم الفصل بين القوات فيما سمى بفترة التقاط للأنفاس ، بالنسبة لما حققه وزير الخارجية هنرى كسينجر من نجاح دبلوماسى . وبالرغم من إطلاق الصحافة الأمريكية هذه الدعوة لحكومتها فإنها قد غمرتها حقائق الهلع الذى أصاب إسرائيل فمجلة تايم الأمريكية تركز فى تحليلها على « الأزمة التى أضحت ثورة » وتنقل عبارات جولدا مائير : « ماحدث فيه الكفاية .. لقد وصلت إلى نهاية الطريق . . إنه لأمر فوق طاقتى أن أستمر فى تحمل العبء » . وبهذه الكلمات المؤثرة أنهت جولدا مائير نصف قرن من عملها بالسياسة ، وكان الرأى العام الإسرائيلى لايصدق أن رئيسة الوزراء الصلبة ذات الإرادة القوية راحلة عن المنصب حقاً .

لقد ساد الشارع الإسرائيلى شعور بالألم ، ولم يحدث من قبل أن تركت حرب مثل هذا الشعور بالحسرة والمرارة ، وتجلى ذلك من ردود فعل تقرير أجرانات الذى أثبت أن القيادة المدنية (مائير وديان) بالإضافة إلى القيادة العسكرية وعلى رأسها اليعازر مسئولة عن حالة عدم الاستعداد للحرب .

ولم يتوقف « ديان » عن محاولة تبرئة نفسه والدفاع عن تدابيره الأمنية والخطط التى جابه بها الحشود العربية ، وإلقاء الاتهامات على القادة المنفذين قائلا : « صدر أمر الاستعداد قبل يوم الغفران .. قبله بكثير .. هذه مشكلة تنفيذ وليست مشكلة تقييم » . غير أنه عندما سئل عن تعبئة الاحتياط قال : « تم تجنيد الاحتياط فى اللحظة التى حصل فيها المسئولون على معلومات بأن الحرب ستنشب ، وليس قبل ذلك ، لأنهم لم يفترضوا أن الحرب ستنشب » وواضح مدى التناقض بين أقوال ديان هذه وبعضها بعضاً وأيضاً بين هذه الأقوال

وماذكرته جولدا مائير فى كتابها « حياتى » بأنها ستظل نادمة مدى حياتها لأنها لم تنصت إلى تحذيرات قلبها حينئذ ، وتصدر أمراً بالتعبئة العامة .

أما الكاتب الإسرائيلى الذائع الصيت زئيف شيف فهو من الاتجاه الآخر ، الذى ألقى عبء المسئولية على المخابرات الإسرائيلية ، التى عجزت عن فهم التحولات الجذرية داخل المعسكر العربى عشية حرب يوم الغفران ، وكان ذلك ناجماً عن استنتاج خاطئ بأن المصريين « مازالوا فى الوضع الذى تركناهم عليه فى نهاية حرب الاستنزاف » أى غير مستعدين لحرب شاملة خوفاً من أن يهزمهم سلاح الجو الإسرائيلى » وكان زئيف شيف قد اتهم المخابرات الإسرائيلية قائلا : « إن الخطأ لايعود إلى عشية الحرب بل إن الخطأ بدأ يوم انتهت حرب الأيام الستة . إن المفاجآت كانت فى علاقات القوى ومستوى جندى المشاة المصرى والفعالية المدمرة لهذا الجندى لاتحدث فجأة بين رأس السنة ويوم الغفران ، بل مثل هذه المفاجأة يمكن أن تحدث فقط نتيجة خطأ استمر زمناً طويلا » .

كذلك هاجم رئيس الأركان آنئذ « دافيد إليعازر » المخابرات الإسرائيلية قائلا : « فى هذه المرة كان الإنذار قصيراً جداً أو غير كاف » وحينما دخل حاييم بارليف طرفاً فى الجدل راح يقول : « إن نجاح العدو – يقصد العرب – سواء فى سيناء أو فى هضبة الجولان لم ينبع على كل حال من انعدام المعلومات أو من وجود مفهوم غير صحيح بالنسبة للعمليات لدى الجيش الإسرائيلى أو من خطأ فى تقدير وتقييم نسبة القوى أو من استخدام أسلحة غير معروفة أو من قدرات غير متوقعة لجيوش مصر وسوريا ، إنما ينبع من حقيقة كون نظام الدفاع للجيش الإسرائيلى لم يكن فى الساعة المصيرية لبداية الحرب بكامل الاستعداد الذى يتطلبه خطر حرب شاملة » .

وعلى أية حال فمهما كانت فداحة خطأ القيادة العسكرية الإسرائيلية ووزير الدفاع والمخابرات الإسرائيلية فإنه من المستحيل فهم وقوع خطأ كبير بهذا الحجم دون البحث عن مسئولية الحكومة ، بل النظام بكل مؤسساته ، وبالتالى المناخ السياسى الذى أشاعته الحكومة داخل إسرائيل ، وفى هذا المجال يقول «أهارون كوهين» أحد المستشرقين البارزين : «إن أى تقصير فى المجال العسكرى يعود أساساً إلى خطأ فى النظرة السياسية ، فمنذ أكثر من ستة أعوام كانت السياسة الإسرائيلية محصنة وراء سور من انعدام المبادرة السياسية ، وغارقة فى منطق القرار بعدم اتخاذ قرار ، والمناورة أساساً لكسب الوقت ، وقد كانت إحدى المسلمات أن الوقت يعمل لمصلحتنا ، وقوبلت مبادرات الآخرين مثل الدكتور يارنج ورؤساء أفريقيا وغيرهم برد حاسم : «العرب يعرفون عنواننا» وفى هذا أيضاً كتب «آمنون روبنشتاين» عميد كلية الحقوق بجامعة تل أبيب : «إن وزير الدفاع يتحمل مسئولية كبيرة عن أكبر فشل عرفته إسرائيل فى تاريخها ، إن كلمة تقصير لاتلخص فشله – والكلمة الملائمة أكثر هى إهمال كبير ، فلقد أهمل المهمة التى كلف بها . تحمل مسئولية أمن إسرائيل ، لقد أهمل الجيش ولم يهتم بمشكلاته الحيوية . إن كل تنبؤاته المتكررة لم تنفعه وقت الضيق ، وعلى العكس فقد أخطأ بصورة مستمرة وأدى خطؤه الأساسى – أعواماً طويلة من الهدوء فى الأوضاع العامة – إلى تنويم الجيش والدولة برمتها . إنه لم يعد نفسه ولم يجهز الجيش للحرب . أما الثمن الذى دفعناه مقابل هذا الخطأ فهو أكبر من أن نستطيع وصفه» .

أما أبا إيبان وزير خارجية إسرائيل آنئذ فقد راح هو الآخر يحمل ديان مسئولية فشل إسرائيل فى سيناء «وإننا كنا نعيش فى وهم الدولة القوية منذ عام ١٩٦٧» .

وهكذا وضحت الصورة السلبية لزعماء إسرائيل أمام الرأى العام العالمى فى حين جاءت الصورة العربية مشرقة ، وتحدثت أجهزة الإعلام العالمية عن العصور الزاهرة للحضارة العربية وتشجيعها للتعليم والبحث فى حين كانت أوربا تخوض العصور المظلمة ، وإنه يحق للمواطنين العرب أن يفخروا بعروبتهم بعكس الحال قبل الحرب وفى ظل هزيمة ١٩٦٧ ، بل إن مجلة نيوزويك قد تحدثت أيضا عن الإسلام كنظام للحياة وليس مجرد شعائر ، وعن تأثيره فى تشكيل الثقافة العربية ومايتميز به من المساواة بين المسلمين ، سواء كانوا شيوخ بترول أو فلاحين كادحين (على حد تعبير المجلة) ، بل إن المجلة أيضاً قد ذهبت إلى أبعد من ذلك حينما أبرزت سوء الفهم من جانب الغرب للحضارة العربية والانطباع الذى استقر فى العقلية الغربية عن العربى : قمحى اللون ذى لحية . لديه فائض من المال ، لكنه قذر ، يحمل سيفاً ويركب جملا ، وتساءلت المجلة عن مصدر هذا الانطباع فقالت إنه لايعرف متى أرسيت جذور هذه الصورة ؟ وأوضحت المجلة أن جيوش المسلمين فى العصور المظلمة هى التى نقلت إلى أوربا العلوم والفلسفة التى يعتز بها الغربيون الآن .

وعلى صعيد الشعب الفلسطينى ومنظماته وأنشطة المقاومة فقد أوضحت التعليقات الخوف من أن يتخلى الرئيس المصرى عنهم ويتركهم فى العراء مرة أخرى ، ولكن السادات وعد بأنه لن يفعل ذلك أبداً ، وأن خط مصر السياسى الثابت – كما أثبتته التطورات اللاحقة أيضاً – هو أنه لايمكن الوصول إلى السلام دون حل المشكلة الفلسطينية .

وبالرغم من ذلك فإن القادة الفلسطينيين لم يجدوا قط الطريقة لتوحيد أنفسهم ، واستمروا ينضوون تحت حماية بعض القيادات العربية التى استغلتهم

واستقطبتهم ، ونتج عن ذلك عدم تبلور الموقف الفلسطينى الذى اتسم بأسلوب الرفض لمجرد الرفض من جانب بعض المنظمات الفلسطينية ، حتى المثقفون الفلسطينيون لم يشاركوا فعليًّا وجديًّا فى إيجاد الحلول المناسبة ، مع أن الشعب الفلسطينى قد أصبح من أكثر الشعوب العربية تعليماً فى مجملهم إذ يحمل ما يقرب من ٧٥ ألفاً من الفلسطينيين شهادات جامعية ، كما أنهم يكونون نخبة من رجال الأعمال والمهنيين فى العالم العربى ، ولهم تأثيرهم العلمى ونشاطهم السياسى فى اليمن والسعودية وإمارات الخليج ، بالإضافة إلى عديد من المفكرين الفلسطينيين ، ومنهم الحاصلون على درجة الدكتوراه ، ولهم ثقلهم العلمى فى العالم العربى وأوربا والولايات المتحدة .

وربما يمكن تلمس الأعذار لهذا الشعب الشقيق والعريق ، حيث اتجه بأنظاره ووضع أوراقه كافة ومصيره أيضاً فى أيدى القادة العرب منذ عام ١٩٤٥ عن طريق منظمته ، أى الجامعة العربية ، فى حين أن الإسرائيليين قد اتجهوا صوب الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الجواد الرابح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، أما المنطق الفلسطينى – وهم محقون فى ذلك بالطبع – فهو «نحن جزء من العالم العربى . وأننا شىء مميز وأننا نريد الاحتفاظ بوطنيتنا» كذلك فإن الشعب الفلسطينى – وهذا هو الأهم – قد عاش على الأرض العربية آلاف السنين ، فهم عرب .. وحتى ارتباطهم بفلسطين يسبق عروبتهم .. وأيضاً فإن التصاقهم بأرض فلسطين ظل مستمراً حتى تم إنشاء دولة إسرائيل ، وبالرغم من ذلك فإن الشعب الفلسطينى لم يفقد قط إحساسه بالهوية المشتركة بتأثير التشتيت أو ظروف المخيمات .. حتى الفلسطينيين فى الدول العربية – برغم ماتعرضوا له من إبادة فى الأردن ولبنان – لايزالون يعتبرون أنفسهم فى التحليل

النهائى . . لاجئين . . فمن بين الفلسطينيين البالغ عددهم ٣,٢ ملايين نسمة ، يعيش ١,٥ مليون فلسطينى فى الأردن – ويشمل ذلك الضفة الغربية – وهناك ٤٠٠ ألف فلسطينى فى إسرائيل و ٣٥٠ ألف فلسطينى فى قطاع غزة ، و ٣٠٠ ألف فى لبنان ، و ١٦٠ ألفاً فى سوريا ، و ٥٠ ألفاً فى العراق . وما يقرب من مائة ألف فى الكويت ، وهناك أعداد كبيرة فى دول الخليج والسعودية وليبيا ، ويعيش حوالى ٦٠٠ ألف فى معسكرات اللاجئين ، بالإضافة إلى عدة آلاف من الفدائيين .

وبالرغم من هذه الحقائق المؤلمة فقد استمرت القيادات الفلسطينية منقسمة على نفسها إزاء الطرق والوسائل والأهداف قصيرة الأجل ، حتى إن عضواً فى منظمة فدائية يقول : «إننا لانتفق على الأرض التى يجب أن نستحوذ عليها ، أو على الوسائل التى يجب أن نستعملها للحصول على هذه الأرض» .

والأمر الذى يجب ألا يغيب عن البال أيضاً أنه برغم انعدام الوحدة الظاهرى فإن الشعب الفلسطينى يشكل – بدون شك – قوة يجب أخذها فى الاعتبار فى أى جهود للسلام فى المنطقة ، وقد أدركت مصر ذلك تماماً فى سعيها المضنى من أجل إحلال سلام عادل ودائم فى منطقة الشرق الأوسط ، بدءاً بحرب أكتوبر ، ومروراً بمبادرة السادات التاريخية وزيارته للقدس ، وانتهاء باتفاقيات كامب ديفيد والجهود اللاحقة ، حيث ركزت مصر على ضرورة إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، وهو أيضاً ماجعل المحادثات بين مصر وإسرائيل تتعثر مرة بعد أخرى .

لقد أدركت مصر أن هناك مخرجاً واحداً شريفاً للمشكلة .. لابد من إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية حتى لا يستغل الشعب الفلسطينى الشقيق مرة

أخرى ويقع فى فوضى تريدها موسكو ومن توجههم فى بعض الدول العربية .

وبذل السوفييت مابذلوه لتأكيد نفوذهم على مصر وسوريا ، وإن العرب الذين سقطوا فى شباك العنكبوت السوفييتى بسبب أخطاء العالم الغربى . أخذوا يستيقظون ، وإن مصر خرجت من دائرة هذا النفوذ وفقدها السوفييت إلى الأبد . وإذا كان السوفييت يطورون منذ سنوات علاقاتهم بليبيا ويحتفظون بعلاقات قوية مع دمشق . فإن هذا كله لن يغطى خسارتهم بفقدان مصر . ولم تتحقق بالتالى توقعات البعض التى كانت تميل إلى أن مرحلة مابعد حرب أكتوبر سوف تشهد عودة ناجحة للسوفييت إلى مواقعهم التى فقدوها فى الشرق الأوسط . وقد استندت هذه التوقعات – التى ثبت عدم صحتها فيما بعد – إلى أنه بالرغم من أن مصر وسوريا قد اتخذتا قرار الحرب ونفذتاه فى غيبة النصيحة السوفييتية . بل تتعارض هذه الحرب أساساً مع الرأى السوفييتى – فإن الأداء العسكرى العربى فى المعركة قد غير كثيراً من الإدراك السوفييتى لصورة العرب ، فبموجب هذا الأداء قوض العرب الحجة السوفييتية فى عدم قدرة العرب على تحريك الموقف عسكريًّا . ومن ثم كان متوقعاً أن يعدل السوفييت عن سياستهم الخاصة بتسليح مصر . الأمر الذى يخفف من حدة التناقض السوفييتى المصرى . خاصة أن الحرب جاءت نتيجتها تدعيماً لسياسة التسوية السلبية التى كان السوفييت يتوقون إليها . مع أن العرب كانوا قد اعترضوا على هذه السياسة لأنها تنفذ على أساس الواقع الناجم عن هزيمتهم فى عام ١٩٦٧ .

وعلى صعيد الدول العربية البترولية فإن السعودية والكويت ودولا عربية أخرى فضلت اتخاذ إستراتيجية مبنية على ثقة جزئية فى موقف الولايات المتحدة الأمريكية . فى حين أن الجزائر رفضت اعتماد مثل هذه الإستراتيجية ،

وعارضت كل من العراق وليبيا . وبدا من الواضح أن الفشل فى الحصول على قرار ما بشأن القضية الفلسطينية سيضعف من موقف القيادة الرئيسية ، ويقوى موقف المعارضين للتقارب مع الولايات المتحدة .

وقد عارضت مصر ذلك بمعنى أنها لم توافق على تجاهل الأمريكيين ، بالرغم من اعتراف مصر بأن تاريخ أمريكا فى المنطقة يحكم عليها وليس لها ، لكن الدبلوماسية المصرية رأت أن ذلك لايعنى أن يقف العرب فى عداوة مع الولايات المتحدة ، أو يرفضوا التفاهم معها ، خاصة أن أهم النتائج التى ترتبت على حرب أكتوبر ١٩٧٣ هى تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة ، بما يستتبع ذلك من آثار ليس على القرار المحتمل بالنسبة للصراع مع إسرائيل فحسب – وهو ماتحقق بالفعل بعد ذلك بسنوات من مشاركة الأمريكيين فعلياً وإيجابياً فى جهود السلام – بل على المأزق الذى تعرض له إنتاج البترول وما يتعلق بتحديد أسعاره أيضاً خاصة أن الفترة اللاحقة على حرب أكتوبر قد شهدت مناخاً دبلوماسياً عاصفاً فى النصف الأول من عام ١٩٧٤ بين الدول الغربية المستوردة للبترول . فبريطانيا عارضت ألمانيا الغربية واتهمتها بأنها استغلت الموقف الناشئ عن حرب أكتوبر لكسب أرباح «متفجرة» والحكومة الألمانية ردت برفع قضية على شركة البترول البريطانية .B.L التى تسهم الحكومة البريطانية فى رأسمالها بمقدار النصف . بتهمة مخالفتها لقوانين منع الاحتكار GARTAL ومع ذلك فإن بريطانيا وألمانيا كانتا متفقتين على حصر الحوار العربى الأوربى داخل النطاق الاقتصادى . دون تغليفه بالإطار السياسى ، وهذا الاتجاه عارضته فرنسا .

وفى النهاية نجح العنصر الموالى للأطلسية والأمريكية داخل المجموعة

الأوربية ، حيث تم الاتفاق على أن تترك المجموعة الأوربية الزعامة السياسية فى الشرق الأوسط لأمريكا . مقابل السماح لدول المجموعة بالتحرك الاقتصادى ، ومرة أخرى عاد مفتاح الحل والربط فى يد الدول العربية البترولية التى وقفت موقفاً متصلباً بشأن ضرورة تحييد أوربا . وهكذا أسفر استخدام سلاح البترول فى حرب ١٩٧٣ عن أضخم الأحداث التى شهدها تاريخ العرب الحديث ، بل أكثرها تأثيراً على دول العالم قاطبة . ويستدل على ذلك من التقرير السنوى للمعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية لعام ١٩٧٣ عن فعالية سلاح البترول العربى فى حرب أكتوبر . وإن شهر هذا السلاح من جانب العرب قد أثبت أن القوة السياسية لاتنبع من فوهة المدفع فحسب . بل إن هذه القوة تنبع أيضاً من برميل النفط الخام .

فلأول مرة تتمكن مجموعة من الدول غير الصناعية أن تملك فى قبضتها سلاحاً قادراً على إرغام مجموعة من الدول الغنية والصناعية على أن تجثوا على ركبتيها . نظراً لأهمية مصدر الطاقة لوسائل إنتاج هذه الدول الصناعية . فالبترول أعطى العالم العربى أهميته الحاسمة . وكان بمثابة عامل حيوى فى فعالية السياسة الخارجية للدول العربية عقب أكتوبر حيث اعتبر البترول عاملا من عوامل ارتفاع مكانة الدول العربية ، وراجت دبلوماسية البترول بين صانعى السياسة فى الدول الصناعية .

وكانت مصر أول من أخذ زمام المبادأة لإيقاظ هذا العملاق السياسى النائم فى جوف الأرض مايقرب من أربعين مليوناً من السنين ، والذى لم ير فيه العرب سلاحاً جباراً إلا منذ أربعين عاماً ، وحتى طوال هذه الفترة القصيرة فقد تغافل العرب عن سلاح البترول . فبقى هذا السلاح فى غمده إلا من تصريحات جوفاء

أو مقررات سرية للحكام العرب . وكل هذه الإجراءات كانت لاقيمة لها ولا اعتبار ، وكل ما اقتصر عليه القرار العربى فى أربعين عاماً هو من الناحية الشكلية فقط .. أى « عدم إعطاء امتيازات جديدة للشركات الأجنبية »

ففى أحداث ١٩٤٨ و١٩٥٦ تعالت صيحات الجماهير العربية مطالبة باستخدام سلاح البترول . وأصدر حكام العرب - كعادتهم - تصريحات ساخنة كادت تحرق البترول ، لكن الساسة آنئذ مضوا فى سياستهم معولين على أن هذه التصريحات العربية «كلام فارغ» وإنصافاً للحق فقد توقف ضخ البترول عن الغرب عام ١٩٦٧ استجابة لنداءات الرأى العام العربى ، وانقطع البترول العربى عن بريطانيا وأمريكا بالفعل . وعقب أحداث كارثة ١٩٦٧ لم يملك القادة العرب آنئذ الشجاعة أو وضوح الرؤية ليشهروا سلاح البترول ، ودارت المساومات وراء دهاليز مؤتمر الخرطوم سنة ١٩٦٧ بين دول البترول والدول غير البترولية . وانتهى الأمر إلى اتفاق على «استئناف ضخ البترول العربى» .

وبالرغم من ذلك فإن المفكرين العرب ، وخاصة الفلسطينيين منهم ، لم ينقطعوا عن مناشدة الدول البترولية أن تستخدم سلاحها ، غير أن الدول العربية البترولية لم تعبأ بهذه النداءات ، ليس هذا فحسب .. بل إن المسئولين البتروليين ملئوا أجهزة الإعلام العربية طنطنة بأنه من الخطأ استخدام البترول كسلاح سياسى ، حتى جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ واقترحت مصر دعوة منظمة الأوبك العربية لاجتماع عاجل . وبدا أن هناك اتجاهين : اتجاه ليبى عراقى يدعو إلى حظر النفط عن أمريكا وتأميم الشركات النفطية وسحب الأرصدة العربية من البنوك الأجنبية . والاتجاه الآخر الذى كان يقول باتباع سياسة خفض الإنتاج ، واستقر الرأى فى النهاية على القرار الآتى « بما أن الهدف المباشر للمعركة

التى تدور رحاها حاليًا هو تحرير الأرض العربية المحتلة ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وفقاً لقرارات الأمم المتحدة . وبما أن أمريكا هى المصدر الرئيسى لقوة إسرائيل . لذلك فإن المجتمعين يقررون أن يتناقص الإنتاج بنسبة شهرية متكررة لاتقل عن خمسة فى المائة ، حتى تضغط المجموعة الدولية على إسرائيل للتخلى عن أراضينا المحتلة . وأن ينال أمريكا أكبر تخفيض . وأن يؤدى ذلك إلى قطع إمدادات أمريكا بالبترول من كل دولة عربية ، وصدر هذا القرار بالإجماع باستثناء العراق الذى انسحب من الاجتماع ولم يوقع البيان .

وتعاقبت العواصم البترولية تعلن عن تنفيذها لهذا القرار .. قرار خفض الإنتاج ، وشعر المواطن العربى حقًّا أن سيف البترول قد استخدم هذه المرة . أما البتروليون العرب غير الرسميين فقد رأوا طبقاً لإحدى الدراسات أن «خفض الإنتاج يدخل فى إطار المصالح الذاتية للدول العربية المصدرة للنفط ، وأن هذه الدول قد بحثت هذا الإجراء عدة مرات ، وذلك بالنسبة إلى تدنى قيمة أرصدتها المكدسة فى البنوك الغربية لتدنى قيمة العملات الأجنبية وأنه خير للدول العربية أن يبقى بترولها فى باطن الأرض من أن يكون أرقاماً فى البنوك الأجنبية «وبالرغم من هذه المقولات فقد اجتمع وزراء البترول العرب مرات عديدة فى هذه الفترة ، وكان آخرها فى ٢٥ ديسمبر ١٩٧٣ حيث قرر وزراء البترول العرب المجتمعون فى الكويت تخفيف إجراءات تخفيض الإنتاج بزيادة الإنتاج هذه المرة مع استمرار الحظر على الولايات المتحدة وهولندا ، وقد برر وزير البترول السعودى ذلك بقوله : إن نظرة الرأى العام الأمريكى إلى النزاع العربى الإسرائيلى قد تغيرت . وإن عدداً من أعضاء الكونجرس قد اتخذوا مواقف موضوعية تجاه النزاع العربى الإسرائيلى . وإن سلاح البترول إن لم

يستخدم بحنكة وبراعة فإنه يفقد أهميته وفاعليته ، وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بالقرار العربى بزيادة الإنتاج . أما الاتحاد السوفيتى فجرياً على سياسته غير الواضحة والمتذبذبة ، فقد أعلن آنئذ عن عدم رغبته فى الانغماس فى المشكلة البترولية . وكل ماسعى إليه السوفييت منذ ذلك الحين هو خلق أدوات عربية تمثل الإرادة السوفيتية فى التغلغل فى المنطقة من خلال القوى المحلية بها ، لإثارة الاضطرابات فى العالم العربى واستمرار أورامه بدون علاج فورى .

وعلى صعيد جهود الملوك والرؤساء العرب آنئذ فإنه تجدر الإشارة إلى الجهود الإيجابية الفعالة للمغفور له المرحوم الملك فيصل الذى قام بدور مجيد فى هذه الحرب . فهو الذى أصر بحزم وحسم على استمرار قرار حظر البترول على الولايات المتحدة مالم يحدث تحول واضح فى موقف الولايات المتحدة من مشكلة الشرق الأوسط . وقد أعاد إليه هذا الدور لقباً محبباً «أمير المؤمنين» وجاءت دعوته هذه لتجذب عطف وتأييد العالم العربى والإسلامى ، ومن التصريحات المأثورة للملك فيصل آنئذ قوله لكيسنجر «إن على أمريكا ألا تنتظر شتاءً قاسياً واحداً ، إنما يمكن أن تنتظر وقف إمدادات البترول العربى حتى عام ١٩٨٠» .

وعلى صعيد ردود فعل استخدام سلاح البترول تجاه أوربا آنئذ نجد أن بريطانيا أعلنت برنامجا للتقشف قريباً من برنامج الحرب . وكتبت موسوعة «جينز» تقول : إن احتمال حدوث مجاعة عالمية فى البترول يمكن أن يغير وجه الحرب الحديثة ، لأنه سيحرم قوات العالم من نحو ٩٠٪ من قدراتها على الحركة ، وقالت الموسوعة أيضاً إن نقص البترول سيترتب عليه الحد من استخدام الدبابات والطائرات والوسائل البحرية مما قد يؤدى إلى إعادة تقييم

الحرب الكيميائية والبيولوجية ، وأضافت الموسوعة قائلة : إن حدوث مجاعة عالمية فى البترول يمكن أن يؤدى إلى مواجهة بين القوى العسكرية الكبرى فى منافستها للسيطرة على الإمدادات من الدول المنتجة للبترول ، وفى ألمانيا تعطل العمل فى عدد من أكبر مصانعها ، وفى الدانمارك أعلن جيش دفاعها إلغاء المناورات العسكرية التى كانت مقررة فى النصف الثانى من شهر ديسمبر ١٩٧٣ ، وفى فرنسا أعلنت شركة ستروين إغلاق مصانعها لمدة أسبوعين وأمضى مايقرب من أربعين ألف عامل هذه الفترة فى منازلهم بلا عمل . وعموماً فقد أثرت القرارات البترولية الخاصة بالخفض تأثيراً بالغ الخطورة على مناطق الاستهلاك الرئيسية لهذه السلعة الإستراتيجية فى الولايات المتحدة وهولندا وأوربا الغربية واليابان ، وكان هذا التأثير ذا أثر ملموس وبعيد فى الوقت ذاته ، وبدأ الرأى العام العالمى يشعر أنه من الصعب أن يحس بالأمن والدفء والرخاء . وهناك ملايين من البشر يعانون من الظلم ، ويعيشون أكثر من ربع قرن فى الخيام ، وجعل سلاح البترول مزيداً من الأمريكيين العاديين يتقبلون خطوط المنطق والأخلاق أكثر مما فعلته كل العقود السابقة من الشرح والتفسير . والرأى العام الأوربى أيضاً قد اقتنع تماماً بأن من كانوا يدعون « اللاجئين .. والإرهابيين » أصبحوا اليوم يدعون شعب فلسطين ، واقترن ذلك « بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » .

وبدأ الضباب ينقشع عن جوهر الصراع العربى الإسرائيلى ، فاكتشف الرأى العام الأوربى الحقيقة ، وهى أن فلسطين هى جوهر هذا الصراع ، وأنه مالم تحل المشكلة الفلسطينية فلن يكون هناك سلام فى الشرق الأوسط ، وأن إسرائيل لم تعد واحة فى الصحراء ، إنما أصبحت أوضاعها الاقتصادية متردية ، حيث

كلفت هذه الحرب الإسرائيليين غالياً ، فالمعركة تكلفت أكثر من سبعة بلايين من الدولارات أى ألفى دولار لكل رجل وامرأة وطفل من شبان إسرائيل – فضلا عن أن الأزمة السياسية أخذت تعصف بإسرائيل ، وأزمة الثقة التى يعانيها سكان إسرائيل فى حكامها ، وأزمة الشباب الإسرائيلى الذى يتوق للسلام ويحجبه عنه جيل الحرس القديم ويدفعونه للحرب .

غير أن الرأى العام الأوربى استنكر فى نفس الوقت أحداث العنف التى قامت بها المقاومة الفلسطينية آنئذ ، وإن كان ذلك مشوباً بالعطف وتلمس الأعذار للشعب الفلسطينى .. وإن وراء مآسى الشرق الأوسط يقف السوفييت حريصين على مصالحهم فى المنطقة ، فضلا عن أن استمرار المنافسة بين القوى الكبرى هى التى تسببت فى جميع الحروب المعاصرة فى المنطقة ، باستثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ . التى جاءت كأول فعل عربى تجاه إسرائيل . وإن قناة السويس وبترول العرب وموانيهم ومناطق النفوذ ترقد وراء نيران الشرق الأوسط ، وليس مايسمى بالخلافات العنصرية وإن أفضل شىء للتخلص من أعمال العنف هو الحل الذى لايمكن الهروب منه لمدة أطول من ذلك ، والذى يعتبر أشد التحديات التى يواجهها الجميع ، ألا وهو العمل على التوفيق بين مطالب الشعب الفلسطينى فى الحصول على شخصيته الوطنية والحصول على وطن له .. وأيضاً مطالب إسرائيل بدعم أمنها القومى والمحافظة على كيانها الإقليمى وعدم التفريط فيه ، أيضاً تم وضع الصفوة الإسرائيلية أمام الاختيار الصعب بين عديد من البدائل ، فإما الحصول على مزيد من المعونات العسكرية والاقتصادية من الولايات المتحدة ، وإما الارتباط رسميًّا وفعليًّا بإطار تحالف معها ، لكن هذه المقولات برغم التصاقها بالفعل بإسرائيل منذ إنشائها .. قد غفلت أو

تغافلت أن الحل الناجح للصراع هو أن تتبع إسرائيل سياسة تقوم على تخفيف العداوة مع الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة ، وأن تتوقف عن إثارة المشكلات وأعمال القمع تجاه الشعب الفلسطيني ، وأن تعترف بأن أحداث التاريخ لم تأت لنا بمثال واحد فقط استطاعت فيه قوى القمع أن تكبح جماح اندفاعات المقاومة الوطنية .

أما عن الوقائع التاريخية لهذه الفترة .. فإننا نجد أن مصر قد واصلت سياستها القائمة على إعطاء الفرصة الكاملة للدبلوماسية الأمريكية لتقديم ماتستطيع فى هذا الصدد ، مادام السوفييت لم يتبوءوا المكانة اللائقة بهم ، بل إن مصر استمرت فى هذا الموقف وبذلت جهوداً شاقة ودائبة ، حتى بعد أن فشلت محاولات التوصل إلى اتفاق ثان لفصل القوات بين مصر وإسرائيل فى أوائل عام ١٩٧٥ ، وكان من نتيجة ذلك : التقاء الرئيس السادات بالرئيس الأمريكى فورد فى سالزبورج بالنمسا ، وهو اللقاء الذى تضمن الاتفاق على استئناف المحاولة من جديد للتوصل إلى اتفاق ، وقد كللت جهود مصر بالنجاح بنفس طريقة الاتفاق الأول .. أى بمبادرة أمريكية منفردة دون أية مشاركة من السوفييت الذين أعلنوا هذه المرة معارضتهم الصريحة للاتفاق ، وهو ماوصفه السادات بأنه تحريض سافر ومحاولة لشق الأمة العربية .

وهكذا واجه السوفييت انتكاسة خطيرة فى دولة من أهم دول المنطقة وأكثرها تأثيراً ، وكانت النتيجة أنهم ارتبطوا أكثر وأكثر بالأطراف العربية الأكثر تطرفاً فى العالم العربى ، ولو أنهم تركوا العرب وشأنهم لاستطاع العرب أن يتغلبوا على مايواجههم من صعاب ، ولتمكنوا من إيجاد الحلول المناسبة لمشاكلهم ولقضية فلسطين .

فصل ختامى

تقييم الموقف المصرى للسياسة السوفييتية تجاه قضية فلسطين

إن أى تقييم موضوعى صادق وأمين بالنسبة لموقف مصر من قضية فلسطين ، ينتهى إلى أن سياسة مصر فى هذا الميدان ثابتة لم تتغير ، وكل ما فى الأمر أنه بدلا من التحدث مع من لا يملكون قدرة التنفيذ أصبح التحدث مع من يملكون قوة الضغط (وإمكانية) الحركة بالنسبة لإسرائيل . . ألا وهى أمريكا : ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل قد أصبحت حقيقة بواسطة القوتين العظميين وإذا وجد من يضع رأسه فى الرمال فإن مصر ليست معه ، فإسرائيل حقيقة قائمة .

وإذا كان تاريخ أمريكا فى المنطقة العربية يحكم عليها وليس لها ، فإن ذلك لايعنى أن يبقى العرب على خصام معها ، وأن يرفضوا التحدث إليها وإشراكها فى التوصل إلى السلام العادل والدائم فى المنطقة ، وإشراك أمريكا فى جهود السلام العادل لايعنى تخلى مصر عن مبادئها ، ومن الثابت أن مصر استطاعت

السادات السوفييت فيما ألمحوا إليه من تشكيك فى موقف مصر ، واعتبرهم بمثابة « الوسواس الخناس » الذى يبلغ المذكرات سرًّا ، وأكد السادات – بالرغم من ذلك – على حرص مصر أن تكون علاقاتها بالسوفييت قوية وبناءة ، وهو مالم يصدقه السوفييت الذين توهموا أن مصر تسعى إلى صداقة الولايات المتحدة على حساب صداقتها بالاتحاد السوفييتى .

وعموماً فقد تخلى السوفييت عن مرونتهم وصبرهم ، واعتبروا أن التوصل إلى هذه الاتفاقية قد تم فى إطار الدبلوماسية الأمريكية وحدها ، وفى غيبة كاملة للاتحاد السوفييتى ، متجاهلين أنهم لم يتبوءوا قط المكانة اللائقة بهم ، والتى من حقهم الطبيعى ، فى التوصل إلى السلام الدائم والعادل فى المنطقة ، والحقيقة أن السوفييت لم يكونوا راضين فى هذه الفترة عن التطورات الداخلية فى مصر ، بدليل أنهم وثقوا علاقاتهم أكثر وأكثر بالأطراف الأكثر تطرفاً فى العالم العربى .

أما عن موقف الولايات المتحدة من هذا الانسحاب .. فمن الثابت أنها قد كسبت من الانسحاب الإسرائيلى فى إثبات وجودها العالمى ، ووجودها داخل المنطقة أيضاً ، فقد أثبتت أنها تستطيع أن تلعب بإسرائيل لعبة السلام كما لعبت بها قبل ذلك مراراً لعبة الحرب ، وكانت النتيجة إغلاق قناة السويس ، ثم التضامن العربى الذى أدى إلى شهر البترول سلاحاً يمس مصالح معظم دول العالم ، وكانت النتيجة أن أصبحت دول أوربا وآسيا تحمل الولايات المتحدة مسئولية متاعبها الاقتصادية بسبب موقفها من إسرائيل ، وقد اعترف كسينجر فى محادثاته مع إسرائيل آنئذ بأن القضية لم تعد قضية الشرق الأوسط ، ولكنها قضية تهدد تحالف الولايات المتحدة مع دول أوربا الغربية ومع اليابان ، وأن الولايات المتحدة – كما ذكر كسينجر – لاتحدد موقفها على أساس كيانها كقوة

دولية تضطر إلى حماية وإثبات قوتها وذلك بجانب ما اكتسبته من تعديل علاقتها بدول المنطقة ، وفتح أسواقها للمنطقة كلها بما فيها أسواق السلاح ، حتى مصر أعلنت آنئذ أنها ستحاول شراء السلاح الأمريكى .

وكان طبيعيًّا أن يأتى رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية ضد مصر ، عند الانسحاب الإسرائيلى الثانى من سيناء ، نظراً لأن السوفييت قد استقطبوا المنظمة وجعلوها تدور فى فلكهم ، وقد انعكس ذلك على تركيز عناصر معادية فى إثارة معارك بين مصر والمنظمة ، بالرغم من أن السادات لم يعترف إطلاقاً وفى كل جهوده اللاحقة أيضاً – بحل لايشمل الفلسطينيين ، ويخاطب السادات الفلسطينيين عموماً ، وياسر عرفات على وجه الخصوص قائلا : «إن الأخ ياسر عرفات قد تنكر لما قامت به مصر للقضية الفلسطينية » ، وكان ياسر عرفات قد أصدر تصريحاً ختمه بقوله : تُخطئ أمريكا وإسرائيل إن اعتقدتا أن الجيش المصرى سيقف مكتوف اليدين إذا ضربت الثورة الفلسطينية ، وأن السلام لن يكون أمريكيا ، وأن السلام هو سلام فلسطين»

وإزاء هذا التحريض قامت مصر بإغلاق إذاعة صوت الثورة الفلسطينية فى القاهرة ، وواضح أن الرئيس السادات قد اعتبر ردود فعل اتفاق الاشتباك الثانى مع إسرائيل بمثابة شرخ عميق فى الجدار العربى ، فالرأى العام العالمى يرفض هزيمة إسرائيل ، وأن اللف والدوران ورمى إسرائيل فى البحر والقضاء على إسرائيل .. كل هذا الكلام اعتبره السادات لايمثل الحقيقة ، فضلا عن أن الهدف الأسمى بالنسبة للعرب ينبغى أن يكون عملا وطنيًّا قوميًّا للفلسطينيين يستعيدون به حقوقهم التى انطمست تحت الرمال طيلة ثلاثين عاماً ، وهو ماعبر عنه السادات فى مناسبات عديدة انطلاقاً من أن مصر هى ثلث العرب ، فهى

مستودع القوى البشرية الطبيعى ، وخط الطاقة الحيوى الأول فى المنطقة ، ومن ثم فهى آلة الحرب الأساسية ، وقلعة العروبة وقوتها الضاربة ، ومصر بالجغرافيا والديموغرافيا وبالتاريخ والحضارة – عاصمة للعرب إستراتيجيا ، على كتفيها وقع عبء الدفاع عن المنطقة كلها عبر التاريخ ، وإليها آلت بالضرورة مسئولية حل المشكلة الفلسطينية ، وإذا كان السلام والحرب يبدآن من فلسطين – على حد قول ياسر عرفات فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ – فإننا نضيف أن السلام والحرب يتحددان من مصر ، حيث تأخذ مشكلة فلسطين لا على أنها مجرد قضية قومية عليا تخص كل العرب على السواء ، ولكن أيضاً تأخذها مصر كقضية وطنية .. قضية مصرية بحتة ، بمعنى أنها تخصها مباشرة مثلما تخصها أية مشكلة داخلية ، ومصر برغم أنها ليست دولة بترولية – بالمقياس العربى – فإنها رحبت بهذه القوة الإستراتيجية للعرب دون أية حساسية منها أو تقليل من مسئوليتها تجاه مشكلة فلسطين ، حيث كرست ربع قرن من الصراع المستميت خاضت مصر خلال تلك الفترة أربع حروب قاسية ومريرة ، وفقدت نحو ١٠٠ ألف شهيد ، وأنفقت مالا يقل عن ٢٥ ألف مليون جنيه عدا الخسائر المادية ، والتخريب الإقليمى الرهيب والمصالح الاقتصادية حتى أصبحت كما وصفها أحد الباحثين بأنها هى الضحية الثانية لإسرائيل بعد فلسطين ، وأصبحت بالتالى من أفقر البلاد العربية بعد أن كانت أغناها .

وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد أعلنت مصر التزامها الكامل بقرارات مؤتمرى القمة فى الرباط والجزائر ، خاصة فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل وحقوق شعب فلسطين ، وأن ماحدث سواء فيما يتعلق باتفاقيات فك الارتباط الأول بين مصر وإسرائيل ، وسوريا وإسرائيل ، وكذلك فك الارتباط الثانى على الجبهة

المصرية ، لم يكن سوى خطوات عسكرية تمهد الحل للتوصل إلى سلام نهائى على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وبالتالى فقد أخطأ السوفيت ومن يدور فى فلكهم فى تصوراتهم أن فك الارتباط الثانى بين مصر وإسرائيل كان إجراء نهائيًا منفرداً ، ولم يكن هناك بالتالى أى مغزى لهذا الاتفاق كما ادعت بعض أجهزة الإعلام العربية آنئذ ، والتى غضبت ورفضت واستنكرت هذا الاتفاق ، ولم تكن صيغة الاتفاق جديدة على الصعيد العربى آنئذ ، فلقد وقعت سوريا ومصر ولبنان اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩ ، ونصت بياناتها على أنها اتفاقيات بين حكومات هذه الدول وحكومة إسرائيل ، كان هذا فى الوقت الذى لاتوجد فيه أية أرض مصرية أو سورية خاضعة للاحتلال الإسرائيلى ، وكانت إسرائيل لاتحتل إلا أرضاً فلسطينية ، وكانت المشكلة لاتزال محصورة فى المشكلة الفلسطينية ، ومع ذلك تم توقيع اتفاقيات الهدنة مع الحكومة الإسرائيلية وقياساً على ذلك فقد أوضحت مصر أن اتفاق فك الارتباط عام ١٩٧٥ لايمكن مقارنته بما جاء فى اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية ، والمصرية الإسرائيلية ، وقد تمسك العرب باتفاقيات الهدنة لأنها الوثيقة الدولية الوحيدة التى اعترفت فيها إسرائيل كتابة بالحدود الدولية لأطراف النزاع ، لذلك أراد بن جوريون أن يتخلص منها من طرف واحد حينما أعلن عام ١٩٥٦ أن هذه الاتفاقيات قد ماتت ودفنت .

غير أن المنظمات الفلسطينية استمرت فى مهاجمتها للموقف المصرى ، وتذرعت بحجج مرور البضائع الإسرائيلية عبر قناة السويس ، وتجاهلت أن السلطات المصرية فى عهد الرئيس عبد الناصر كانت تسمح بمرور البضائع الإسرائيلية ، وبالرغم من ذلك فقد اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية مصر

بالضعف والعزلة ، وهو ماحدا بالرئيس السادات فى مناسبات عديدة أن يعاتب المنظمات الفلسطينية عموماً ، وياسر عرفات وزملاءه على وجه الخصوص ، لاعتقادهم أن مصر قد ضعفت وانعزلت ، موضحاً أن افتراض هذا المنطق تجاه مصر سوف يشجع بعض المنظمات على التهجم على مصر ، وأن مصر تعلمت من تجاربها الماضية – بخصوص الاستقطاب المصرى لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ أكثر من عشر سنوات – ألا تستأثر مصر بمنظمة فلسطينية تابعة لها لتحميها مثلما حدث مع الكويت أو السعودية أو العراق أو ليبيا ، وأن سوريا حينما اتفقت مع كسينجر على فك الاشتباك الأول لم تهاجمها أية منظمة فلسطينية ، وحينما اتفقت مع الملك حسين على قيادة مشتركة لم تهاجمها أية منظمة ، وأن أسباب ذلك ترجع إلى أن سوريا تعيش فى حماية منظمة فلسطينية وتعيش معها فى أمان داخلى ، إلى حد أنه ليس من حق أى فرد فى هذه المنظمة أن يخرج إلى الشارع مسلحاً ، وتأسيساً على ذلك كان يمكن لمصر أن تقيم هى الأخرى منظمة تعيش هى أيضاً فى حمايتها ، خاصة أن شخصيات فلسطينية كثيرة تقدمت تعرض نفسها على مصر ، لكن مصر لم تفعل ذلك قطّ وهو ما يؤكد استمرارية الموقف المصرى قويًّا بدرجة أن يتعامل مع الشعب الفلسطينى كله كوحدة ، حتى وهو ممزق بين تعدد المذاهب .

وفى مناسبة مرور عامين على حرب أكتوبر كشف السادات فى خطابه عن بعض حقائق الزوبعة التى حاول « البعض » إثارتها ضد مصر ، والتى وصفها السادات بأنها وإن اختلفت بواعثها فإنها كلها تجاوزت كل حدود الحوار المقبول والجدل الجاد ، وأنها أيضاً تسابقت فى الهبوط والإسفاف إزاء قضية مصيرية للأمة العربية ، وتحدث السادات عن ثلاث مسرحيات لحزب البعث السورى ،

وفى كل مسرحية منها كان يحاول أن يصور مصر على أنها خرجت من المعركة — وأنها — دون علم سوريا — تقوم باتفاقيات « لبيع » القضية ، وأن سوريا وحدها فى الميدان تقاتل ، وكشف السادات حقيقة هذه المسرحيات موضحاً أن البعث السورى هو الذى يبدو واضحاً على مسرح المناورات ، إلا أنه بدأ أيضاً يستخدم « يافطة » فلسطين ويستخدم الفلسطينيين فى هذه المسرحيات وأشار السادات إلى بيان فلسطينى يعلن « أن مصر تقايض قطعة من الأرض بقطعة من المبادئ » وقال إن صورة من هذا البيان كاملة كانت لدى مصر قبل إذاعته بخمسة أيام ، وأن السوفييت هم الذين كتبوا هذا البيان ، وأن السادات واجه ياسر عرفات بذلك فى لقائه معه فى الرياض ، وحذره من أن يستخدم الذين يريدون مهاجمة مصر لافتة فلسطين ، مشيراً بذلك إلى الاتحاد السوفييتى .

وفى مناسبة أخرى أكد السادات على إستراتيجية مصر قائلا « إن مايهم الأمة العربية وهو شورى بيننا جميعاً ، ولكن مايخص الوطن المصرى هو ملك لأبناء هذا الوطن ، مادمنا فى ممارستنا لسيادتنا الوطنية لانشترى شيئاً بحقوق « الغير » ولا نقبل شيئاً يعطل المسيرة العربية الشاملة » وركز السادات على النقاط التالية : « إننا لانريد أن نغلق جسوراً مفتوحة ، وإن عقولنا وقلوبنا مفتوحة للحوار ، ولكن الحكم الأخير فيما يخصنا هو إرادتنا وإن موقفنا من المشكلة الفلسطينية لن يتغير بسبب أى استفزاز ، وإننا نفكر فى المصلحة العليا للملايين الثلاثة الذين هم الشعب الفلسطينى ، وإننا سوف نتحمل لممثلى الشعب الفلسطينى بالذات تسرعهم وانخداعهم .. كما أن لهجتنا واحدة سواء مع العرب أو الأمريكيين أو السوفييت » .

وقد جاء رد الفعل الفلسطينى على هذا الخطاب معترفاً بفضل مصر على

القضية الفلسطينية ، وأن عروبة مصر مسألة غير مطروحة للنقاش ، وناشد الفلسطينيون أصحاب الفكر والقلم فى مصر أن يرتفعوا فوق مستوى الإدانة والسباب والتجريح ، كذلك أوضح الرد الفلسطينى على بعض الكتاب المصريين بخصوص بيع شعب فلسطين لأرضه ، أن الجالية اليهودية فى فلسطين لم تكن تملك عام ١٩٤٨ – وبعد طرد شعب فلسطين من وطنه مباشرة – سوى ٦٪ من مجموع أراضى فلسطين ، وأن جزءاً من هذه النسبة الضئيلة حصل عليه اليهود من سلطات الانتداب البريطانية كأراض أميرية .

كذلك عاتب الرد الفلسطينى بعض الصحف المصرية التى رددت نغمة مؤداها «لقد بلغ السيل الزبى ، وهذه هى فرصتنا لننفض أيدينا من العروبة ومشكلة فلسطين» .

وعموماً فإنّ الردّ الفلسطينى جاء معترفاً صراحة أن مصر بحكم وزنها السياسى والعسكرى والبشرى ، «هى التى أعادت للعرب كرامتهم وثقتهم القتالية ، فلا مصر بلا عرب ولا عرب بلا مصر ، وأن هذا هو قدر العرب وعقيدة الشعب الفلسطينى» .

ثم جاء خطاب الرئيس السادات فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ أكثر وضوحاً فى الموقف المصرى ، حيث ركز على التزام مصر الأساسى أمام كل الأمة العربية بتمكين الشعب الفلسطينى من الإمساك بزمام أمره وحرية تقرير مصيره ، وفى هذا الخصوص قال السادات «ليست هناك أرض عربية أقل إعزازاً من أرضنا ، فالقدس ونابلس ليستا أقل إعزازاً من القنطرة والعريش» ، وأضاف السادات قائلاً «إننا حين فاوضنا على فض الاشتباك الثانى لم نكن نتحدث عن مصر وحدها ، ولكننا كنا نتحدث عن

سوريا وفلسطين ، وحصلنا على تعهدات من الولايات المتحدة الأمريكية بفك ارتباط جديد على الجبهة السورية ، واتخاذ خطوة نحو الاعتراف بحقوق شعب فلسطين » .

وفى مناسبة أخرى قال الرئيس السادات إنه لو ترك السوفييت وحزب البعث الفلسطينيين ، ورفعا وصايتهما عليهم لتمكن الفلسطينيون من الوصول بسرعة إلى القرار المطلوب ، واعتبر الرئيس السادات قضية فلسطين هى قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وألح على الفلسطينيين بضرورة تكوين حكومة مؤقتة قائلا : « وليتهم استمعوا إلى كلامى منذ ثلاث سنوات كما طلبت منهم حينئذ ، إذن لاعترف العالم أجمع بهم فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ولكان مسار مشكلة فلسطين غير المسار الذى هى فيه الآن .

ومع ذلك فإنه نتيجة لحرب أكتوبر دخل الفلسطينيون الأمم المتحدة لأول مرة ، وتحولت مشكلة فلسطين من قضية لاجئين إنسانية إلى قضية أرض عربية ، واعتراف العالم كله بالشعب الفلسطينى الشقيق والعريق ، ودخوله الأمم المتحدة .

وطوال السنوات التى تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ استمرت الجهود السياسية والدبلوماسية الإيجابية من جانب مصر إزاء قضية فلسطين ، سواء فى ساحة المنظمة الدولية أو على صعيد الرأى العام العالمى ، وانعكس ذلك على أنماط التصويت فى الأمم المتحدة لجميع القرارات التى تقدمت بها مصر أو ساندتها .

فنى عام ١٩٧٤ صدرت قرارات ثلاثة : يدعو الأول فيها منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك فى مداولات الجمعية العامة حول مشكلة فلسطين ، ويدعو القرار الثانى إلى الاعتراف بأن للشعب الفلسطينى الحق فى تقرير مصيره ،

والحق فى الاستقلال والعودة لدياره ، أما القرار الثالث فقد اعتبر أن لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق فى المشاركة كمراقب فى جلسات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التى تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة .

وفى عام ١٩٧٥ صدرت أيضاً ثلاثة قرارات هامة على صعيد القضية الفلسطينية بفضل الجهود المصرية ، دعا القرار الأول منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك فى جميع الجهود والمؤتمرات الدولية التى تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الأطراف ، ونجح القرار الثانى فى أن يقرر إنشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه ، أما القرار الثالث فقد اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

وهذه الجهود كلها لاتقاس بما بذلته مصر من أجل الشعب الفلسطينى من جهود على صعيد السياسة الأمريكية وبين أوساط الرأى العام الأمريكى ، ويكفى لإبراز انعكاس ردود فعل هذه الجهود أن نوضح صورة كل من الإسرائيليين والعرب التى سادت لدى الأمريكيين قبل ذلك . فالأمريكيون كانوا ينظرون إلى الإسرائيليين كمهاجرين أصحاب حق يتجمهرون عند تمثال الحرية فى حين كانوا ينظرون إلى العرب «كهنود» كتب عليهم الفناء أو تقرر وضعهم على الرف . وبولغ كثيراً فى المقارنة بين الإسرائيلى المتحضر الديناميكى والعربى الكسول المتخلف ، ويتضح ذلك أيضاً من الصور الكاريكاتورية التى كانت الصحف الأمريكية تنشرها – قبل جهود مصر المضنية من أجل قضية مصر الوطنية .. قضية الشعب الفلسطينى – حين يرى المرء فكرة الأمريكيين عن المواطن العربى «طلعة بهية ولكن صاحبها قذر ، يرتدى ثوباً طويلاً ، ويظهر إما راكباً جملاً وإما مستغرقاً فى سبات عميق تحت شجرة نخيل ، أما الدعاية

العربية – برغم أموال البترول العربية التى أتخمت بها البنوك الأمريكية – فكانت هزيلة منفرة » .

وسادت فى الولايات المتحدة الأمريكية الصورة الآتية للعرب كما عبر عنها أحد الباحثين الغربيين فى يوليو ١٩٦٧ «ليس هناك أفضل من أسطورة داود وجوليات الجبار تشبيهاً بين إسرائيل والعرب فى أرض التوراة » وداود بالطبع هو إسرائيل الصغيرة التى يقل عدد سكانها عن مليونين ونصف مليون نسمة ، والتى برزت إلى حيز الوجود كدولة منذ سنة ١٩٤٨ حين منحتها الأمم المتحدة اعترافها واستقلالها عن الانتداب البريطانى ، وجوليات بالطبع هو العالم العربى بقيادة الرئيس عبد الناصر – آنئذ – والذى يتراوح عدد سكانه بين ثمانين ومائة مليون . ولم يقبل جوليات وجود إسرائيل كدولة ، كما أنه لم يمنحها الحق فى الوجود ، وكانت لعبد الناصر الذى أسقط حكم فاروق الفاسد بعد حرب عام ١٩٤٨ أطماع فى أن يكون رائد القومية العربية ، ولهذا بدأت إذاعات مصر ترسل التهديد تلو التهديد بإبادة إسرائيل ومسحها من خريطة العالم .

كانت هذه وجهة نظر واسعة الانتشار فى الولايات المتحدة حتى بذلت مصر جهوداً مضنية لتحويلها ، أى أن الإدارة العربية كانت تفتقر إلى الكفاءة المصرية ، لقد كان على مصر أن تصل إلى الرأى العام الأمريكى ، أن تقنعه أن هناك فريقاً ثانياً يجب الإنصات إليه ، وأن هناك مأساة إنسانية يجب أن يعرفها الأمريكيون ويدركوا أبعادها . وفى أثناء زيارته للولايات المتحدة الامريكية فى أواخر أكتوبر ١٩٧٥ أكد السادات فى كافة لقاءاته وخطاباته – أن هذه المأساة الإنسانية هى مشكلة الشعب الفلسطينى الذى لم ينل الاعتراف من قبل جميع الأطراف ، والذى عانى لأكثر من ربع قرن دون ذنب اقترفه والذى حرم من

حق تقرير المصير ، والذى يمكن بالرغم من ذلك كله أن يكون قوة من قوى السلام إذا ماوضعت مشكلته فى إطارها الصحيح ، وأعلن السادات أيضاً أنه طلب إلى الولايات المتحدة أن تبادر بإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبار الولايات المتحدة هى العامل الرئيسى فى لعبة الشرق الأوسط ، وأنه لابد من إشراك الفلسطينيين فى محاولة للوصول إلى حل شامل . وانعقد مؤتمر كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وهنا جاء الموقف السوفييتى المعارض تماماً فمن ناحية شكك السوفييت عشية مؤتمر كامب ديفيد فى النتائج التى سيسفر عنها المؤتمر .

وعموماً فإن هذا الموقف السوفييتى يستحق وقفة للتفسير والتعديل : فمنذ عام ١٩٦٧ والمراقبون يؤكدون أن السوفييت قد عرفوا أن مصر ستهزم ، بل إنهم أرادوا لها الهزيمة بالرغم من أن البعض يتساءل : «ولماذا أراد السوفييت هزيمة مصر وهى حليفتهم ؟ – والإجابة بسيطة : فالسوفييت يحاولون الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط منذ مائتى سنة ، ولكنهم عجزوا عن ذلك ، لأنهم لم يقتحموا المنطقة حرباً كما فعل البريطانيون والفرنسيون وأمضى السوفييت كل وقتهم فى التنديد بالاستعمار الأمريكى ولذلك كان عليهم أن يلجئوا إلى سبيل آخر..

وجاءت اللحظة المناسبة بسبب انشغال الأمريكيين فى فيتنام وكان السوفييت يرسمون خطتهم فى أن حرب ١٩٦٧ ستعزل أى تعاون أو مساعدة من الولايات المتحدة ، وعندما يتعرض العرب للهزيمة فإنهم سوف يضطرون إلى البحث عمن يساعدهم ، وهو ماحدث تماما عقب ١٩٦٧ حيث ارتمى العرب تماماً فى أحضان السوفييت الذين نجحوا هذه المرة فى الحصول على مواطئ قدم

لهم فى البحر المتوسط ، فحتى قبل حرب ١٩٦٧ بوقت قليل كان من النادر أن يشاهد المرء سفينة حربية فى البحر المتوسط ، أما فى الفترة اللاحقة للحرب فقد أصبح لهم ما يتراوح بين ٤٠ سفينة و ٥٠ سفينة فى الإسكندرية وحدها ، فضلاً عن استيلائهم على القاعدة البحرية فى الجزائر.

على أن الأمر يقتضى منا أن نكرر ما سبقت الإشارة إليه من أن الاتحاد السوفييتى قد ظل معزولاً عن المحاولات التى بذلت من أجل إحلال السلام بين العرب وإسرائيل ، أو بالأحرى فإن السوفييت هم الذين عزلوا أنفسهم ، ففى الأمم المتحدة كان الرفض دائماً حليف مشروعات القرارات التى تقدم بها السوفييت أو ساندوها ، واستبعد السوفييت من لجان الهدنة ومن لجنة التوفيق الدولية ولم تقبل منهم المساهمة لافى هيئة المراقبين ولا فى قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وليس للسوفييت نصيب فى وكالة غوث اللاجئين ، ولم يشتركوا اشتراكاً مباشراً فى اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل ، وسوريا وإسرائيل ، كما اتخذوا موقف المعارضة لانفراد الولايات المتحدة بتسوية الصراع بين العرب وإسرائيل حاليًا . ولما كانت الأوضاع على ما ذكرنا كان من غير المحتمل أن يقبل الاتحاد السوفييتى فى أية ضمانات مستقبلية بين العرب وإسرائيل .

وليس من المؤكد على كل حال أن يغير السوفييت موقفهم هذا حتى بعد أن يعترف لهم به سواء فى الهيئات السياسية أو الفنية المعنية بمشكلة فلسطين ، ولم يتبوأ السوفييت المكانة التى من حقهم منطقيًا ، بالرغم من أن قضية فلسطين تتعذر تسويتها من غير تدخل من جانب السوفيت أو ضد إرادتهم .

وليس بالضرورة أن تكون الآراء التى ترى فى الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى فى هذه المرحلة الحليف الطبيعى والقادر على المساندة .. ليست هذه الآراء بالضرورة آراء صائبة ، حيث إن أصحاب هذه الآراء يناقضون أنفسهم بأنفسهم عندما يعترفون بأن منطقة الشرق الأوسط هى منطقة بالغة الأهمية لذاتها ، ولموقعها الخطير بثرواتها المادية وبترولها ، وموقعها على طول جانبى وشرق البحر المتوسط ، والمنطقة - وهذا هو الأهم - هى المنفذ المهم للاتحاد السوفييتى - فى مواجهة أوربا الجنوبية ، وفى المقدمة من القارة الأفريقية ، وعلى مداخلها بكل الأهمية المتصورة للقارة الأفريقية - لقربها الشديد من الاتحاد السوفييتى - بتوسطها فى العالم القديم وبمنافذها المتعددة والمتنوعة ، أى أن المهم هو مصلحة السوفييت أولاً ، ولذا جاء تقارب السوفييت مع دولة مثل ليبيا كأنه ينبع من مجرد سياسات توازن القوى ، كما جاء استقطاب السوفييت للنظم الحاكمة فى دول عربية أخرى مثل سوريا ،وتوجيههم لفريق من الفلسطينيين وتحريضهم السافر على عدم تأييد اتفاقية السلام - جاء ذلك بمثابة تحذير للولايات المتحدة بعد انفرادها بعملية صنع السلام فى المنطقة .

وقد تذرع السوفييت بمبررات أن إبرام الاتفاقية يعنى أن مصر اتفقت بمفردها دون العرب . وأن الاستقلال الذاتى للفلسطينيين وتقرير مصيرهم الوارد فى الاتفاق ليس سوى كلام .

لكن الحقيقة خلاف ذلك حيث أراد السوفييت التعتيم على جهود المفاوض المصرى فى الاتفاقية الثانية فقد أصرت مصر على مدى ستة شهور على رفض توقيع الاتفاقية الأولى إلا إذا وجدت إلى جانبها الاتفاقية الثانية ، وهى مكملة للأولى ومرتبطة بها تماماً ، فالاتفاقية الأولى خاصة بالانسحاب من سيناء ،

والاتفاقية الثانية خاصة بمستقبل الضفة وغزة ، ومحتويات الاتفاقية الثانية هى إطار عملى عربى مشترك من أجل تحرير فلسطين وفق جدول زمنى .

ومصر خطها السياسى الثابت ظل كما هو قائماً على مساعدة الجانب الفلسطينى فى قيام كيان له ثم يبدأ هو المفاوضات مع استمرار مصر فى قيامها بالدور الإيجابى فى المفاوضات بين الحكومة الفلسطينية وإسرائيل ، والالتزامات العربية لمصر لها الأولية على الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية ، وأنه لأول مرة منذ ١٩٦٧ تسجل الاتفاقية الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وإزالة جميع المستوطنات ، وهذا مبدأ أساسى وصريح ، ليس فقط بالنسبة لمصر وسيناء إنما أيضاً للدول العربية الأخرى التى تقبل التفاوض مع إسرائيل ، والقرار ٢٤٢ يعنى الانسحاب من جميع الأراضى التى تم احتلالها ، وأن مصر جزء من الأمة العربية والالتزامات الموجودة بالاتفاقية تعزز عروبة مصر ، وأن القدس جزء لايتجزأ من الضفة الغربية ، والقرار واضح فى الانسحاب من جميع الأراضى التى تم احتلالها ووفقاً لذلك يسرى الانسحاب على القدس العربية .

وبخصوص ما أثير حول كيفية تفاوض مصر باسم الفلسطينيين فإن مصر تستعمل مايسمى « بالاشتراك فى مصلحة الغير » بمعنى أن مصر ستتفاوض وتحاول أن تقترح للشعب الفلسطينى إطاراً للحكم الذاتى وله بعد ذلك أن يوافق أو لا يوافق .

وهكذا نجد أن النصوص صريحة فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وأن الجانب المصرى سجل بطريقة واضحة ضرورة إقامة دولة فلسطينية ولكن مصر ترى أن ذلك سوف يتحقق خطوة خطوة .

وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٥/١٠/٢٩ كان السادات قد أعلن أن مصر لم تفقد حماسها للسلام وإيمانها به لأنه هدف إستراتيجى ، وقد كان الهدف من حرب أكتوبر هو فتح الطريق للسلام من جديد ، ولكى يعرف العالم أننا لن نخضع للاحتلال ، وأننا مصممون على حقوق شعب فلسطين .

ومن فوق منبر الكونجرس الأمريكى خاطب السادات فى ١٩٧٥/١١/٥ الرأى العام الأمريكى كله داعياً إلى ضرورة أن تبدأ الولايات المتحدة حواراً مع الفلسطينيين ، ذلك أن أمريكا برفضها الحوار مع الفلسطينين حتى الآن تخرج على إجماع العالم كله الذى أدرك أن مشكلة فلسطين هى الجوهر الأساسى فى صراع الشرق الأوسط ، وبوضوح قاطع قال السادات لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب فى جلسة مشتركة إن الثورة الفلسطينية هى فى النهاية تعبير عن إرادة شعب يتطلع إلى حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، وحث السادات أعضاء الكونجرس الأمريكى والحكومة الأمريكية والشعب الأمريكى على عدم عداء الثورة الفلسطينية قائلاً : إنه ليس هناك من سبب منطقى لمعاملة الثورة الفلسطينية على هذا النحو . وأكد على أن الثورة الفلسطينية هى فى النهاية التعبير الحقيقى لإرادة شعب يريد كيانه الوطنى المستقل ، ويريد حق تقرير مصيره ، وأن الولايات المتحدة بإهمالها وتحديها لمشاعر الشعب الفلسطينى إنما تدعو لاستمرار التطرف والعنف على حين أن العالم كله يدرك أهمية الاستقرار والهدوء فى منطقة الشرق الأوسط ، وفى ختام حديثه عن قضية فلسطين قال الرئيس السادات : «إننى أهيب بكم بكل ما أملك من قوة أن تعطوا الشعب الفلسطينى مساندتكم» .

وقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالجهود المصرية والقرارات المصرية فى الأمم المتحدة ، والتى حازت موافقتها ووصفتها المنظمة بأنها قرارات تاريخية ، وخاصة القرارات الخاصة بإدانة الصهيونية بصفتها شكلاً من أشكال العنصرية لأنه أول قرار فى تاريخ المنظمة الدولية يدين سياسة إسرائيل ، وقد جاء رد فعل الرأى العام الإسرائيلى عنيفاً على هذا القرار ، ففى الأمم المتحدة مزق حاييم هيرتزوج — فى ثورة من الغضب — الوثيقة التى تحوى مشروع القرار قائلاً :

«إنه بالنسبة لإسرائيل ليس سوى قطعة من الورق ، وسنعامله على هذا الأساس» وفى إسرائيل أعلن الكنيست موافقته خلال جلسة حضرها إسحق رابين رئيس الوزراء آنئذ — على مشروع يدعو الحكومة إلى تجاهل قرارات الأمم المتحدة ، كذلك أعربت الصحف الإسرائيلية عن استنكارها للقرار وطالبت صحيفة معاريف بإنشاء منظمة دولية جديدة وقالت صحيفة «عالهمشمار» إن وجود إسرائيل يتعرض للهجمات وطالبت الصحيفة بتعبئة كل قوى الشعب اليهودى .

وفى نطاق الضجة البالغة العنف التى أثارتها إسرائيل شهدت مدن القدس وتل أبيب وحيفا وناتانيا موجة من المظاهرات طوال النصف الثانى من شهر نوفمبر ١٩٧٥ وانتشرت حمى إطلاق أسماء صهيونية على الشوارع والطرق التى كانت تسمى بأسماء عربية واقترحت جولدا مائير أن يحمل كل يهودى مدالية مكتوباً عليها «أنا صهيونى» أما المفكرون الإسرائيليون فقد تركزت دعواهم فى دفع هذا الاتهام على محور جوهرى تفرعت منه كافة الحجج : من أمثال أن الصهيونية ما هى إلا حركة البعث القومى اليهودى أو حركة التحرير القومى اليهودى ، ولذلك

فهى ليست عنصرية ، ولايمكن بسبب طبيعتها أن تكون عنصرية ، وزعم القادة الإسرائيليون أن إدانة الصهيونية على هذا الوجه يشكل هجوماً على الشعب اليهودى بأسره ويهدف إلى تجريد دولة إسرائيل من الشرعية حتى أقطاب الحزب الشيوعى الإسرائيلى أمثال ماير فلنر ، تمار جوجانسيكى ، وولف إيرلخ أخذوا يدلون بحججهم لنفى هذه المزاعم ، وتتلخص رؤيتهم فى الفصل القاطع بين الصهيونية كأيديولوجية وممارسة وبين الشعب اليهودى فى إسرائيل هذا الشعب الذى تحول إلى شعب إسرائيلى محدد المعالم يتميز عن سائر الطوائف اليهودية أى أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى لا يختلف إستراتيجيا حول أيديولوجية الشعب اليهودى فى إسرائيل وإن كان يختلف تكتيكيًا – أى فى الأسلوب – عن منهج الحكومات الإسرائيلية .

وعموماً فإنه نتيجة للتحرك المصرى المدرك لأبعاد السياسة الدولية – تغير موقف الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين ، التى جاء رد فعلها على لسان هارولد سوندرز وكيل الخارجية الأمريكية فى بيان رسمى قائلا : إنه يجب سماع الصوت الفلسطينى وبدونه تستحيل التسوية الشاملة ، وإن المشكلة الفلسطينية هى جوهر مشكلة الشرق الأوسط فهناك ثلاثة ملايين فلسطينى يريدون تحديد مستقبلهم السياسى وتناول سوندرز مختلف وجهات النظر التى ترددت حول الأهداف المشروعة للفلسطينيين وقد جاء رد الفعل الإسرائيلى عنيفاً تجاه هذا البيان الرسمى الأمريكى الذى أطلق عليه فيما بعد (ورقة تحديد موقف أمريكا) ففى إسرائيل قال إسحاق رابين : «إن إسرائيل تعلن رفضها للوثيقة الأمريكية » وزعم رابين أن هذه الوثيقة تتضمن تزييفا وتمزيقاً وتشويهاً وسوء عرض وعرضاً غير موضوعى » .

وعلى الجانب المصرى استمرت مصر فى جهودها من أجل قضية الشعب الفلسطينى ، وكان أبرز ردود فعل التحرك السياسى المصرى آنئذ هو زيارة حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية وممدوح سالم رئيس الوزراء آنئذ لثلاث عشرة دولة عربية وأوضح المسئولان المصريان للملوك ورؤساء الدول العربية أن جهود الرئيس السادات فى الولايات المتحدة كانت من أجل قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطينى !

ومن ردود الفعل الإسرائيلية والعربية والأمريكية تجاه أحداث قضية فلسطين التى طوتها أعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . والتى كانت هذه الأخيرة بمثابة سنة فلسطين ، كما كان السادات يتوقع هذا حيث التسلسل الطبيعى يقتضى الدخول خلال عام ١٩٧٦ فى التسوية النهائية بالاشتراك مع الفلسطينيين.

لكن السوفييت وحزب البعث السورى قد صمموا على فرض وصايتهم على الفلسطينيين الذين لم يتخذوا أى قرار من جانبهم فى حين استطاعت الإدارة المصرية أن تنتقل من حالة الحرب التى لم تتوقف إلى مرحلة السلام بعد جهد دبلوماسى خارق قد يبدو لهذا الجيل أن هذه الفترة التى استغرقت ٦ سنوات كأنها دهر بينما ستبدو للأجيال القادمة إذا ماتمتعت بسلام حقيقى كأنها حلم ليلة صيف . هذه الفترة بدأت بعبور جنود مصر قناتهم فى أكتوبر ١٩٧٣ وكسر حالة الجمود وتحرير سيناء ثم جهود مصر السياسية فى الأعوام الثلاثة اللاحقة ثم زيارة السادات التاريخية للقدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ بعد أن تم تحقيق الفصل الأول والثانى بين القوات ، وتعثر فرص انعقاد مؤتمر جنيف فى سبتمبر ١٩٧٧ ، تم التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد الذى يمثل من وجهة نظرها حلا للمشكلة الفلسطينية ولكنه مقدمة لا بأس بها لتثبيت وتأكيد الذاتية الفلسطينية داخل

محيط من الشك والقلق والريبة من جانب شعب وحكومة إسرائيل . والواقع أن ماتوصل إليه المفاوض المصرى يعتبر إنجازاً جوهرياً فى مجال انتزاع الاعتراف الإسرائيلى والأمريكى بحقوق الشعب الفلسطينى .

وبالرغم من هذه الحقائق الواضحة وضوح الشمس فى الاتفاقية الثانية فقد استمر الدعم السوفييتى للدول العربية الرافضة للجهود المصرية للسلام ، فضلاً عن بعض القادة العرب الذين لايزالون يغرقون المشكلة الفلسطينية فى خرافات تشيع فيها جوًّا معتماً ، وتجد أغلبية متضائلة من الحكام العرب المخطئين يغترون بها ، ومن ثم كان التسليم بالواقع أمراً ضروريًّا بعد أن أدت مصر دورها كاملاً وتجاه الشعب الفلسطينى الشقيق والعريق تجاه الأمة العربية .

وقد حاولت جهدى فى هذه الدراسة أن أصف النواحى المختلفة لقضية فلسطين من وجهة نظر السوفييت ، ودور مصر إزاء هذه القضية الفذة قضية القرن العشرين ، والنتيجة التى خرجت بها من هذا البحث هى أنه لافائدة الآن من التساؤل عمن هو المعتدى ومن هو المعتدى عليه ، ومن هو الجانى ومن هو المجنى عليه فالجميع جناة بمن فيهم اليهود والبريطانيون والأمريكيون والسوفييت، ولايمكن لأى طرف من هذه الأطراف الخروج من هذه القضية بريئاً أو حتى مرفوع الرأس ، كما أنه لافائدة من التساؤل عمن ظلم .

وبالنسبة لعلاقة مصر بالقضية الفلسطينية فقد قامت مصر بدراسة الحلول التى يمكن التنبؤ العلمى بها حيث لاينبغى ضياع هذه الفرصة المواتية والمدروسة لتخفيف العبء عن الشعب الفلسطينى الشقيق ، والذى قاسى طويلاً من نتيجة المزايدات والمتاجرات بين الدول العربية ، وأنه قد آن الأوان لتعويض الفلسطينيين عما لحقهم من أضرار ، وذلك فى إطار أوضاع جديدة فى المنطقة

أهمها أن اتفاقيتى السلام الحاليتين سوف تنزعان – يقينا – الصفة الصهيونية عن إسرائيل وهذا الحل الذى وصلت إليه مصر إنما هو حل فى إطار سياسة المرحلية التصاعدية وليست المرحلية المغلقة ، والتى ترى أن الحصول على نصف الكعكة أفضل من خسارتها ، وطبقاً للمرحلية التصاعدية المرغوبة لدى أوساط الرأى العام الفلسطينى يصبح من الضرورى أن تراجع منظمة التحرير الفلسطينية نفسها فيما يتعلق برفضها القرار ٢٤٢ جملة وتفصيلاً .

وبالنسبة للقادة العرب المتطرفين والصامتين منهم على السواء فإن عليهم أن يكيفوا أعمالهم مع أقوالهم ، وأن يدركوا أنه قد مضى الزمن الذى يعيشون فيه فى عالم من العاطفة ، وإخفاء الشعور بالعجز والإخفاق والانقسام عن طريق خطابات عنيفة ، تنطلق كلماتها إلى الهواء ليست كالزئبق فحسب بل إن هذه المقولات وطنطنة أجهزة الإعلام العربية التى سادت فى الماضى مثل إلقاء إسرائيل فى البحر ومحوها من خريطة العالم – هذه الكلمات كانت الفخ الذى اصطادهم ، فأدى إلى نحرهم ، وأن البديل الحالى لخطاباتهم النارية هو التأمل العميق ، وإلا فإنه إذا استمر القادة العرب المتطرفون على نهجهم فى الانقياد الأعمى للسوفييت فسوف يقتربون من وقت يمزقون فيه أنفسهم . . ولنا فى الثلاثين عاماً الماضية عبرة .

وبالنسبة للسوفييت ؟ ماهو مغزى تحريضهم للمتطرفين من الحكام العرب بعدم تأييد الموقف المصرى فى جهوده المضنية من أجل أن يسود السلام المنطقة ؟ وهل هم حريصون حقا على حقوق شعب فلسطين ؟ وإذا كانوا حريصين على حقوق الشعب الفلسطينى فلماذا يسمحون بهجرة هذه الأعداد الضخمة من اليهود الموجودين داخل أراضيهم إلى إسرائيل أو أن السوفييت من السذاجة

بحيث يعتقدون أن إسرائيل لن تظل محتفظة بروابط الانفتاح على الغرب وسوف تنجذب فى فلكهم ؟

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن التنبؤ الدقيق بما سوف يتخذه السوفييت من إجراءات . وقد أثبتت هذه الدراسة عدة نتائج لعل أهمها عدم رغبة السوفييت فى تحقيق التسوية السلمية فى الوقت الحالى لأن ذلك يساعد على تصاعد التيار المتطرف فى السياسة العربية وبالتالى تحسن الموقف السوفيتى داخل البلاد العربية كذلك فإن السوفييت ينظرون إلى المقاومة الفلسطينية بحذر فضلا عن أن عدم تحقيق التسوية يعنى تصاعد النقد العربى للولايات المتحدة وهو أمر يفضله الاتحاد السوفيتى ويستفيد منه أيضا فإن عدم تحقيق التسوية يفسح المجال لتدعيم النفوذ السوفييتى فى المنطقة وفك عرى العلاقة بين الدول العربية المحافظة والولايات المتحدة وأخيرا كان السوفييت حريصون على البناء فى منطقة الصراع العربى الإسرائيلى حيث لهم مصالحهم الإستراتيجية التى يرون تأمينها فقرب منطقة الشرق الأوسط من الأراضى السوفييتية يعنى أن السوفييت مهتمون بأية تغييرات تجرى فى المنطقة لأنها تنعكس على أمنهم .

المراجع

مراجع الفصل التمهيدى

1. **Kochen Lionel.** *The Jews in Soviet Russai Since 1917*. London: Oxford University press 1970 PP 14 - 569 72 - 102.

2. **Dranath, Dewan Berin:** *War and Peace in west Asia,* New Delhi, India 1969 PP 42 - 55.

3. **Andics, Hellmut.** *Historire de L'antisemitisme*. Paris 1969 pp 11 - 20.

4. **Dagan, Avigdor,** *Mosco and Jerusalem- Twenty Years of Relations between Israel and Soviet Union-* New York 1970 pp 17- 20.
   — *The Soviet Union and the Jews During World War II. The Position of Jews in the U.S.S.R.* British office Documents, in: **Soviet Jewish Affairs** Vol 3 No. 1.

مراجع الفصل الأول

1. **Ben Gurion, David. Israel:** *Years of challenge,* N.Y.Holt Rienhart, Winston 1953 pp 7 - 12.

وانظر أيضا :

– جانين تيرى : « سياسة اسرائيل تجاه الدول العربية » فى : إبراهيم أبو لغد (محرر) تهويد فلسطين، ترجمة أسعد رزوق بيروت . منظمة التحرير

الفلسطينية – مركز الأبحاث ، ١٩٧٢ (كتب فلسطينية – ٣٧) ص ص ٣٤ – ٤٩ .

– **حامد ربيع (دكتور) : محاضرات فى القرار السياسى فى إسرائيل .** القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة .

– **حبيب قهوجي : العرب فى ظل الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ .** منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث ، ١٩٧٢ (كتب فلسطينية – ٣٨) .

2. **Rodinson, Maxime.** *Israel et la Refus Arabe: 75 Ans d'Histoire*. Paris: De Seuil , 1968 pp 2-40.
3. **Aleum, Jean Pierre-** *Juifs et Arabes, 3000 Ans d'Histoire*. Paris 1967 P59-71.
4. **Brecher, Michael:** *The Foreign Policy System of Israel: Setting Images Process*. London: Oxford University Press, 1972 Pp 5 -12 & 73-85.

وانظر أيضا :

5. **Rodinson, Maxime.** op. cit, pp 56 - 70. **Evron, Yair,** *The Middle East : Nations, Super- Powers and wars,* (London: Elek Booke Ltd., 1973) pp 49- 53.
6. **Bouscarem, Anthony T.** *Soviet Foreign Policy* - New York, Frandham University Press 1962 PP 22 - 35.

وانظر أيضا :

– **كريستوف فون ايمهوف . مبارزة فى البحر المتوسط** – نشر وزارة الإعلام – هيئة الاستعلامات – سلسلة كتب مترجمة رقم ٧٠٧ – القاهرة ١٩٦٨ ص . ص ٣١ – ٣٥ .

– **ناجى علوش : الماركسية والمسألة اليهودية ١٨٤٤ – ١٩٦٨** بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٩ ص . ص ٥٧ – ٨٩ .

٧ – من أفضل المراجع التى تعرضت لهذا الموضوع :

أحمد الشقيرى : على طريق الهزيمة مع الملوك والرؤساء ، بيروت دار العودة ١٩٧٢ .

أحمد الشقيرى : من القمة الى الهزيمة مع الملوك والرؤساء ، بيروت ، دار العودة ١٩٧١ .

٨ – **خطب جمال عبد الناصر ونيكيتا س خروشوف** – نشر وكالة أبناء نوفوستى .

٩ – المرجع السابق .

10. Ben- Elissar, Elahu Schiff, Zeev. La guero Israelo Arabe: Paris 1968 pp 15 - 60.

وانظر أيضا :

Churchill, Randolps, Winston. *The Six day war*. London, 1967.

أهم مراجع الفصل الثانى

— **churchill, Randolps Winstons:** op, cit,

وأيضا :

— **Cattan- Henry,** *Palestine and International law*, London 1974.

— **Kadi, Leila S.,** *The Arab- Israeli Conflict*. The Palestine Research Center, Beirut, 1973.

— **Eban, Abba** *«The Six Days War, Speech to U. N. general Assembly- June 19, 1967 in Walter Laqueur Ed. The Israel-Arabe Reader,* (New York: Bantam, 1979). P. 207.

– حامد عبد الله ربيع (دكتور) . فلسفة الدعاية الإسرائيلية ، بيروت . مركز الأبحاث ١٩٧٠ (دراسات فلسطينية ١٧٢)

ومن المراجع التى تعرضت لذلك أيضا

—**Bruno - Michel.** *«The Israeli Policy in the administered Territories» in* **Irving Hove and Carl Gershman,** Ed: *«Israel, the Arabs and the Middle East»* (New York: Bantam Books. Inc., 1972) P. 252.

— **Heradstveit, Daniel,** *The Arabes and Israel Elite Percepions».* New York: Humanities Press, 1974).

أهم مراجع الفصل الثالث

– ابراهيم أبو لغد : محرر . تهويد فلسطين . ترجمة أسعد زروق . بيروت ١٩٧٢ .

– إبراهيم العابد : دليل القضية الفلسطينية : أسئلة وأجوبة ، بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية . (مركز الأبحاث ١٩٦٩) .

– اسحق موسى الحسينى (دكتور) وثائق ونصوص . القاهرة . جامعة الدول العربية – معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٦٧ (غير منشورة) .

– حامد سلطان (دكتور) المشكلات القانونية المتفرعة عن قضية فلسطين . القاهرة : جامعة الدول العربية – معهد البحوث والدراسة العربية ١٩٦٧ .

– **سعد الدين إبراهيم : (دكتور) : فى سوسيولوجية الصراع العربى الإسرائيلى** بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٧٣ .
– **محمد طلعت الغنيمى : (دكتور) : قضية فلسطين أمام القانون الدولى** الإسكندرية . دار المعارف ١٩٦١ .
– **الهيئة العامة للاستعلامات : ملف وثائق فلسطين : من عام ٦٣٧ إلى عام ١٩٦٩** . القاهرة ١٩٧٠ .
– **من الفكر الصهيونى المعاصر** : بيروت : منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز . الأبحاث ، ١٩٦٨ .
– **عز الدين فودة (دكتور) قضية القدس** ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٧ .
– عارف العارف : تاريخ الحرم المقدس . القدس ١٩٤١ .
– عارف العارف : المسيحية فى القدس . القدس ١٩٥١ .
– عارف العارف : تاريخ القدس . القاهرة ١٩٥١ .

أهم مراجع الفصل الرابع

– **أديب ديمترى : الماركسية والدولة الصهيونية (الوجود والكيان)** بيروت ، دار الطليعة للطباع والنشر ١٩٧١
– **الياس مرقص : تاريخ الأحزاب الشيوعية فى الوطن العربى** : بيروت دار الطليعة ١٩٦٤ .
– **الياس مرقص : المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن . بيروت** . دار

الحقيقة للطباعة والنشر ١٩٧١ .

– **أمين شاكر وآخرون : حقيقة الشيوعيين** دار المعارف بمصر ، بدون تاريخ إصدار (سلسلة اخترنا لك – ١١) .

– **بطرس بطرس غالى (دكتور) : القضايا العشر فى تسوية أزمة الشرق الأوسط فى : السياسة الدولية** ، العدد ٢٤ ابريل ١٩٧١ .

— **Cohen, Aharon,** *Israel and The Arab World,* New York 1970.

— **Davis, John H.,** *The Evasive Peace: A study of the Zionist Arab problem. London: John* Murry 1968.

— **Fein, Leonard 1.** *Politics in Israel, Boston:* Little Brown, 1967.

— **Evron, Yair,** *The Middle East: Nations, Super Powers and Wars,* London: Elek Book 1973.

أهم مراجع الفصل الخامس

– **الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط . مشاكل الأمن والسلام ١٩٥٦ – ١٩٧١**

– **وثائق ومواد** : دار نشر وكالة نوفوستى ، موسكو ، ١٩٧٢ .

– **الأمم المتحدة : قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧ – ١٩٧٢)** بيروت – مؤسسة الدراسة الفلسطينية ، ١٩٧٣ .

– **تقرير ليونيد بريجنيف بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة اكتوبر الاشتراكية** (وكالة أنباء نوفوستى) ١٩٦٧ .

– **جامعة الدول العربية : إدارة شئون فلسطين : انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان فى المناطق المحتلة** ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

– جامعة الدول العربية « الوثائق الرئيسية فى قضية فلسطين ، القاهرة ، ١٩٥٧ – ١٩٧٤ .

– خطاب ا . ن كوسيجين فى الدورة الاستثنائية الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ (وكالة أنباء نوفوستى)

– الكتاب السنوى للقضية الفلسطينية فى الأعوام ١٩٦٤ – ١٩٦٥ – ١٩٦٦ – ١٩٦٧ – ١٩٦٨ – ١٩٧١ – ١٩٧٢ – ١٩٧٤ – ١٩٧٦ .

– والترلاكور . الاتحاد السوفييتى والشرق والأوسط – بيروت – المكتب التجارى للطباعة والنشر – بدون تاريخ إصدار .

– لينين . فى السياسة الخارجية للدولة السوفييتية . ترجمة أحمد فؤاد بلبع – القاهرة – مكتبة دار الشروق ١٩٧٢ .

—**Meir, golda,** *Israel in Search of lasting Peace,* Foreign Affairs, April, 1973.

—**American Friends Service Committee,** *Search For Peace in the M.E.,* New York, Hill & Wang, 1970.

—**Abraham R. Wagner,** *Crises Decision Making Israel Experience in 1967 and 1973.*

—**Yair Evron,***The Middle East: Nations, Super Power and War, London, Elerk, 1973.*

أهم مراجع الفصلين السادس والختامى

– مجموعة خطابات الرئيس أنور السادات .

– من أوراق الرئيس أنور السادات فى : مجلة أكتوبر (أعداد) .

- لواء حسن البدرى ، وآخرون حرب رمضان ، القاهرة ١٩٧٤ .
- عبد الكريم درويش (دكتور) ، ليلى تكلا : حرب الساعات الست ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- مركز الدراسات السياسة والاستراتجية بالاهرام . مؤتمر كامب دافيد (دراسة توثيقية) - القاهرة ، ١٩٧٩ .
- الندوة الدولية لحرب أكتوبر ٧٣ - القاهرة (٢٧ - ٣١ أكتوبر ١٩٧٥) القطاع السياسى - المجلد الثانى . إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة - القاهرة ١٩٧٦ .

—**Quandt, William B.,** *Soviet Policy in the October M.E. War,* International Affairs, Vol 53, No. 4 . Oct 1977.
—**Perlmutter - Amos,** *Begin's Strategy and Dayan's Tactics : The Conduct of Israel Foreign Policy,* Foreign Affairs, 1978.
—**Rostow, Eugene V.,** *Thr Illeagality of the Arab - Attack on Israel of Oct, 73 American Journal of* International Law, April, 1975.